

الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد

تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن

الجزء الثاني

د. سليمان صالح



● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سوخان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد

تاريخ الحركة الوطنية في ربيع قرن
الجزء الثاني

د. سليمان صالح



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة مكتبة

١٩٩٧.

المبحث الثانى

موقف المؤيد من الاحتلال

١٩٠٠ - ١٩٠٧

اضطر الخديو عباس فى أواخر عام ١٨٩٩ الى التوقف تساماً عن مقاومة الاحتلال ولو أنه كان لا يزال حاقداً عليه ، وقد كان لتدهور العلاقات بينه وبين السلطان العثمانى ، وياسه من الحصول على مساعدة فعالة من أوروبا ضد الاحتلال أثر على اتجاه الخديو عباس لمهادنة الانجليز .

وقد قام الخديو عباس بزيارة لندن فى يونيه ١٩٠٠ ، ونتيجة للحفاوة التى لقيها الخديو فى زيارته تلك صرح بأنه أصبح يفهم الانجليز أكثر مما مضى وأشار الى احترامه لكرور ووجوب انقاهم معه ، وأنه لم يحدث بينهما أية خلافات الا حين يندحسل آخرون بينهما لذلك فهو يفضل التعاون معه رأساً ، ومن هنا أفصح عباس عن الثمن الذى يريده للتعاون مع الانجليز وهو أن يكون له نصيب فى ادارة البلاد .

وقد انعكس موقف الخديو على جريدة المؤيد التي بدأت حملاتها ضد الاحتلال تفتت تدريجيا ، وان ظلت تؤكد ان المصريين يستثقلون حكم الأجنبي ، ولكن فطرتهم السلمية تمنعهم من الالتجاء الى السلاح لاسترداد حقوقهم ، وان المصريين عن بكرة أبيهم ينظرون الى انجلترا كمغتصبة للحقوق من خديويهم .

ورغم أن المؤيد ظلت طوال الفترة السابقة على عام ١٩٠٠ تهاجم أطماع الانجليز في السودان ، فقد سعى صاحبها الشيخ على يوسف في ابريل ١٩٠١ الى السير وينجت حاكم السودان الانجليزى ليسمح للمؤيد بالدخول الى السودان راضيا بالشرط الذى فرضه الحاكم البريطانى بعدم الاساءة الى حكومة السودان فى المستقبل .

كما اتضح اتجاه المؤيد التابع لموقف الخديو من ردها على ما نشرته جريدة « لاباترى » الفرنسية التي أكدت أن الغرض من سفر الخديو الى الاستانة هو تحريك المسألة المصرية ، وقد ردت المؤيد على ذلك بأن سفر الخديو للاستانة كان بغرض تقديم فروض التعزية للحضرة الشاهانية فى وفاة حرمة ، كما هاجمت المؤيد الجريدة الفرنسية قائلة ان من المضحكات أن تجهل جريدة لاباترى التي نشرت فصولا ضافية عن المسألة المصرية كنه العلاقة بين مصر والدولة العلية وما اذا كان للاولى الحق فى أن تطالب الثانية بأمر ليس من حدودها واختصاصها ان العلاقة بين الخديوية والمسألة المصرية توقظها من سباتها مع أن مفتاح حلها بيد الدولة العلية والدول الأوروبية وتصاريح الزمان ، ولولا ذلك لما رسفت مصر فى قيود الاحتلال حتى الآن . لكنها فى الوقت نفسه أكدت ان الحكومة العثمانية تهتم فى هذه الأيام اهتماما زائدا بحل المسألة .

المصرية ووضعها موضع النظر والالتفات ، ومعلوم أن الانجليز لا يهتمون بالمسألة المصرية إلا لدى دوران الكلام عليها في الدوائر السياسية ، وهم الآن يتصرفون فيما لا يخصهم كتصرف المالك بعقاره ويلغوا شأوا بعيدا في احتلالهم مع أنهم يقولون أنهم يحتلون مصر احتلالا مؤقتا .

ويكشف هذا بوضوح أن المؤيد قد حاولت أن تنفى عن الخديو قيامه بأية محاولات للاتفاق مع السلطان لتحريك المسألة المصرية في محاولة منها للحفاظ على الهدنة بين الخديو والاحتلال ، في الوقت الذي كانت تحاول فيه تعليق الأمل على السلطان العثماني في تحريك المسألة المصرية ، والتأكيد على أنه إذا طلبت الدولة العثمانية الآن جلاء الانجليز عن مصر فسوف تساعد على ذلك دول التحالف الثلاثي لأن أرجاع مصر لصاحبها الحقيقي جلالته السلطان يهم دول أوروبا جميعها ، وكلها تعلم أنها إذا ساعدت انجلترا على دوام احتلالها تضر بمصلحتها الخاصة ، وذلك في محاولة منها لحث الدولة العثمانية على فتح باب المفاوضات لتحديد موعد جلاء الانجليز عن مصر .

وهذا يوضح أن موقف الخديو وجماعته من الاحتلال لم يكن موقف تحالف أو تعاون بقدر ما كان موقف مهادنة وأنه موقف مرحلي يمكن أن ينتهي بمجرد ظهور أمل في مساعدة إحدى الدول لهم على جلاء الانجليز عن مصر ، وقد انعكس هذا على موقف المؤيد من الاحتلال .

وقد أيدت المؤيد زيارة الخديو عباس للسودان ، ودافعت عنها مؤكدة أن خديو مصر صاحب الشأن الأول في هذه البلاد ، وليست انجلترا فيها إلا عضدا له في إدارتها ، ودافعت المؤيد عن هذه

الزيارة ضد الذين يتوهمون أن زيارة الخديو للسودان تعتبر اقراراً علنياً على رفع العلم الانجليزى على السودان ، بأن اعتراف الخديو بوجود العلم الانجليزى لم يبدأ من هذه الزيارة بل بدأ منذ ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولم يتجدد بزيارة الخديو للسودان الا رؤيته بنظر العين ، ولا يمكن أن يكون قد رآه مسروراً مبتهجاً أو غير متألم من رؤيته لأنه قبل كل شئ وطنى اشتهر بالغيرة على وطنه وحب استقلاله .

وقد أكدت المؤيد أن الضباط والجنود المصريين فى السودان قد حزنوا لفراق اللورد كتشتر عندما نقل الى جنوب أفريقيا لأنه كان لا يميز بين جندى وجندى من المصريين والانجليز ، رغم أنها قبل ذلك بثلاثة أشهر قد هاجمت معاملة الضباط الانجليز للجنود المصريين فى السودان ، « ووصفتها بأنها معاملة لا انسانية حيث الكرياج هو الوسيلة الوحيدة للعقاب » .

ويوضح هذا اضطراب موقف المؤيد من الاحتلال فى هذه الفترة ، ويمكن تفسير ذلك بالتزام المؤيد بخطة الخديو عباس سى مهادنة الانجليز ، وتبعيتها له ، وتذبذب مواقف الخديو نفسه ، وفى الوقت الذى اتجه فيه الى مهادنة الاحتلال بدأ عام ١٩٠٢ يحاول تحسين علاقته بالسلطان العثمانى ، وذلك عن طريق إعادة أعضاء جماعة تركيا الفتاة المقيمين فى مصر الى الاستانة ، ووقف نشاطهم المعادى للسلطان فى مصر مما أغضب كرومر ، وأدى الى أزمات بينه وبين عباس منها أزمة ليون فهمى الذى اختطفه أعوان عباس لترحيله الى الاستانة ، وحين علم كرومر بالأمر أرسل أحد كبار الضباط الانجليز العاملين فى البوليس المصرى لاستجواب عباس فى هذا الموضوع الأمر الذى أثار غضبه .

وكنتيجة لأزمة ليون فهمى فقد هاجمت المؤيد لورد كرومر ووصفت اقتحام حكامدار البوليس الانجليزى للمطبعة العثمانية والاستيلاء على الأوراق الخاصة بجماعة تركيا الفتاة بأمر اللورد كرومر بأنه الحادث الفظيع ، والخطر الأصغر الذى يهدد حرية القضاء ، ويذهب بأمن الناس على أموالهم وحقوقهم ، وتساءلت : هل فقد الأمن على الأموال والحقوق وضاعت كل ضمانات للقانون والنظام فلم تبق الا الوكالة الانجليزية لتكون مأمن الحقوق وملجأ الخائفين عليها ؟ لقد نص القانون المصرى على أن كل من فك ختما من الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر فى المادة السابقة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنة فان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين ، ولكن الخطر العظيم على القانون من هذه الجهة أن الذى فك الاختتام المذكورة هو حكامدار البوليس الانجليزى بناء على أمر اللورد كرومر وبعد استشارة المستشار القضائى الانجليزى ، وهؤلاء لا يجسر القانون المصرى أن يحاكمهم ، ولا ينتظر أن محكمة الوكالة الانجليزية تحل فى ذلك محل سلطة القانون الأهلى ، فما أوسع القانون المصرى بعد اليوم ، وما أبعد الضمانة عن أحكامه ، كما وصفت المؤيد حادثة الاستيلاء على أوراق المطبعة العثمانية ، بأنها جريمة ارتكبها اللورد كرومر والمستشار القضائى .

وقد اتجهت الى نقل مقالات المستر بلنت عن مساوئ العدالة الانجليزية فى مصر ، الذى قام بحملة واسعة فى الجرائد الانجليزية عن مساوئ الحكم البريطانى بناء على اتفاق بينه وبين الخديو عباس ، وقد هاجم المستر بلنت اللورد كرومر الذى جعل نفسه قابضا على زمام سياسة الادارة فى مصر فضلا عن القوة التنفيذية فيها بواسطة تعيينه انجليزيا فى كل ادارة يسمونه مستشارا ، وقد

أصبحت حكومة مصر فى أيدي بضعة أفراد من شباب الانجليز لايتجاوزون عدد الأصابع قد عينهم اللورد كرومر ليطيعوه طاعة عمياء ، كما صارت أمور القضاء كلها فى يد اللورد كرومر يديرها كما يشاء حسب أفكاره ، وصارت محكمة الاستئناف محشوة بالانجليز الذين يختارهم اللورد كرومر ، وأصبحت النيابة معرضة لمكافآت ومعاقبات على أمور سياسية .

كما شهد عام ١٩٠٢ خلافا آخر بين الخديو عباس واللورد كرومر حول تحديد الحدود بين السودان والحبشة ومن الذى يوقع هذه المعاهدة ، وقد أشارت المؤيد الى هذا الخلاف وهاجمت النظارة الذين لم يحفلوا بهذا الأمر وجعلوه من الأعمال الثانوية ، فرضوا أن تلف الرايتان على يد واحدة توقع على اتفاقية الحدود السودانية الحبشية ، وطبعا كانت هذه اليد الواحدة يد انجلترا لا يد مصر ليصير معنى انجلترا ومصر لدى الحبشة انجلترا وحدها وليكون السودان المصرى يوما ما سودانا بريطانيا .

ورغم ذلك فإن الخديو عباس قد أناب عنه الدوق أوف كونوت ولى عهد انجلترا وزوجته فى وضع الحجر الأخير فى خزان أسوان خلال افتتاحه له مما أثار استياء الحركة الوطنية لكن المؤيد أبرزت هذا الخبر ودافعت عن تصرف الخديو عباس حيث قالت : ان الواضع الرسمى فى الحقيقة للحجرين الأول والأخير هو الخديو ، ولكنه أناب عنه أولا سمو الدوق وثانيا سمو الدوقة ، والانجليز كانوا أظهر الموجودين فى الاحتفال ميلا وتوايدا مع الجناب العالى وإخلاصا له ، واللورد كرومر كان يحاكى سمو الدوق فى تظاهره العظيم بالمودة والصداقة بل حسن الولاء للجناب العالى الخديو .

وقد اتجهت المؤيد خلال عام ١٩٠٣ الى الإشارة باللورد كرومر :

ففى تعليقها على تقريره السنوى لعام ١٩٠٢ وجهت المؤيد الشكر اليه على رفضه لبيع سكك حديد مصر وقالت : « ان كل من قرا كلام اللورد كرومر فى باب التعليم والتربية فى مصر رآه محبا لترقية المصريين ، وهو يستحق جميل الشكر والثناء من جميع المصريين » وأن كرومر لم يستلقت نظر المصريين الى تقريره السنوى بمثل ما استلقتهم اليه فى هذه السنة ، ولم يكن كلامه فى أى تقرير أوفى وأعم وأشمل للمباحث المختلفة والمواضيع المهمة منه فى هذا العالم ، ثم هو لم يكن اللف فى حكمه لهجة وأكثر اعتناء بالرأى العام المصرى وأقوال الجرائد المصرية منه فى هذا التقرير الأخير .

وقد شهد عام ١٩٠٣ زيارة الخديو عباس الثانية للندن ، التى وصفت المؤيد مالفىه عباس خلالها من حقارة ملك الانجليز ، وقالت « ان الخديو غادر لندن وهو يشكر جلالة الملك ، وأعضاء الأسرة الملكية ، ويثنى على اشراف « لندرة » وعظمائها ، ونحن معاشر المصريين مسرورون كثيرا لما لقي من عظيم الحقارة فى هذه العاصمة ، وأنه يعنى المصرى كثيرا أن تكون العلاقات حسنة والمودة مستحكمة بين عابدين وباكنجهام ، بل هذا أنفع للمصريين ما دامت هذه المودة مبنية على تبادل الاخلاص من الجانبين » .

وقد صاحب الخديو على يوسف فى رحلته ، ودفعه الى الاتصال بالصحفيين الانجليز الذين أقاموا له حفلا ألقى فيه خطبته الشهيرة التى قال فيها « نحن معاشر المصريين نحب وطننا ونتمنى قبل كل شىء أن يكون حرا بعيدا عن كل تداخل أجنبى ، ولكن اذا لم نستطع أن نكون كذلك فأولى بنا أن نكون أصدقاء لأمة قوية تنفعها صداقتنا كما تنفعنا صداقتها ، كما تمنى أن يكرر الخديو زيارته للعاصمة الانجليزية ليزيد روابط المحبة والمودة مع جلالة الملك ادوارد السابع » .

وقد نشرت المؤيد نص خطبة على يوسف ، ودافعت عنها ، وقد
عكست الخطبة ودفاع المؤيد عنها ما يلي :

١ - ان هذا الموقف كان نتاجا لياس الخديو وجماعته بعد
تخلي فرنسا عن القضية المصرية بعد حادث فاشودة .

٢ - ان اتجاه هذه الجماعة الى مهادنة الانجليز كان موقفا
مرحليا يمكن ان يتغير فى حالة ظهور فرصة لتحقيق الجلاء بمساعدة
احدى الدول الأوربية وقد اوضحت المؤيد ذلك بقولها : « ان الجلاء
مطلب المؤيد الأول وأن رأس مال الوطن هو الاستقلال ، وهو ان
طالب به فى ظروف وسكت عنه فى أخرى فانه ضالته على كل حال ،
ولكنه يطالب به كلما برق رجاء المعونة من دولة أو دول أو حدث
من الحوادث يرى فيه الأمل ، ويسكت عنه كلما رأى أن الصياح به
ضائع ومضيع لشيء من منافع البلاد والعباد من قوم لا تردهم قوة
ان شاءوا عن العناد والاستبداد » .

٣ - عدم ايمان الخديو وجماعته بال جماهير والتمسك بخطة
الاعتماد على الدول الأجنبية والتي تبنتها الحركة الوطنية فى
الفترة السابقة فى كفاحها ضد الاحتلال ، فى حين اتجه مصطفى
كامل وأنصاره (الحزب الوطنى فيما بعد) الى التعبئة الجماهيرية
رغم اعلانه المستمر بتمسكه بالكفاح السلمى ضد الاحتلال ورفضه
لأسلوب الثورة والكفاح المسلح .

وقد اتجه على يوسف من لندن الى باريس ، بهدف متابعة
المفاوضات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت بين فرنسا وانجلترا
حيث يؤكد كرومر أن « المفاوضات التى انتهت بتوقيع الاتفاق الودى
قد بدأت فى صيف ١٩٠٣ » .

وقد أقام فرانسوا دولنكل النائب الفرنسى حفلا لتكريم على يوسف الذىلقى خطبة نشرتها المؤيد أكد فيها أن فرنسا تعلم أن كل اتفاق لا يكفل حل المسألة المصرية لمصالح أهلها يكون ناقصا أو يكون كلا اتفاق ، بل يمكننى أن أقول ان مسألة مصر هى أول مسألة تعرض على أنظار المحكمين من الفريقين ، وفرنسا لا ترضى بحل لها غير ما يكفل الجلاء عنها وجعلها حرة لأهلها ، وأنه اذا صح أن فرنسا ستعمل عملا يخلص مصر من احتلالها الأجنبى كما بشرنى بذلك جناب الرئيس - يقصد فرانسوا دولنكل - فان ذلك يكون أعظم نعمة تمنحها فرنسا لمصر .

وتحت تأثير الوهم بأن فرنسا ستطالب انجلترا بالجلاء عن مصر خلال المفاوضات الجارية بينهما فى ذلك الوقت ، أخذت المؤيد تبشر بقرب جلاء الانجليز عن مصر ، وقام على يوسف بإجراء عدة أحاديث صحفية مع بعض النواب الفرنسيين ومع حاكم الجزائر الفرنسى ، الذين حرصوا على نفى ما تردده الجرائد الانجليزية من أن هدف فرنسا من المفاوضات هو مقايضة مصر بمراكش ، وقد علق على يوسف على نفى النواب الفرنسيين لهذه الاشاعات بأن فرنسا لو فعلت ما تتهم به الآن ، ورضيت بمقايضة مصر بمراكش ، فانها تكون قد جلبت على نفسها أخطارا تتهدد وظيفتها فى غرب إفريقيا من جنوبها الى شمالها ، ثم تكون فضلا عن ذلك مخادعة لمصر ، وناقضة معها عهد الوفاء فتسقط كرامتها فى العالم الاسلامى .

لكن هذه المفاوضات انتهت بتوقيع الاتفاق الودى فى ٨ أبريل ١٩٠٤ وبمقتضى هذا الاتفاق أعلنت انجلترا انها لا تنوى تغيير الوضع السياسى لمصر ، وفى المقابل أعلنت فرنسا أنها لن تعوق

عمل بريطانيا في مصر بمطالبتها بتحديد موعد للجلاء عنها ، وبذلك أصبح الاحتلال الانجليزي لمصر معترفا به من قبل الدول الأوروبية .

وكان هذا الاتفاق صدمة جديدة للحركة الوطنية ، وقد اتضح ذلك من معالجة المؤيد لاتفاق ١٩٠٤ حيث اقتصررت في البداية على عرض أخبار الاتفاق دون تعليق ، ولم تعلق على الاتفاق الا بعد اسبوعين من توقيعه ، حيث أكدت أن هذا الاتفاق أفقد مصر أملها في الاستقلال السياسي ، وأنه أعطى المحتلين حق التصرف المطلق في إدارة البلاد ، ولم يبق أمامنا سبيل سوى أن نرفع صوتنا من أجل الحصول على مجلس نيابي حتى نتعزى بشيء من الاستقلال الإداري الذي ندركه به عن الاستقلال السياسي الذي خيبت أوروبا فيه أملنا الآن .

وقد أعلنت المؤيد بذلك عن ياسها من تحقيق جلاء الانجليز عن مصر بسبب تخلي أوروبا عن القضية المصرية ، وتوجيه كفاحها الى الحصول على الدستور بهدف تحقيق الاستقلال السياسي .

وقد اختفت حملات المؤيد على الاحتلال تماما في الفترة التي أعقبت عقد الاتفاق الودي حتى حادثة طابا عام ١٩٠٦ ، كما أخذت تتوجه للورد كرومر مطالبة اياه بتحقيق بعض المطالب الصغيرة مثل وضع حد لاستخدام ضغار الانجليز في مصر حتى لا يكثر الملح في الطعام فلا يكون بعد ذلك صالحا للغذاء ، خصوصا أن الملح الانجليزي شديد التأثير فيحدث منه ان كثر في معدة الحكومة المصرية ما يحتاج بعده لعلاج أمهر الأطباء وقد لا يفيد .

واستمرت المؤيد في متابعة هذا الموضوع مطالبة بوضع شروط يتم على أساسها استخدام الأوربيين في مصالح الحكومة ،

ووضع حد نهائى فى كل مصلحة حكومية للعدد الذى يجوز أن يدخلها من الأوربيين ، وأن يحدد فى ميزانية مصروفات الحكومة حد أعلى للمرتبات التى يتقاضاها الموظفون الأوربيون فى المصالح المصرية .

وقد رد على يوسف فى مقالة افتتاحية لجريدة المؤيد على استفسار لأحد القراء قال فيه : « أن مصر سعيدة بالاحتلال الانجليزى ولكن كما يسعد المسجون بحسن معاملة سجنائه له ، وشقية كما يشقى السجين بحرمانه من حريته إذ السجن كما يقول العامة سجن ولو فى أكناف بستان ، ولكننا نعترف هنا أن سجان هذا السجين يحسن معاملته كثيرا ، وأن المصريين نالوا على يدى الاحتلال فى العشرين سنة الماضية ما كان يعز نيله عليهم فى ضعف ذلك الزمان ، حيث تخلصت المالية المصرية من قيود كثيرة بفضل الاحتلال البريطانى ولكن مصر ليست محتاجة الآن الى احتلال عسكرى ، والجلاء ممكن ان ارادته بريطانيا العظمى وتركزت مصر صديقة وحليفة لها .

وقد اعتبر محمد عبد الوهاب سيد أحمد ان هذا المقال دليل على اتجاه على يوسف والمؤيد « الى الانضواء تحت لواء الاحتلال ، لكننا نرى أن هذا الموقف كان موقف مهادنة أكثر منه موقف تعاون مع الاحتلال ، وأنه كان انعكاسا لأوضاع السياسة الدولية ، والصدمة التى أصيبت بها الحركة الوطنية بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

وكانت تبعية المؤيد الكاملة لعباس هى السبب فى اضطراب وتذبذب موقفها من الاحتلال البريطانى ، وقد غادت خلال عام ١٩٠٤ الى تأكيد أهمية إقامة علاقات ودية بين الخديو عباس وجلالة ملك الانجليز ، وأن ذلك سوف يعود بالفوائد الجمة على مصر والمصريين وذلك بمناسبة زيارة عباس للندن فى صيف ١٩٠٤ .

وقد نشرت المؤيد خلال هذا العام عدداً من المقالات بعنوان « مستقبل المصري » أكدت فيها على أن « الاستقلال هو روح الحياة الحقة ومناط الرقى الأسمى وعليه مدار المستقبل لأن الأمة التي تسلب استقلالها لاترجى لها الحياة البتة ولكن لم يقم في المصريين ولا في غيرهم من يقول أن مصر تستطيع أن تسترد استقلالها بغير واسطة دولة أخرى ، وأنه يوجد في مصر من الحقوق والمصالح ما يحتمل معه أن يقيض الله لها من يرفع عنها نير العبودية ، وأن الاستقلال نتيجة لأبد لها من المقدمات ، أو هو مطلب يعترض طالبه أشق العقبات ، وما عسى أن تكون هذه المقدمات سوى التشجيع من علوم الحياة ، واعداد المعدات الكافية لتذليل تلك العقبات إن كيف نصل إلى هاتيك النتيجة مع ضعف الشعور فينا ، وقلة أسباب الحصول على حقوقنا المهضومة بل جهلنا بأقوم السبل المؤدية إليها ، إن هذا لمن المستحيلات ، وإن الرجاء معقود بهذه النهضة الأدبية التي نرى آثارها في البلاد ونعدها من بشائر الخير والصلاح ، ثم بتلك الحوادث التي ستظهر لنا من ثنايا المستقبل والأشياء مرهونة بأوقاتها ، وأن المصري يرقى ويقوى بحكم الظروف العصرية في زمن غير بعيد إلى الحد الذي يؤهله للاستقلال غير أن من العبث أن نبحث من الساعة في هذه الظروف عن أثر الحوادث التي يستقل بسببها .

وقد سادت نغمة اليأس من تحقيق الجلاء مقالات المؤيد خلال عام ١٩٠٥ أيضاً حيث قامت بنشر المقدمة التي كتبها الدون جورست لكتاب لورد ملنر « إنجلترا في مصر » وقد علقت على بعض فقراتها عاكسة أثر الاتفاق الودبي على هذا الموقف حيث قالت : إن سلطة الانجليز كانت مقيدة فأصبحت مطلقة ، وكانت قواهم على المصالح

المصرية غير شرعية فأصبحت شرعية باعتراف الدول ، وانقطعت
بذلك العلاقة السياسية التي كانت بين الدول ومصر ، وخلا
وجه الانجليز للمصريين فكان على هؤلاء أن يعرفوا هذه النتيجة
وأن الواجبات أصبحت متبادلة بين الفريقين فى أعمال إدارية
محضة .

وقد أعلنت المؤيد اعترافها بأن الانجليز أرقى وأعلم بينابيع
الحياة وأركان المدنية والنظام من المصريين ، وأن الاحتلال قيم
شرعى على مصالح مصر إن لم يكن بحكم الحق فبحكم القوة ،
والقوة تحترم فى صولتها كالحق فى دولته ، ولكن لا يستلزم أن
يكون الاحتلال قيما شرعيا أو شبه شرعى أن يكون كل انجليزى فى
مصلحة من المصالح قيما على كل مصرى فيها سلطة وكفاءة .

كما علق المؤيد على تقرير لورد كرومر لعام ١٩٠٤ تعليقا
يعكس اعترافها بالأمر الواقع حيث أن اللورد كرومر قد صرح برأيه
النهائى فى مسألة الجلاء ، وهى أول مرة قال فيها كلمته بالاحتلال
الدائم على رؤوس الأشهاد ولولا الاتفاق الانجليزى الفرنسى ما جاء
هذا التصريح .

ورغم ذلك فقد وجهت المؤيد الشكر للورد كرومر على شرف
عواطفه نحو المسلمين « لأنه حث المسلمين فى تقريره على التعليم ،
استنهضهم إلى مسابقة غيرهم فى مجال التعليم حفظا لمركزهم
فى الهيئة الاجتماعية .

وزادت المؤيد من إشاداتها باللورد كرومر بشكل مباشر حيث
إنها لا تستطيع أن تبخسه حقه من الثناء الجميل على عنايته الفائقة
باصلاح الشئون العامة ، وانكيا به على العمل لإرشاد الأمة المصرية

الى ما هو خير لها ، ولا نشك في أن هذا الرجل العظيم انما يعمل
باخلاص ونية صادقة ، وأنه معتدل محب للخير لا يتحيز لدين أو
مذهب ، ولا يصادر أمة في شعائرها الدينية اذا لم نقل انه أصبح
كثير الميل الى التمسك بالدين ، لاعتقاده أن التمسك بالدين يلج
صاحبه عن قول السوء وإثارة الفتن ، ووصفت لورد كرومر بأنه
رجل الإصلاح المنزه عن اضطهاد الأديان وهذه أول مرة تمتدح فيها
المؤيد لورد كرومر بهذه الطريقة التي وصلت الى حد محاولة إثارة
المشاعر الدينية للمسلمين لتأييد اللورد كرومر ، ويمكن تفسير ذلك
بأن الخديو عباس قد اضطر الى الخضوع الكامل للاحتلال بعد عقد
الاتفاق الودى ، وبالتالي اتجه الى محاولة استرضاء كرومر ، وقد
قطع مصطفى كامل قبل ذلك علاقاته مع الخديو عباس ، الأمر الذي
زاد من خضوع عباس وأنصاره للاحتلال ، ونتيجة تبعية المؤيد
الكاملة للخديو فقد اتجهت الى تأييد هذا الموقف وامتداح اللورد
كرومر حتى وصل الأمر الى استخدام المشاعر الدينية لصالح المعتمد
البريطانى .

وقد شهد هذا العام زيارة الخديو عباس للمندن ، وكتبت المؤيد
تعليقا على ذلك « انه يسر المصريين أن تزداد علاقات المودة والصلات
الحسنة توكيدا وتوثيقا بين الجنب العالى وجلالة ملك انجلترا
صاحب الاحتلال فى القطر المصرى ، وشريك الملكية فى السودان
من جهة أخرى لأن صالح مصر أصبح مرتبطا ارتباطا كليا بدوام
حسن التفاهم والتواد معه .

وعادت المؤيد الى التاكيد على ضرورة تحسين العلاقات دائما
بين سراى عابدين وسراى باكينجهام لأنه مادام فى مصر احتلال
انجليزى ، والاحتلال يقتضى المشاركة والأخذ والعطاء فى أعمال

مصر وشئون ادارتها ، فأجرى بهذه العلاقات أن تكون حسنة ، وكلما ازدادت حسنا وتأكدت المودة بين ولى الأمر فى وادى النيل ومستشاريه من الانجليز جنت مصر من ذلك الفوائد الجمة .

كما هاجمت مصطفى كامل وأنصاره حيث قالت « ان بعض الحمقى ممن يتحمسون فى الأقوال ، ويزعمون أن صدق الوطنية يتجصر فى معارضة الاحتلال صوابا كانت المعارضة أو خطأ يقولون : ان محاسنة الضعيف للقوى ذاهبة بحقوق الضعيف دائما يريدون بذلك أن يغيروا ويمسخوا أحكام التجارب ونتائج العقل الصحيح من أن للشدة موضعا وللين موضعا ، وفى حديث أخذت باللين ما لم آخذ بالعنف خير منهج للمستبصرين » .

وبذلك أعلنت المؤيد أن الثمن الذى يريده الخديو وجماعته هو الحصول على نصيب من حكم مصر ، ودعت الى التخلي عن طلب الجلاء لأن الاشتغال وراء الخيال عبث ومحال ، ولننظر للحالة التى نحن عليها ، وما ينبغى أن نعمل لحفظ شىء من قوامنا ، وكل مانستطيع أن ندركه لمستقبلنا ، فنتفاهم مع الانجليز فيما يعود التفاهم فيه علينا بالفائدة .

وبالتالى فقد أعلن الخديويون وعلى رأسهم على يوسف موقفهم ، وأن الطريق الوحيد أمامهم بعد الاتفاق الودى هو التعاون مع الاحتلال على أساس تقوية سلطة الخديو وحصول مصر على الاستقلال الادارى .

لكن هذا الموقف لم يستمر طويلا ففي بداية عام ١٩٠٦ حدثت أزمة طابا عندما احتلت قوة تركية منطقة طابا وبعض المناطق الأخرى على رأس خليج السويس ، وقد تطور ذلك الى أزمة خطيرة

بين تركيا وبريطانيا امتدت من ١٠ يناير الى ١٤ مايو ١٩٠٦ . وبلغت تلك الأزمة قممتها عندما وجهت بريطانيا الى تركيا فى ٣ مايو انذارا مدته عشرة ايام لتعيين مندوبيها فى لجنة تركية مصرية لتخطيط حدود سيناء على اساس خط مستقيم يمتد من رفح حتى رأس خليج العقبة ، ثم تجمع الأسطول الانجليزى قريبا من المياه التركية فى حركة تهديد واستعداد لاحتلال بعض الجزر التركية بعد انقضاء المهلة المحددة ، وقد حاول السلطان أن ينتهز فرصة الأزمة للضغط على بريطانيا للوصول الى حل للمسألة المصرية .

ولعب عباس دورا مزدوجا خلال الأزمة فبينما سائر الاحتلال فى الظاهر وقف سرا بجانب السلطان ، وقد حصل الانجليز على صون البرقيات المتبادلة بين الخديو والأستانة ، وكانت كلها ضدهم مع أن الخديو كان يظهر عكس ذلك معهم ، فلما اطلع عليها ملك انجلترا قال كنت أظن أن الخديو معنا ، ولكننا أصبحنا نعرف أنه يظهر لنا غير ما يضمن لذلك فلم نعد نثق به .

وتابعت المؤيد موقف الخديو غير المعلن خلال الأزمة فى تأييد تركيا ، ومعارضة بريطانيا ، فقد قللت من أهمية طابا ، وأفسدت صدرها لشرح وجهة النظر التركية ، وبذرت الشكوك حول حق مصر فى طابا ، وأنكرت على بريطانيا تدخلها فى المشكلة .

وقد تطابق موقف المؤيد مع موقف اللواء خلال الأزمة ، ويشير المسدى الى أن ذلك كان بناء على اتفاق بين مصطفى كامل وعلى يوسف على معارضة دور حماية مصالح مصر الذى اتخذته بريطانيا خلال الأزمة ، ذلك الدور الذى يمس سيادة تركيا على مصر ، وقد خشيا أن يكون خطوة أولى لتحدى تلك السيادة ، وإعلان الحماية البريطانية على مصر ، كما أنهما ارتابا فى نوايا بريطانيا فى شبه جزيرة سيناء .

وقد كتبت المؤيد عددا من المقالات بعنوان كيف يزداد حيب الدول العلية فى مصر وكيف ينمو بغض الانجليز ، هاجمت فيها موقف الانجليز خلال الأزمة ، وأيدت تركيا باعتبارها صاحبة السيادة على مصر .

وتعتبر حادثة طابا نقطة البدء فى الصراع الذى استؤنف بين الخديو وكرومر والذى انتهى باستقالة كرومر عام ١٩٠٧ ، كما أعادت هذه الأزمة العلاقات الودية بين الخديو ومصطفى كامل اللذين اتفقا فى خريف ١٩٠٦ - حسب رواية محمد فريد - على تأسيس الحزب الوطنى وانشاء جريدتى الاستندارد الانجليزية والاتندارد الفرنسية .

وقد عزا كرومر موقف المصريين فى هذه الأزمة الى التعصب الدينى ، وألقى اللوم على الخديو الذى كان فى رأيه يثير روح التعصب منذ ولى منصبه ويشجع العناصر الداعية الى الجامعة الاسلامية ، ولكن لم يكن العطف على تركيا خلال أزمة طابا يعود الى التعصب الدينى - كما يرى كرومر - بل يعود الى شعور العداء نحو الاحتلال وسياسته فى مصر ، وتعبيرا عن الرغبة فى الجلاء مهما كانت التضحيات .

ورغم انسحاب تركيا وفشلها فى تحقيق ما كان يطمح اليه الوطنيون فى أن تؤدى هذه الأزمة الى التوصل الى حل للقضية المصرية وتحقيق الجلاء عن مصر ، فان التعاون بين الوطنيين أو بمعنى آخر بين جماعة الخديو والحزب الوطنى قد استمر بعد ذلك خلال حادثة دنشواى التى استغلتها الحركة الوطنية لاسقاط كرومر .

حادثة دنشواى :

يشير لورد لويد الى أن الخديو عباس قد بذل نشاطا كبيرا فى مساندة الحملة ضد الاحتلال البريطانى أثناء حادثة دنشواى ، بل يؤكد أيضا أن حادثة دنشواى قد أدت الى أن ينسى الأقباط والمسلمون خلافاتهم ، واستطاع مصطفى كامل أن يحقق وحدة وطنية من أجل تهديد الاحتلال البريطانى .

وقد برز تحالف الوطنيين واضحا أثناء الأزمة من خلال معالجة المؤيد واللواء للحادثة .

وقد اقتصر المؤيد فى بداية الأمر على عرض الأنباء فقط ، ونشرت بلاغ نظارة الداخلية ، وتوقفت عن تحديد المسؤولية فى حادثة قتل الضابط وكسر ذراع الثانى حتى تقف على التفاصيل ، ورأت أنه كان يجب على الأهالى الوقوف عند حد طلب الكف عن اطلاق النيران من الضباط ، والا يتضاربوا معهم ، وأن يستنجدوا الحكومة فى أمرهم .

ولكن المؤيد زادت من حدة هجومها على الاحتلال البريطانى حيث اشارت الى قيام سلطات الانجليز بتجربة المشنقة فى مخازن البوليس ببولاق قبل انتهاء التحقيق ، وشاركت المؤيد فى الحملة على الاحكام القاسية التى أصدرتها المحكمة المخصوصة « فقد نشرت المؤيد ٢٣ مقالا فى ٢٣ عددا متوالية تندد فيها بقسوة أحكام دنشواى وقد قدمت المؤيد لهذه المقالات بكلمة للمستتر بلنت قال فيها : لا مبالغة فى أنه بمقتضى قانون ١٨٩٥ قد يحكم على المصرى بالموت خوزقة أو صلبا اذا ضرب الجندى الانجليزى منعا له من انتهاك حرمة زوجته .

... كما أكدت المؤيد ان ارباب قرية دنشواى كان اربابا مقصودا
لجماية الجيش الانجليزى ، وأنهم بذلك يريدون أن يكون الجندي
الانجليزى فى مصر الها يسجد له الفلاح ، ويريدون أن يكون
المصرى من عابدى الأصنام ، وذلك لأن العساكر الانجليزية فى مصر
يجعلون لفتها وأخلاق قومها ، ثم يطوفون البلاد بكل ما فى
السكسونى من الغطرسة والكبرياء ، ويعتبرون البلاد ميداننا
للاهيهم ومزرعات الفلاحين مجالا لقضاء ساعات الفراغ ، وهناك
درع الموت بحكم المحكمة المخصوصة يقيهم من كل معارضة ويغنيهم
عن كل دفاع ، والدفاع عن الذات والمال والعرض صفة من صفات
المصرى ، كما هو حق من حقوق البشر ، فهل يستطيع المصرى تجاه
حكم دنشواى أن يدافع بعد ذلك عن حق ؟ .

وأكدت المؤيد أن الرهبة القاهرة لاتربى أمة ولا تعلمها العمل
بالمقوانين واحترامها ، ان الرهبة اما أن تذلل فتميت النفوس ، أو
تغرس الأحقاد فتوقظها دائما للفتنة ، وكلاهما لا يصلح أن يكون
مراد حكومة عاقلة مصلحة .

وانطلقت المؤيد من هذه الحادثة الى مهاجمة الاحتلال
البريطانى واستبداده فى دنشواى تلك الحادثة التى لاتفيد اعادة
ذكرها الا ايلام الجروح التى أصيبت بها كل القلوب ، ويحق لنا
ان ننكأ تلك الجروح لنلا تتمرن القلوب على عدم الحس، وأن الاحتلال
هو داء مصر ، واذا ظل هذا الاحتلال يحكم مصر فان بلاءها عظيم
وسوف تنفذ فيها احكام كثيرة مثل حكم دنشواى .

كما حرصت المؤيد على نفي تهمة التعصب الدينى عن المصريين
وهى الحجة التى طرحها وزير الخارجية البريطانى على البرلمان
الانجليزى حيث قالت : ان اللورد كرومر كان يخاف كثيرا أن يشتغل

البرلمان بالبحث والجدل فى هذه الحادثة ، ولذلك اهتم باسكاته
وجاءه من الطريق المخيف طريق الجنة والغيلان التى يخوف بها
عادة الجاهلون ، وأعضاء البرلمان جاهلون بعبادات مصر وأخلاق
اهلها ، فجاءهم من هذا الطريق وقال لهم ان التعصب الدينى ثائر
فى نفوس المصريين .

وتحن نكذب كل التكذيب دعوى التعصب الدينى فى مصر ،
ولكن اللورد كرومر الحاكم المطلق فى مصر لا يريد أن يشتغل
البرلمان بمسائل مصر وحوادثها ، فيفقد الاستقلال الذى له ، وبعد
هذا يجب أن يعرف المصريون أن لا ضمانه لهم غير أن يحكموا
البرلمان بينهم وبين القابضين على أزمته من الانجليز ، وهو لا يمكن
أن يكون حكما قادرا الا حيث يعرف الحقائق ، وهو لا يعرفها ما دام
له مصدر علم واحد هو أولئك القابضون على أزمته .

وواصلت المؤيد دعوتها لايجاد صلات بين أعضاء البرلمان
الانجليزى ومجموعة من المصريين تقوم بتعريفهم بالحقائق ،
وقالت المؤيد : ان الأجر بسراقتنا الأغنياء الذين يمثلون الطبقة
العالية فى البلاد أن يفكروا فى ايجاد هذه الصلة .

كما استمرت فى حملتها الصحفية التى تهدف الى نفي تهمة التعصب
الدينى عن المصريين وبالتالى رفض الحجج التى ساقها الاحتلال
لتبرير قسوة الأحكام فى دنشواى حيث أكدت أنه اذا كان هناك
تعصب فإنه تعصب للحمام لا للدين .

وتوضح معالجة المؤيد لحادثة دنشواى أن التحالف بين
الخدويين والحزب الوطنى الذى بدأ خلال أزمة طابا قد
استمر أيضا خلال حادثة دنشواى ، ونتيجة لذلك فقد دافعت المؤيد

عن مصطفى كامل ضد جريدة الطان الفرنسية التي اتهمته بأنه لا يعمل لمصلحة مصر ، وانما يعمل لمصلحة تركيا حيث قالت المؤيد : ان صاحب اللواء يخدم وطنه بلهجة حادة لا احتياط فيها ، ولكن ليس في خطته خطر ما على البلاد ، وان هذه الكتابات التي تظهر الآن في الجرائد الفرنسية بشأن صاحب اللواء لابد أن يكون موعزا بها من مصادر انجليزية بقصد التمهيد لعمل خصوصي يتعلق بصاحب اللواء ، وهي سياسة خداعية لا تليق بشرف انجلترا وعظمتها .

كما ابرزت المؤيد سبب هذا التحالف وهو أن كل شيء من عمل المحتلين في مصر يرمى الى غاية واحدة هي تحويل مصر العثمانية سيادة ، والمستقلة ادارة الى مستعمرة انجليزية ، ومن مظاهر ذلك السير الحديث المستمر في اضعاف سلطة الخديو .

وبالتالى يمكن تفسير تحالف الوطنيين والخدويين منذ بداية حادثة طابا حتى رحيل اللورد كرومر عن مصر بأن الخديو قد فشل في محاولاته التي بذلها فيما بعد الاتفاق الودى ، حتى اواخر عام ١٩٠٥ للحصول على نصيب من حكم مصر ، وبالتالي فقد اتجه مرة اخرى الى اعادة العلاقات مع مصطفى كامل والحزب الوطنى مما ادى الى توحيد موقف الخديويين والوطنيين خلال حادثنى طابا ودينشواى ، حتى اسقاط لورد كرومر ، وقد انعكس ذلك على جريدة المؤيد التي اتجهت خلال عام ١٩٠٦ الى مهاجمة الاحتلال وان لم تصل الى درجة اللواء .

ويمكن القول : ان تبعية المؤيد الكاملة للخديو هي السبب فى اضطراب وتذبذب مواقفها من الاحتلال خلال الفترة السابقة ١٩٠٠ - ١٩٠٧ ما بين تأييد الاحتلال وامتداح كرومر والاشادة به

بمحاولة استخدام مشاعر المسلمين الدينية لتأييده بوصفه الرجل
المنزه عن اضطهاد الأديان ، ومهاجمة الاحتلال خلال عام ١٩٠٦ ،
هذا بالإضافة الى تمسكها بخطة الاعتماد على الدول الأجنبية لذلك
فهي تهدن الاحتلال في حالة يأسها من الحصول على أى مساعدة
من فرنسا. وتهاجمه بعنف عندما تظهر بادرة أمل في أن يؤدي
احتلال تركيا لطائبا الى ايجاد حل للمسألة المصرية .

* * *

المبحث الثالث

موقف المؤيد من الاحتلال

١٩٠٧ - ١٩١٥

أدى تحالف الوطنيين والخديويين خلال عام ١٩٠٦ إلى استقالة كرومر في ٤ أبريل ١٩٠٧ ، وتعيين السير الدون جورست الذي جاء بسياسة جديدة عرفت بسياسة الوفاق وكان هدفه من هذه السياسة - كما يقول مارلو - هو تفتيت القوى الداخلية المعادية للاحتلال ، التي تجمعت خلال عام ١٩٠٦ ، وبذلك تعتبر سياسته نموذجاً كلاسيكياً لسياسة فرق تسد ، وقد استطاع جورست بالفعل أن يحقق هدفه في فصل الخديو وجماعيته عن الوطنيين ، وذلك بإعطائه قدراً كبيراً من الحرية في اختيار الوزراء ، وتصريف أمور الحكم مما أدى إلى زيادة سلطة الخديو في تصريف الشؤون العامة عما كان عليه الحال أيام كرومر ، كما أن جورست تركه يزاوُل حقه في منح الرتب والنياشين ، وبذلك اجتذبه تماماً إلى جانبه وحصل على تعاونه الكامل مع سلطات الاحتلال .

وقد اثار تحول الخديو عن الحركة الوطنية ، وتعارفه مع الاحتلال ، بعد تعيين جورست ، الشك فى حقيقة نوايا الخديو وأهدافه وهل كان يستخدم الحركة الوطنية كوسيلة لتأييده ازاء طغيان المعتمد البريطانى ؟ .

وقد قام الخديو عباس كنتيجة لسياسة الوفاق بتكوين حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية للدفاع عن هذه السياسة .

وقد تابعت المؤيد موقف الخديو حيث بدأت حملاتها ضد الاحتلال ، ومعارضتها له تخفى تدريجا مرة أخرى ، كما اتجهت الى اتهام مصطفى كامل والحزب الوطنى بالتطرف ، واعترضت على صيغة الخطاب الذى وجهه مصطفى كامل الى رئيس وزراء بريطانيا حيث قالت : انه لم يكن من الحكمة ولا من مصلحة الوطن الذى نخدمه باخلاص أن نهدد انجلترا فى معرض تذكيرها بوعودها السابقة ، ولذلك نحن لا نوافق صاحب اللواء على قوله فى كتابه لرئيس وزراء انجلترا : ان استقلال مصر سيكون بلا محالة ، فيجب على انجلترا وحدها أن تختار لنفسها صداقة مصر أو عداوتها ، فان هذا التهديد لا ينبغى أن يوجه من مصرى الى رئيس وزراء انجلترا .

واخذت المؤيد تقارن بين موقفها من الاحتلال وموقف مصطفى كامل وجريدة اللواء حيث قالت : اننا وصاحب جريدة اللواء متفقون على أن انجلترا قد احتلت مصر الى هذا الوقت بلا حق يخولها اياه ، ولولا أن قوتها فوق قوة مصر ، أو فوق قوة العدالة السائدة على مصر لما دام الاحتلال الانجليزى فى مصر الى الآن ، ولما استطاع معتمد الدولة الانجليزية السابق فى مصر أن يجهر فى خطبة وداعه بأن الاحتلال باق الى ما شاء الله ، ونحن متفقون أيضا

على أن الاحتلال قد ساد على مصر بقوة الاستبداد . وأن رجاله قد بذلوا كل ما فى وسعهم حتى الآن لاعداء المصريين ، واستعدادهم لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وأنهم عاملون على الدوام لهذه الغاية حتى تفقد الأمة المصرية وجودها السياسى بالمرّة طبقا للغاية التى كان يسعى وراءها اللورد كرومر من قبل .

وقالت المؤيد : انا متفقون معا على كثير من المطالب ولكننا مختلفون فى طريقة العمل وأسلوب الطلب ، فهو يعمل ويطلب على الأسلوب الذى جرى عليه فى كتابه الأخير الى رئيس الوزراء الانجليزى حدة وحماسة وتهديدا ووعيدا ، ونحن نرى من الواجب علينا أن نحسن طريقة الطلب وأن نعمل بالروية والتعقل مع القادب والاعتدال .

وهكذا أوضحت المؤيد أن الخلاف بين جماعة الخديو والوطنيين لم يكن فى طلب الجلاء ، ولكن فى الوسيلة المتبعة فى تحقيق الجلاء .

وقد استقبلت المؤيد السير الدون جورست بمطالبتة بأن يعامل المصريين « كأمة فى وطن لا كفلاحين وقطيع من الماشية فى مزرعة » .

وكانت احدى الوسائل المهمة التى اتبعتها جورست عند وصوله الى مصر السماح للخديو عباس باصدار دفو عمام عن مسجونى دنشواى بمناسبة عيد ميلاده ، وقد هالسد المؤيد لذلك وقالت : ان المصريين يتلقون هذا النبا بسرور بالغ لا يقل عن سرور ذوى المسجونين وأهلهم ، ويكون مخففا للآلام التى تألم بها كل ذى احساس من جراء ذلك الحادث المشؤم .

وتجسيدا لسياسة الوفاق زار الخديو لندن فى ضيف عمام ١٩٠٨ ، وقد علقت جريدة الديلى تليجراف الانجليزية على هذه

الزيارة بمهاجمة الحركة الوطنية المصرية ، واتهمتها بالتطرف ، وحذرت الخديو منها حيث إنه اذا فاز المتطرفون فانهم سوف يصعدون الأوامر الى الخديو ، وان الخديو مرتبط بالاحتلال وأنه فى اليوم الذى يذهب فيه الاحتلال تسقط الأريكة الخديوية عليها ، وقد ردت المؤيد على جريدة الديلى تلجسراف بأن الانجليز واقفون بإزاء النهضة الوطنية الحاضرة وقفة المرتاب الحذر الذى يحاول أن يقضى عليها ، ولكنه لايجد حيلة لذلك سوى استرضاء الخديو حتى يكون قن صفة لتكون فى جانبه قوة السلطة الشرعية ، فلا يهمه بعد ذلك صنّاح صائح أو حماسة متحمس ، ولا برهان معقول .

وقد عكست المؤيد بذلك ادراكها لنوايا الانجليز ، ومحاولاتهم استرضاء الخديو واستخدامه فى ضرب الحركة الوطنية ، لكنها بدلا من أن تحذر الخديو من عواقب سياسة الوفاق مع الانجليز ، اتجهت الى تحذير الحركة الوطنية ومطالبتها باستعمال العقل والبصيرة .

ونفت المؤيد أن يكون هناك ارتباط أو تلازم بين وجود الاحتلال وبقاء الاحتلال وبقاء الخديو على عرشه بل ان هناك ارتباطا بين خديو مصر والجللاء لا بينه وبين الاحتلال ، وأن كل احتلال أجنبى انما هو ضد حقوق ومصلحة الحاكم الشرعى للبلاد ، كما أنه ضد حقوق ومصلحة البلاد نفسها ، وليس فى الدنيا من يقول ان اغتصاب سلطة ملك على مملكته ضمانا لبقائه ان مس الاغتصاب هدم عرش الملك .

وقالت المؤيد : فليعلم الانجليز أنه كلما ضعف الارتباط بين الخديو والاحتلال قوى ذلك الارتباط بين الأمة والأمير والعكس بالعكس فاذا نادوا اليوم بذلك الترابط بين الخديوية والاحتلال ، فانما هم يريدون بالخديوية السوء لأن الأمة لاتفهم من هذا الترابط

الدائم بناء على ذلك المزعوم الا أنها متهمة في الولاء للمليكها الشرعى فضلا عن أن هذا الاتهام يثبت قواعد الاحتلال على الدوام ، وهو ضد مصالحهم وضد مصلحة ذلك الأمير معا نعم أننا نريد أن تكون العلاقات حسنة بين خديوينا المعظم وجمالة ملك الانجليز ، ثم بينه وبين معتمد جلالته ، ولكن لأجل أن يؤدي حسن العلاقات الى تقصير أجل الاحتلال ، فلا ينبغي أن يتخذ أنصار الاستعمار تجديد حسن العلاقات أحبولة جديدة لكيد المكائد ضد المصريين ليقولوا للمليكهم أن مصالح الخديوية المصرية متضامنة مع بقاء الاحتلال في البلاد .

ولكن رغم حقيقة ادراك المؤيد لنوايا الانجليز ، ورغبتهم في استغلال الخديو لضرب الحركة الوطنية ، وأنه كلما زاد الارتباط بين الخديو والاحتلال ضعف الارتباط بينه وبين الأمة فإنها قد اتجهت الى تأييد سياسة الوفاق بكل قوة ، خاصة عندما سمح الانجليز للخديو باقالة وزارة مصطفى فهمى ، وتعيين وزارة جديدة برئاسة بطرس غالى .

ورغم الحقيقة التاريخية المؤكدة ، التى عبر عنها أحد كتاب الانجليز ، وهى أن بطرس غالى قد رشحه جورست فسان المؤيد قد أبرزت هذا الحدث باعتبار أن تعيين الوزارة الجديدة كان بمحض ارادة الخديو وأن المعتمد الانجليزى لم يكن له رأى فعال فيها ، وأن سياسة الوفاق قد أخذ غراسها يثمر لخير البلاد .

كما أبرزت المؤيد خلال عام ١٩٠٩ نبأ زيادة جيش الاحتلال فى مصر ، وجعل مصر مركزا عسكريا لانجلترا .

لكنها بررت ذلك بأن الأوربيين يتهموننا فى هذه الأيام بالنزوع الى الثورة ، وأن الانجليز يؤيدون هذه التهمة بإعلان زيادة جيش

الاحتلال... وجعله قوة متحركة لا بوليسا. كما كان امره في ريسع
القرن الماضي ، ولا ذنب لمصر في كل هذا ، الا جركات صبيانية
والإغنيب مسرحية يفتلها بعض رجال الأحزاب السياسية لأغراض
بنية.

وقد حاولت المؤيد بذلك أن تلقى المسؤولية في زيادة جيش
الاحتلال على الحزب الوطني ، لكنها عادت الى مهاجمة الانجليز
مؤكددة ان هذه الزيادة في جيش الاحتلال تسىء الى سياسة الوفاق
حيث قالت : ان الانجليز أساءوا لأنفسهم بهذه الزيادة وهذا
التحويل ، فانهم في الوقت الذي يتظاهرون فيه بسياسة تمرين
المصريين على طريقة حكم أنفسهم بأنفسهم يحدثون في جيش الاحتلال
بمصر حدثا يسىء الظن بهم ، ويشوش على سياسة الوفاق
النافعة لهم وللمصريين ما يلبسها ثوب النفاق والخداع .

ونتيجة لزيادة عدد جيش الاحتلال في مصر طرح محمد فريد
وجدى على صفحات المؤيد اقتراحا بعقد مؤتمر وطنى عام يجتمع
اليه سراة المصريين وعلمائهم ووجهائهم مجردين عن كل صبغة
حزبية لأن الموضوع أعم من نقط الخلاف ، فيحدر لمجلس المبعوثين
عريضة تمضى من جمهورهم ، وتدفع اليه ، والى سائر الدول بما
فيها انجلترا بصفتها من أعضاء المحكمة الدولية العامة ، هذا مانراه
من أوجب الواجبات على كل وطنى يغار على كرامته الاجتماعية
فقد علمتم ما عزمت عليه انجلترا من اتخاذ مصر قاعدة لحركات
جيشها الاستعماري ، وهو تحويل سيخول انجلترا خجة جديدة على
وجوب بقاء احتلالها لوادى النيل ، اذ لا يعقل أنها بعد أن ترسم خطوط
حركات جيشها ، وتعين نقط معسكراتها فتجعل مصر احدى تلك
النقط بل أهمها أن تعود فتبطل هذه الرسوم بجلاتها عن مصريوما.. ما.

ولكن على يوسف رفض هذه الفكرة مبررا ذلك بأن ^١احوال الدولة العلية مازالت مضطربة فاذا قام المصريون بعمل عظيم يلجئ الدولة العلية الى تحديد مركزها في مصر ، ومركز الاحتلال البريطاني فيها ، فلا تؤمن عاقبة ذلك على الاطلاق اذ الدولة العلية لا تزال في حاجة ماسة الى استرضاء انجلترا ، والاشتداد بساعدها ، واتخاذها عضدا لها فيما يطرأ من الحوادث الدولية ، ودولة تلك حالها من اطوار التكون ، وهذا شأنها مع الدولة المحتلة لا يرجى منها في مثل هذه الظروف الخصوصية عمل صالح لمصر في أهم مسألة حيوية لها .

وقد ظلت المؤيد تؤكد على أهمية سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز ، متخلية عن نقدها لتقرير السير جورست السنوي ، وطالبت جميع الجرائد أن تحذو حذوها في التمهل في الرد على ما جاء في التقرير ، فان كان هناك من الوطنيين من يفضل الجفاء على حسن الوفاق فلهم دين ولنا دين . كما أكدت أن ماتريجه مصر من سياسة الوفاق عظيم ، فبالثقة تعود رؤوس الأموال فتتزاخم على رجال مصر فيعود الرخاء لهذه البلاد .

وقد ردت المؤيد على هجوم مجلة « الأمبير » على سياسة السير جورست حيث قالت يظهر أن كاتب هذه المقالة موظف انجليزي في احدى المصالح المصرية فقد سلطته الجبروتية ، فهو يبكي عليها ، ويزيف هذه السياسة بما يخلقه على المصريين من صفات العجز والفساد وعدم الكفاءة ، والخلاصة أن العهد الجديد لا يروق أكثر الانجليز الذين كانوا مسيطرين وقد قلت سيطرتهم ، وضعف جبزوتهم فهم سيكون على عهد كرومر ، ولكن لماذا لا ينتظر هؤلاء سنا وعشرين سنة أخرى ليحكموا على نتيجة السياسة الجديدة ،

كما صبرنا نحن على السياسة القديمة ؟ اللهم انا لا نريد ولا نتمنى أن يطول عهد الاحتلال الى مثل هذا الأمد الطويل ، ولكننا نقول لمن يحكمون على نتائج السياسة الجديدة بعد سنتين انهم متسرعون وغير منصفين .

ولذلك قالت المؤيد : ان الواجب علينا - حتى ان لم نكن راضين تمام الرضاء عن السير الدون جورست - أن نعصده ونخطيء أقوال ذلك الفريق المعارض له ، ونعمل بكل قوانا لنعلن في مصر وفي انجلترا أن ما يظنه أولئك القوم افراطا في تعصيد الحركة الوطنية ليس كافيا لارضائنا ، ولا هو بالجزء الكبير في تقويم دعامة استقلال أمتنا ، وان لا نجاح للمصري ، ولاتوفيق بين المصريين والانجليز الا باعطاء مصر الدستور اللازم لاصلاح المختل وترقية الأمة المصرية في سبيل الاستقلال الصحيح .

واستمرت المؤيد في الرد على من أسمتهم بخصوم الدون جورست من الانجليز مؤكدة أن سياسة كرومر الخرقاء قد غرست بذور الشقاق والغرور في نفوس الموظفين الانجليز ، واذا كان يحق للانجليز أن يقيم الغارة الشعواء ، ويندب حظ الانجليز في مصر لأن مصريا واحدا يعترف الانجليز أنفسهم بكفاءته خلف انجليزيا في وظيفته بمدرسة الطب المصرية ، فكم يحق للمصريين أن يندبوا وأن يلطموا الحدود اذا جألوا بأعينهم في مضالح الحكومة المصرية وشاهدوا الانجليز بالعشرات والمئات قد احتلوا وظائف المصريين ، وقطعوا عليهم الطرق وأغلقوا الأبواب .

وطالبت المؤيد المصريين بأن يعدوا أنفسهم لنزال فئة جشعة من الانجليز لا يهنا لهم بال الا اذا انحصرت ادارة الحكومة وسلطتها

ونفوذها في أيديهم وهي لذلك تطعن على المعتمد الانجليزي بما تراه لازما لنجاح حملتها ، وأن تقول عن سياسة الوفاق ما تقول .

كما وجهت المؤيد رجاءها الى السير الدون جورست بشأن يصير على حملات مخالفيه في الواجهة السياسية لأننا نعتقده رجلا كبير النفس يفضل أن يكسب الحمد من أمة تحفظ الجميل على رضاء شردمة كثيرة الطمع والجشع لكسب المال والجاه على حساب مصر الأسيفة .

أما عن مطلب الجلاء فقد ظلت المؤيد تؤكد على انها أول من ينبغي الاختلال الأجنبي ، وتلعن كل من يعمل عملا يفضي الى اطالة أمده ، أو يرضيه أن يبقى هذا الاحتلال ، وأن حسب الوطن يقضى على كل وطنى بكراهية كل تداخل أجنبي فيه فكراهيته للاحتلال الأجنبي كراهية طبيعية وشرعية قضى بها ناموس الشرف وقانون الاجتماع والشرعية الالهية ، ولو استطعنا أن نفدى الوطن بالنفس والمال لما تأخرنا لحظة واحدة ، وملعون من يعمل لاطالة أجل الاحتلال طرفة عين .

لكنها استمرت أيضا في التأكيد على أن الجلاء موقوف على اختيار الانجليز ورغبتهم ، لأنه لا توجد قوة داخلية ترغمهم على الجلاء ، ولا نعرف دولة من الدول الأجنبية تتصدى لخراج الانجليز من مصر بالقوة ولا الدولة العلية نفسها ، وما كان موقوفا على اختيار الانجليز لا يطلب الا منهم مباشرة ، وهذه هي قاعدة كل المصريين حتى المتحمسين في الوطنية الى آخر طرف منها فانهم الآن لا يطلبون الجلاء الا من الانجليز .

ولذلك فانه لاسبيل لحصول المصريين على رغباتهم من فك تلك القيود الثقيلة عن أرجلهم والأغلال الضيقة عن أعناقهم إلا بأحد

أمريين ، الأول أن تخلص إنجلترا مع مصر اخلاصاً يوازي شرفها ، ومقامها في العالم ، فتعمل للجلاء سرا وجهرا ، فلا يمضي زمن قليل حتى تكون قد أخذت أهبتها ، وشبرعت في الرحيل من هذه الديار ، وهذا لسوء حظ مصر لانرى من العلامات ما يودع فينا الثقة والاعتماد الكلى على وعودها بالرغم من احسان فريق كبير من المصريين الظن في هذه الدولة .

والثانى أن تقهر إنجلترا على ترك مصر ، وهذا لا يكون الا بطريقتين : الأولى : أن تقع إنجلترا في حرب كبرى مع دولة عظمى ذات قوة وبأس كالمانيا التى تتربص بها المكائد ، وتحفر لها حفر المنيا لتخلفها على سيادة البر والبحر كما تمنى نفسها بذلك ، فيكون من وراء مثل هذه الحرب أن تستدعى جنودها من مستعمراتها وعلى الخصوص من مصر .

والثانية : اذا تمكن الهنود من أن يجمعوا كلمتهم ، وأن يفلحوا في حركتهم ويخلصوا من نير الأجنبى فينتهز المصريون الفرصة السانحة ، وإنجلترا في زؤام مصائبها .

وبذلك فإن المؤيد لم تستبعد الثورة من وسائل تحقيق الجلاء ، ولكنها علقت ذلك على قيام الهنود بثورتهم أولا حتى ينتهز المصريون الفرصة للانقضاض على إنجلترا وهى « فى زؤام مصائبها » كما تقول .

موقف المؤيد من مد امتياز قناة السويس :

حاول الانجليز فى اواخر عام ١٩٠٩ استغلال سياسة الوفاق لك أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى فى نظير أربعة ملايين من الجنيهات ، وذلك بالاتفاق مع بطرس غالى .

وقد بدأت المؤيد حملتها على هذا المشروع منذ بداية ظهوره حيث حذرت الوزارة من قبوله ، وأنه اذا قبلت الوزارة هذا المشروع فسيكون ذلك نقطة سوداء لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الوزارات السابقة .

كما اقترحت المؤيد أن تقدم الوزارة استقالتها اذا صمم الانجليز على المشروع ، وأن تقوم الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين باعلان استيائهما وترك كراسيهما خالية حتى يعلم الرأى العام فى أوروبا ما تزرعه يد السياسة الأجنبية من بذور الشقاق والاختلاف ، وبذلك يحين الوقت المناسب لتدخل الدولة العلية حيث لايمكن أن تسمح الدول الاوربية بحرماننا من قناة اشتغل فى حفرها ثلاثون ألفا من أبناء البلاد .

كما نشرت المؤيد عددا كبيرا من برقيات الاحتجاج من الاهالى مطالبة الخديو بعدم الموافقة على مد امتياز قناة السويس .

وأخذت المؤيد تحت الحكومة على رفض المشروع مؤكدة أن الانجليز لا يستطيعون اكراه الحكومة المصرية على قبوله ، واذا هم اكروهنا عليه بالقوة فاننا نشهد الله وملائكته والناس أجمعين بأنهم ظالمون متجبرون .

وقد استخدمت المؤيد شكل التحقيق الصحفى حيث عرضت آراء عدد كبير من المواطنين المعارضين للمشروع .

واكدت أن الأمة المصرية قد أجمعت أمرها لأول مرة على رفض هذا المشروع لا فرق بين متطرف أو معتدل ، كبير أو صغير ، كهل أو شاب أو صبي .

وقد تفاخرت المؤيد بذلك حيث ظهرت الأمة المصرية فى ثوب جديد ما عهدنا أن نراها فيه من قبل ، فأى صدر لا ينشرح وأى فؤاد لا ينتلج فى هذا اليوم الذى اجتمعت فيه كلمتنا لصالح البلاد ، انى أرحب بالمصائب لأحبا فى لقاءها ، ولكن لأنها جمعت كلمتنا ، وقربت لنا غايتنا فى موقف الدفاع عن مصلحة البلاد لأن محصور سياسة الدول الاستعمارية دائر على وجود الانشقاق بين أفراد الأمم المغلوبة على أمرها .

كما طالبت الجمعية العمومية برفض المشروع وحملتها مسئولية ذلك ، فالجمعية العمومية الآن بين أمرين ، وهى اما أن تسجل لنفسها صديقة بيضاء يفتخر بها الأبناء والأحفاد على مر الزمان ، واما أن تكون سبب ضياع أعظم منبع لثروة البلاد ، وهى القادرة على حفظ هذا المنبع ، فمسألة مد امتياز قناة السويس ليس فيها الا كل ضرر بالبلاد ، وكل نفع للشركة ، وسر خفى أضمرته السياسة الاحتلالية .

كما طرح الشيخ على يوسف على الجمعية العمومية اقتراحا بارجاء البت فى المشروع ، والحكم بقبول الاتفاق أو رفضه حتى تنال البلاد دستورا نيابيا تقوم عليه هيئة نيابية تمثل الأمة تمثيلاً كاملاً ، فتحكم بقبوله أو رفضه كما تراه موافقا لمصلحة الأمة ، وتشترط الشروط اللازمة لكيفية صرف الأموال التى تنتج من عقد الاتفاق الجديد لو قبلته .

وظلت المؤيد تكرر هذا الاقتراح مؤكدة أنه سيكون بمثابة احتجاج على ترك مصر بلا دستور نيابى تقوم عليه هيئة كاملة قادرة على الحكم فى المسائل الخطيرة من كل وجه ، فقد رأينا بعض

أعضاء الجمعية العمومية يستقبلون من عضوية اللجنة بحجة أنهم
غير أهل للنظر فى مشروع خطير كهذا .

ولكن مجلس النواب الذى يكون مؤلفا من مئات الأعضاء ، ومن
صفوة كل طبقات الأمة المصرية لايمكن أن يحكم عليه أحد بأنه غير
كفاء للنظر فى مشروع خطير كهذا .

وقد استمرت المؤيد فى نشر مجموعة كبيرة من البرقيات الى
الجمعية العمومية تطالب برفض المشروع .

كما خاطبت المؤيد الانجليز بقولها : ليعلم الانجليز أنه مهما
طال مقامهم فى بلدنا ، فلا بد أن ينسحبوا منها طوعا أو كرها ،
فعليهم اذن أن يستميلوا الأمة لتحفظ جميلهم عند رحيلهم ، واذا
كانت انجلترا تطمع يوما أن تضم مصر الى مستعمراتها فاذها اذن
تبحث عن حثفها بظلفها .

ورغم ذلك كله فقد نشرت المؤيد مقالا كتبه مرقص سميكة عضو
الجمعية العمومية - وهو العضو الوحيد الذى وافق على مشروع
مد امتياز قناة السويس - وقد طالب أعضاء الجمعية العمومية فى
مقاله هذا بالموافقة على المشروع .

لكن المؤيد أبرزت رفض الجمعية العمومية للمشروع مطالبة
باقامة حفلة تكريم لأعضاء الجمعية الذين برهنوا على كفاءتهم
النيابية التى هى كفاءة الأمة برفض مشروع القناة .

موقف المؤيد من فشل سياسة الوفاق :

ويبدو أن جورست قد اشتد فى معاملة الخديو عباس بعد رفض
مد امتياز قناة السويس ، وقد انعكس ذلك على جريدة المؤيد التى

أعلنت انتهاء سياسة الوفاق فى مقال كتبه على يوسف بعنوان « عود على بدء » اعترف فيه بأن سياسة الوفاق كانت خدعة سياسية ، ولكنه أنكر أن يعث قانون المطبوعات والقوانين المقيدة للحريات من نتائج سياسة الوفاق حيث قال : ان كانت هذه الأشياء نتائج لسياسة الوفاق ، فبئست هذه السياسة ، ولعن الوفاق الذى هو من قبيله ، ولكن الى متى نغش الأمة ولا ننسب المسببات الى أسبابها ؟ لماذا نقول ان يعث قانون المطبوعات كان مسببا عن سياسة الوفاق بين عابدين وقصر الدويارة ، ولا نقول الحق انه كان مسببا عن روح الشر التى فشيت فى بعض الصحف التى كانت تباهى بأنها تكتب حروفها من نار لا تبالى أن تخالف النظام العام وأن تبغض الأمة فى الحكومة بقدر ما تستطيع .

ولكن رغم ادراك المؤيد أن الوفاق كان خدعة سياسية فإنها دعت الى اعادة سياسة الوفاق من جديد بأن تتفق الحكومة والوكالة البريطانية على سياسة حازمة لا تعرقل مساعيها مشاغبات المشاغبين وأن يتخلص المعتمد البريطانى من عمال يعملون ضده ، وضد مصر ارضاء لشهواتهم .

وبذلك أفصحت المؤيد عن استعداد الخديو لضرب الحزب الوطنى فى مقابل تخلص جورسست من الموظفين الانجليز الذين يعرقلون سياسة الوفاق .

ولكن المؤيد اتجهت بعد انهيار سياسة الوفاق الى مهاجمة الاحتلال حيث انتهزت فرصة عيد الثورة الأمريكى لتجعل منه مادة لمهاجمة الاحتلال ملوحة بإمكانية تكرار هذه الأحداث التى أضاعت جزءا من أجزاء الامبراطورية البريطانية كما اتجهت الى استنهاض الشعب المصرى .

.. واتجهت أيضا الى التقرب من الحركة الوطنية باستنكار الحكم الذى صدر ضد محمد فريد فى قضية ديوان وطنيتى حيث اعتبرت ان هذا الحكم اضطهاد سياسى ، والقضاء يجب ان ينزه نفسه عن مثل هذا .

لكن المؤيد لم تستمر فى مهاجمة الاحتلال بعد تعيين اللورد كتشنر بالرغم من أنه قد عاد الى سياسة كرومر الديكتاتورية لى يضع حدا لتدخل الخديو ، وتطلعه للحكم الشخصى ، كما عمد الى تصفية الحركة الوطنية .

بل وصل الأمر بالمؤيد الى تأييد اللورد كتشنر حيث أبرزت دعوته لحوالى ٥٠٠ من أعيان المصريين للاجتماع فى حديقة منزله على أساس أن اللورد أراد بذلك ان يخالف عادات من سبقه ، ويكون أقرب الى المصريين على اختلاف طبقاتهم ، وأن يعلم الانجليز الموجودون فى مصر أن الامتزاج بالمصريين خير من العزلة ، وأن التودد للناس أعلى سياسة ، وذلك يعنى أن الرجل الجندى العظيم يمكن أن يكون سياسيا عظيما أيضا .

كما أبرزت المؤيد زيارات كتشنر للاقاليم ووصفت الاستقبالات والزينات التى اقيمت له فى الزقازيق وطنطا والمحلة الكبرى دون أن تعلق على ذلك .

كما نشرت المؤيد مقالا لاسماعيل باشا أباطة يودع به لورد كتشنر خلال سفره الى لندن قال فيه ان المصريين يجب أن يقولوا كلمة لهذا الرجل العظيم بمناسبة سفره ليشجعوه فى طريقه ليسيتريدوه من المشروعات الخطيرة والأعمال النافعة الكثيرة التى أنفذت على يديه فى هذه المدة القصيرة ، واذ اعتبرنا لماضى

قياسا للمستقبل بالنسبة لأعمال ومجهودات اللورد كتشنر. في مصر
أثناء الأشهر التسعة الماضية استبشرنا بمستقبل زاهر بحسن مملوء
بالخير والسعادة والبركات ، وتحققنا أن الدهر قد ابتسم حقيقة
لمصر والمصريين .

وقالت المؤيد : أن اللورد كتشنر قد أخلص أمير البلاد
اخلاصا حقيقيا جاهر به في خلواته ونفى مجتمعاته ، وكان ذلك
الاخلاص من حسن حظ المصريين حيث وقاهم شر الأهوال والخطوب
التي كانت تذهب بمصالحهم كما تذهب النار بالحطب .

كما أبرزت المؤيد قرار وزارة المعارف بتدريس بعض العلوم
باللغة العربية موجهة الشكر لكتشنر الذي ثبت أنه رجل يجرى وراء
المصلحة المصرية فيما لا يضر المصالح الانجليزية ، واثقا من أن
المنافع الانجليزية لا تتعارض مع المصالح المصرية الضرورية لحياة
الامة سواء كان من الوجهة الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية
مقدرا ما ينجم عن حسن التفاهم بين المصريين والانجليز من الخير
لهما معا ، ولذا نراه لا يألو جهدا في تنمية علاقات الوداد بين
الأمتين سواء في محادثاته أو أعماله .

كما ظلت المؤيد تؤكد أن العلاقات بين الخديو عباس واللورد
كتشنر على أحسن مايرام وأن كتشنر يعتمد في سياسته على تعضيد
الجناب العالي الخديو ومساعدته ، ومتفق معه على ما فيه خير
مصر .

كما حاولت دكت كتشنر على اتباع سياسة الوفاق لأن هذه
السياسة في رأيها من أعظم وسائل سعادة القطر وسلامته من الهرج
والاضطراب والفتن والدشائس ، وأن عكس ذلك كله في سياسة

الشقاق ، وحثت المصريين على حسن التعامل مع الانجليز لأنه الوسيلة الوحيدة للحصول على الاستقلال فلتكن للانجليز منا مودة بلا مشاحنة ولا منازعة ، فاستقلالنا انما قتاله بتبادل الثقة بيننا وبين المحتلين .

وقد عكست المؤيد في هذه الفترة ضعف الخديو عباس ، وعدم قدرته على مواجهة لورد كيتشنر بشخصيته العسكرية الصارمة ، وانعكس هذا الضعف أيضا على موقف المؤيد من الاحتلال .

المؤيد والحرب العالمية الأولى :

وما أعلنت الحرب العالمية الأولى حتى أعلنت المؤيد انديازها الكامل للانجليز وتأييدها لهم بل وصلت الى حد دعوة المصريين لحمل السلاح ليفدوا الشرف البريطاني بدمائهم تطوعا رغبة في اثبات ودهم للانجليز والجود بحياتهم قياما بحق هذا الود .

كما أكدت ان العطف على الدولة البريطانية قد انتظم كل طبقات الأمة ، وأن هذا العطف ينبعث عن الود الخالص ، وينميه اعتقاد أن اذى هذه الدولة اذى لنا وللعالم وللانسانية جمعاء ، وليس أدل على هذا العطف من أن يرى الانجليز شيوخ المسلمين يدعون لهم بالنصر في المساجد عقب الصلوات .

كما حاولت أيضا استخدام المشاعر الدينية للمسلمين لتأييد الانجليز محاولة الايحاء بأن تأييد الانجليز واجب ديني ، والمسلمون عن بكرة أبيهم يجمعون على أن الانجليز من خير الأمم التي خلقت للاستعمار والحكم والأخذ بناصر المسلم والسعى به لبلوغه خير .

أمانيه ، والمسلمون معجبون كل الاعجاب بسلوك الانجليز ، وراضون عنهم كل الرضاء ، ولا يبتغون بهم بديلا .

كما حاولت استخدام أمانى الأمة فى الاستقلال والدستور كمبرر لتأييد الانجليز حيث أكدت أنه يجب على المصريين أن يظهروا من الأخلاق الفاضلة ما يبرهنون به على أنهم أكفاء لحكم أنفسهم بأنفسهم ، ذلك لأن اظهار الانعطاف على الدولة البريطانية من حيث هو - بصرف النظر عن المنفعة المنتظرة - واجب أدبى عظيم ، لأن انجلترا هى بلا نزاع الدولة التى تحارب دفاعا عن مبادئ عالية وصدا لطامع أشعبية ظالمة ، فالعطف عليها برهان على مافى النفوس من تقدير لتلك المبادئ ومساعدة على نصرتها ، زد على ذلك أن اظهار هذه العواطف واجب أيضا من الوجهة المصلحية ، لأن الانجليز طالما قالوا لنا ، ونحن نطالب بالدستور وبالحقوق الوطنية : ان انجلترا مستعدة لأن تقوم بكل تعهداتها للامة المصرية فى اليوم الذى تثق فيه أن مصر لاتريد أن تستبدل سيدا بسيد ولا أن تمالىء اعداءها عليها فى وقت شدتها ، وبالاختصار أنها تساعد مصر على نيل استقلالها ودستورها ، وكل أمانيا فى اليوم الذى تبرهن فيه الأمة المصرية على أنها قادرة على تولى زمام هذه البلاد ، فكان من مقتضى الحكمة السياسية ان يظهر المصريون ما تكتنه عواطفهم نحو الدولة البريطانية من اقامة البراهين الساطعة التى لاتحتاج الى تأويل أو شك على أنهم يقدرون لانجلترا حسن معاملتها لهم ، ويعرفون قيمة ما بذلته لاصلاح أحوالهم الداخلية واقامة شعائر العدل ، فهذا يستطيع المصريون أن يعربوا عن تطلعهم الى هذه الغايات الشريفة بل الى أكثر منها مما تطمح اليه نفوس الأمم المستعدة الراقية .

وقد أبرزت المؤيد قرار الحكومة البريطانية باعلان الأحكام

العرفية فى مصر ، وأكدت أن هذه الأحكام لا تخيف أحدا غير الشريرين والمتطفلين الذين يقولون ما لا يفعلون ، ويتشددون بما لا يعرفون ، والأمة المصرية المتأدبة العاقلة التى تعرف مصلحتها ، ولا تجهل مركز البلاد الحالى لا يوجد فيها أحد من هذا النوع .
فهى لا تزعجها الأحكام العرفية ، ودعت المصريين الى الخلود الى السكينة فى هذه الظروف شاكرين نعمة الله عليهم ، وأن الاجراءات الاستثنائية التى اتخذتها الحكومة هدفها الحفاظ على مصالحهم ، والدفاع عن ارواحهم وأموالهم .

كما هاجمت المؤيد الدولة العثمانية فهى ليست منا ولا نحن منها ، لأنها حولت وجهها عن مصالحنا ، ولم تعاملنا معاملة الأبناء فالمسلم مغلوب على أمره فى دولة تنتسب اليه ، ولا تحفل براحته ولا تأتمر بأوامر نبيه ، وقد عرفت دول التحالف هذه الحقائق فجاهرت رسميا أنها لا تحارب الأمة العثمانية أو الشعب الاسلامى ، ولكنها تحارب الحكومة التركية وانصارها .

وان من واجبنا أن ننظر الى مصالحنا العامة كمسلمين تشترك مع اجماع الأمة الاسلامية فى أقطار الأرض بأن دخول تركيا فى هذه الحرب لا مصلحة للاسلام فيها ، وألا نندفع وراء الأهواء والغايات والا جنينا على هذه البلاد جناية قل أن يغتفرها الزمن .

كما أبرزت المؤيد خبر اعلان الحماية على مصر فى صفحتها الأولى فى الوقت الذى عطل فيه أمين الرافعى جريدة « الأخبار » حتى لا ينشر فيها خبر اعلان الحماية على مصر ، ولم تكتف المؤيد بذلك بل أكدت أن الأمة المصرية كانت تنتظر ذلك اليوم الأغر المحجل الذى يتغير فيه مركز مصر السياسى تغييرا معقولا يدخلها فى مصاف الأمم ذات الحول والطول لتنام على بساط وثير من الراحة

والإبدعة ، وقد اتاح الله لمصر اليوم صاحب سيادة ساهرا على خير رعيته إلا وهو جلالة الملك جورج الخامس ملك إنجلترا وامبراطور الهند. إلحاكم على أكثر من تسعين مليونا من المسلمين ، فنحن اليوم تحت ظل امبراطورية عظمى تحكم أمما كثيرة بكمال الحرية الزائدة ، ولإيسيعنا إلا اسداء الثناء الجزيل للملك الانجليز ، ولحسن آراء مستشاريه لاحترامهم كل حقوق آل بيت محمد على الكبير ولحافظته واياهم على جميع حقوق وآمال الشعب المصرى .

كما ابرزت المؤيد خبر خلع الخديو عباس حلمى وتعيين الأمير حسين كامل سلطانا على مصر ، ونشرت عددا كبيرا من برقيات التهنية للسلطان حسين كامل بمناسبة توليه العرش .

كما رحبت بتعيين السير آرثر مكماهون معتمدا لانجلترا فى مصر وقالت : ان الأمة المصرية تنظر الى نائب الملك الجليل نظرة تختلف عن نظرتها الى أسلافه كرومر وجورست وكتشنر ، فان مركز هؤلاء بالرغم من الاحتلال ، وقوته ، وثبوت قدمه كانت تعلق مراكزهم مسحة من الغرابة لأن البلاد كانت تحت سيادة أخرى .

وقد استمرت المؤيد خلال عام ١٩١٥ فى ابراز أخبار انتصارات الحلفاء معتمدة على البلاغات العسكرية ، ولكن لاحظنا ظهور أجزاء بيضاء على صفحات الجريدة خلال تلك الفترة نتيجة للرقابة المفروضة على الصحف ، ولكن لايمكن تفسير ظهور هذه المساحات البيضاء بأن المؤيد قد حاولت مهاجمة الاحتلال البريطانى ، ذلك أن كل الاخبار التى كانت تنشرها توحى بتأييدها الكامل للانجليز .



الفصل الخامس

المؤيد والدستور وقضايا الحريات

المبحث الأول

المؤيد والدستور

١٨٨٩ - ١٩٠٤

لم ينس الوطنيون المصريون أن مصر قد حصلت على الدستور قبل الاحتلال البريطاني ، وجاء هذا الاحتلال ليحطم صرح هذا الدستور الذى حصل عليه الوطنيون بعد كفاح مرير ، وليقيم على أنقاضه واجهة شبه نيابية لحكمه الاوتوقراطى المستبد ، تمثلت فى مجلس القوانين والجمعية العمومية .

ومع الأخذ فى الاعتبار أن التجربة النيابية الأولى فى مصر لم تستمر سوى ٤٧ يوما ، ابتداء من ٧ فبراير ١٨٨٢ حتى ٢٦ مارس ١٨٨٢ ، وهو تاريخ انتهاء دورة الانعقاد الأولسى لمجلس النواب الذى انتخب على أساس دستور ١٨٨٢ فإنه يمكن القول بأن هذا المجلس ودستوره كانا ومضتى حرية بين حكم مطلق مستبد سبقهما واحتلال أجنبي مستعبد تلامها ، وظلت هذه التجربة تمثل مبررا من أهم المبررات التى طرحتها الحركة الوطنية فى كفاحها من

أجل الدستور كبرهان على أهلية المصريين وكفاءتهم للحكم النيابي، وقد أقام الاحتلال البريطاني نظام حكم استبدادي أصبح فيه المعتمد البريطاني سلطة تستبد بالحكومة الخديوية والشعب المصري معا ، ولذلك كان من الطبيعي أن يشهد الهجوم على الحكم المطلق والسلطة الاستبدادية ، وتنشط الدعوة الى الحكومة المقيدة .

وبالرغم من أن المؤيد قد ركزت كل اهتمامها - في الفترة من ١٨٨٩ حتى ١٩٠٠ - في مهاجمة الاحتلال البريطاني ، باعتبار أن الجلاء هو الهدف الأساسي للحركة الوطنية ، فإنه قد صدرت عن المؤيد بعض الاشارات المتفرقة للدستور خلال هذه الفترة .

وكانت الإشارة الأولى للدستور في عام ١٨٩١ ، حيث علقت على استقالة وزارة مصطفى رياض قائلة : ان الوزارات في أوروبا مسئولة مباشرة أمام الشعوب لا الملوك ، وأنه ليس في قدرة الملك ان يحل وزارة من تلقاء نفسه ما دامت الأمة راضية عنها ، أما في مصر فلا يوجد دستور نيابي يمنح الشعب المصري أن يتدخل في انتخاب وتعيين الوزراء .

وشرحت المؤيد مبدأ المسئولية الوزارية في النظم الديمقراطية كما علقت على الاشاعة التي ترددت عند تولى الخديو عباس العرش بأن الخديو يرغب في منح مصر الدستور حيث قالت انه لو صبح ابراز هذا المشروع الى عالم الوجود لكان جلييل الفائدة ، وان الخديو يسعى بذلك في ترقية رعيته ، وطالبت بمنح أعضاء المجلس النيابي المقترح حصانة برلمانية حتى يكون لنواب الأمة ضمانات الاستقلال في الرأي .

ونشرت المؤيد كذلك حديثا أجراه مراسل جريدة النيويورك هيرالد مع على يوسف طالب فيه بتأسيس حكومة دستورية مسئولة

أمام مجلس نيابى تنتخب أعضائه الأمة ، وقد علق مراسل النيويورك هيرالد على ذلك بأن على يوسف يعتقد أن مصدر مستعدة لتنظيم حكومة دستورية .

وقد أشار أحمد شفيق الى هذا الحديث باعتبار أن على يوسف هو أول من طالب بالدستور بعد الاحتلال البريطانى .

ويؤكد ذلك محمد جمال الدين المسدى مشيرا الى أن على يوسف قد كتب مقالا فى المؤيد عام ١٨٩٢ قال فيه ان الشعب يريد أن يكون مجلس شورى القوانين ممثلا للأمة ، وأن تكون له سلطة تشريعية حقيقية ، وفى عام ١٨٩٤ كتب مقالا آخر يعزوفيه مساوىء الادارة الى عدم وجود سلطة تشريعية فى الحكومة ، وطالب باقامتها وبأن تكون لها كل الصلاحيات كما طرحت المؤيد موضوع شرعية الحكومة ، والارادة الشعبية كمصدر لهذه الشرعية فى مقال لها عام ١٨٩٧ يتضح منه ما يلى :

١ - حددت المؤيد مصادر شرعية الحكومات فى مصدرين أساسيين هما الدين والارادة الشعبية ، وبذلك تكون أى سلطة لا تستند الى أى من هذين المصدرين سلطة مغتصبة .

٢ - عكست المؤيد الرأى المحافظ حيث رفضت فكرة الثورة لاستعادة هذه السلطة المغتصبة ، وأن هذه السلطة واجبة الاحترام حتى تستطيع الأمة تغييرها فى ظروف لا تهدد النفوس ، ولا تذهب بحقوق الضعفاء ، ولا تستبيح دماء حرمها الله .

٣ - أبرزت المؤيد التناقض بين دعوى الانجليز بأن القانون النظامى هدفه التمهيد للنظام الدستورى ، وعدم احترام الحكومة لمجلس شورى القوانين .

٤ - اعتبرت المؤيد أن مجلس شورى القوانين يمثل الأمة ، وبالتالي فإن المواجهة بين هذا المجلس والحكومة هي في الحقيقة مواجهة بين الأمة والانجليز ، ويعكس ذلك رؤيتها لهذا المجلس ، التي يمكن أن تتضح اذا عرفنا أن الخديو قد استخدم - في هذه الفترة - مؤيديه من أعضاء المجلس لمواجهة الاحتلال ، وبالتالي كان من الطبيعي أن تعتبره ممثلاً للأمة لكي تعطى للقرارات التي اتخذها ضد الاحتلال صفة الشرعية .

كما نشرت المؤيد خلال عام ١٨٩٩ مجموعة مقالات لمحمد عمر هاجم فيها النظام الاستبدادي لأنه يخلق مواهب وامكانيات وطاقات أي شعب ، واستعرض التاريخ المصري قديمه وحديثه مبرهنًا على أن فترات الازدهار في تاريخ مصر كانت دائماً هي تلك الفترات التي سادت فيها الديمقراطية ، وأن فترات الانهيار الحضاري في مصر كانت دوماً الفترات التي حكمت فيها مصر حكماً استبدادياً .

وقد تصدت المؤيد للحملة الدعائية التي كانت تقوم بها انجلترا داخل البلاد وخارجها مدعية أن مصر قد صارت بلاد الدستور والعدالة ، وقد فندت المؤيد هذه الادعاءات مؤكدة أن الدستور في مصر اسم لامسمى له الا الأهواء السياسية ، وأن القانون فيها مدوس بالأرجل .

وقد قامت المؤيد بحملة صحفية على الحكم الاستبدادي بدأتها بحال للامير ميلكم خان ميرزا الذي أكد أن الاستبداد سطوة عمياء تمحق كل الحقوق الانسانية ، وتبيد جميع عناصر التقدم والارتقاء ، وهو مصدر شقاء شعوب الشرق ، وطالب أوروبا بمساعدة حركة التقدم في البلاد الشرقية على شبر حكومة مقيدة ونظام نيابي ، معبرا بذلك عن عدم ادراكه لحقيقة أن مصلحة

أوروبا كانت تتفق مع بقاء الحكم الاستبدادى المطلق بين شعوب الشرق . .

كما أفسحت المؤيد صفحاتها الأولى لنشر مقالات عبد الرحمن الكواكبي التى هاجم فيها الاستبداد ، والتى جمعت بعد ذلك فى كتاب بعنوان طبائع الاستبداد .

وقد أكد الكواكبي فى هذه المقالات أن الاستبداد هو سبب انحطاط الأمم ، وأن ترقى أية أمة رهن بالقضاء على الاستبداد فيها ، ولكنه يرى أن الاستبداد لا يقاوم بالثورة أو العنف ، وإنما يقاوم بالحكمة والتدرج .

ورغم أن الهدف من مقالات الكواكبي هو مهاجمة الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد خاصة ، وأن المؤيد قد نشرت هذه المقالات فى فترة الجفاء بين السلطان عبد الحميد والخديو عباس ، ولولا ذلك لتعذر نشر المقاولات فى جريدة المؤيد لسان القصر الخديو ، فإنه يمكن القول بأن هذه المقالات كان لها أهمية كبيرة فى توعية الشعب بأخطار الحكم الاستبدادى وكانت تمهيدا ضروريا لطرح مطلب الدستور كأحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية .

كما هاجمت المؤيد الحكومة لمحاولاتها المستمرة فى انتقاص سلطات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مؤكدة أن دستور كل أمة ليس إلا عهدا بين الحكومة وبينها قد عاهدتها على أن تحكم الرعية بمقتضاه حتى لا تستبد فتظلم ، غير أن حكومة مصر لا تريد أن تحفظ عهدا مع الأمة ولا أن تبقى لها النصيب القليل من حرية الرأى الذى منحها إياه .

كما أكدت المؤيد أيضا على أهمية الدستور باعتبار أن العدل المبني على أساس الدستور ، والعلم القائم على دعائم حرية الفكر هو منشأ هذه الحياة الجديدة التي يتمتع بنعيمها الغربيون ، ومبعث ذلك الفيض المدني العظيم الذي أسبغ على الدول الأوربية لباس القوة ، فانقلبت على ممالك الأرض لتقوض بنيانها البالى القديم ، وتمهد لنفسها سبيل التسلط على الأمم .

وبمناسبة اجراء الانتخابات العامة لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديرية في يناير عام ١٩٠٢ قامت المؤيد بحملة صحفية طالبت فيها بتعديل نظام الانتخابات « واعطاء أغلبية الأمة نصيبها من حقوق الانتخابات العامة تحقيقا للغرض المقصود منها ، وهو الوصول الى انتخاب أكثر الناس أهلية وكفاءة للنيابة عن الأمة » .

وشرحت عيوب قانون الانتخابات فيما يلي :

١ - حصر عدد المندوبين للانتخابات في أفراد قليلين . كما هو الشأن في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى .

٢ - ان الباعث على الترشيح للانتخابات هو الحصول على الرقب والنياشين ، واقتُرحت الغاء منح الرقب والنياشين لأعضاء مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ليقل التضاحم الضار عليها وليوجه الانتخاب لها الى وجهة المصلحة العامة المرادة من هذه المجالس .

٣ - ان انتخابات مجلس شورى القوانين قد أصبحت خصوصية وليست عمومية لأن الذين ينتخبون أعضاء مجلس

الشورى لا يزيدون على ١٤ كما هو الشأن فى عضو هذا المجلس عن الاسكندرية ، وقد ينقصون الى ثلاثة كما هو الشأن فى انتخاب عضو المجلس عن مديرية الجيزة ، وبالتالي تكون طريقة الانتخاب لمجلس الشورى اقل فى ضماناتها من انتخاب مجالس المديرية .

٤ - ان بعض أعضاء مجالس المديرية قد يتفقون فيما بينهم ، او يتفق أكثرهم دون أقلهم على أن يقترحوا فيما بينهم قبل يوم الانتخاب فمن أصابته القرعة قرروا فى أنفسهم انتخابه ، وهى طريقة لا تلائم الغرض المقصود من تقرير الانتخاب بالأصوات وجعله سرا من أسرار العمل يوم اجرائه الرسمى ، وطالبت المؤيد بتعديل قانون الانتخاب وجعله بالأصوات العامة .

كما طالبت بمنع العمد من الترشيح لعضوية المجالس النيابية الثلاثة باعتبارهم من موظفى الحكومة ، لأن هذه المجالس يجب أن تكون منفصلة عن الحكومة مستقلة فى ذاتها ، يجرى الانتخاب لها بدون سلطة مؤثرة من رجال الحكومة .

كما أبرزت المؤيد قرار الجمعية العمومية بعرض نظم التعليم وبرامجه على مجلس شورى القوانين ليبدى رأيه فيها ككل القوانين واللوائح العمومية ، وعلقت على هذا القرار بأن هذه الحقيقة مسطورة ومقررة فى القانون النظامى ، واستتثار الحكومة بها سلب لسلطة المجلس ، وحرمان له من وظيفته ، واعراض عن سنن الدستور ، فالجمعية العمومية قد أصابت كل الاصابة فيما قررته أمس وليس قرارها هذا مما يقبل اولا يقبل من قبل الحكومة ، لأنه فى الحقيقة تذكير بأصل قانونى واجب احترامه والعمل به ، وهو ما نص عليه فى المادة الثامنة عشرة من القانون النظامى .

وعندما ردت الحكومة برفض اقتراحات الجمعية العمومية. هاجمت المؤيد الحكومة متهمة اياها باهانة الجمعية.، وقالت: : بقي. لنا أن نخاطب المحتلين الذين أصبحوا في مقام الاوصياء والقوام على نظام الحكومة ، ونقول لهم ان نظام الحكومة بعد عشرين سنة من الاحتلال وتعليم الحكومة آدابها والامة واجباتها صار نظام الحكومة يخاطبون الهيئات النيابية التي سمحت بأن تحل محل مجالس النواب للامم المتمدنة تشبيها لهذه بتلك ، بمثل هذا السبب في أجوبتها على اقتراحات بسيطة موضوعة في أحسن الاساليب .

من خلال هذا العرض لمعالجة المؤيد لقضية الدستور يمكن أن نلاحظ ما يلي :

١ - ضعف وقصور معالجة المؤيد لهذه القضية خلال الفترة من ١٨٨٩ حتى عام ١٩٠٤ .

٢ - تركيز المؤيد في الفترة من ١٨٨٩ حتى عام ١٩٠٠ على مهاجمة الاحتلال البريطاني والمطالبة بالجلء .

٣ - ان الحركة الوطنية المتحالفة مع الخديو لم تطرح قضية الدستور خلال هذه الفترة ولم تعطه قدرا من اهتمامها ، ويمكن تفسير ذلك بأن الحركة الوطنية قد علقت أملا كبيرا على الدول الأوربية خاصة فرنسا ، وأن هذه الدول لن تسمح باستمرار الاحتلال البريطاني ، وبالتالي فإنها كانت تأمل في أن يتحقق الجلاء في وقت قريب ، وعلى ذلك فقد اعتبرت الدستور قضية مؤجلة حتى يتحقق الجلاء .

٤ - ان المؤيد قد اعتبرت مجلس شورى القوانين ممثلا للامة لتعطى للقرارات التي أصدرها برفض الموافقة على نفقات جيش الاحتلال البريطاني شرعية وأهمية .

٥ - ان هجوم المؤيد على الحكم الاستبدادى ، ونشرها لكتاب عبد الرحمن الكوكبى « طبائع الاستبداد » قد جاء فى فترة الخلاف بين السلطان عبد الحميد والخديو عباس الأمر الذى يوحى بأن الاستبداد المقصود هو استبداد عبد الحميد وليس استبداد الانجليز أو الخديو ، وإذا كانت هذه المقالات قد ساهمت فى توعية الشعب بأخطار الحكم الاستبدادى ومساوئه فان ذلك لم يكن الهدف الأساسى من نشرها لهذه المقالات .

٦ - ان على يوسف قد طالب فى حديثه مع مراسل جريدة النيويورك هيرالد ، الذى نشرته المؤيد بتأسيس حكومة دستورية فى مصر ، ورغم ذلك فان المؤيد لم تعط لقضية الدستور اهتماما كبيرا ، وهو الأمر الذى يؤكد صحة تحليلنا ، وهو أن الحركة الوطنية لم تهمل الدستور ولم تنسه ، ولكنها اعتبرته قضية مؤجلة لحين جلاء الانجليز عن مصر ، الذى كانت الحركة الوطنية تأمل فى أن يتحقق فى وقت قريب .



المبحث الثانى

المؤيد والدستور

١٩٠٤ - ١٩٠٧

كان طرح الشيخ على يوسف لاقتراحه على الجمعية العمومية الذى طالب فيه بمنح مصر نظاما نيابيا حقيقيا ، هو البداية الحقيقية لكفاح الحركة الوطنية من أجل الدستور بعد الاحتلال البريطانى باعتباره مطلبا شعبيا والربط بينه وبين الجلاء .

وقد أبرزت المؤيد هذا الاقتراح ، ودافعت عنه فى ١١ مقالا نشرت خلال شهر مارس ١٩٠٤ ، وقد أوضحت فى هذه المقالات ما يلى :

١ - ان الدستور حق طبيعى للامة ، وانها يجب أن تطلبه حتى ان كانت الحكومة ان تجيب الجمعية العمومية فيما طلبته ، لأن الحكومة لا يمكن أن تهب الأمة مجلسا نيابيا - ولو بعد مائة سنة - من غير أن تطلبه هي .

٢ - مع اعتراف المؤيد بحقيقة أن الدستور ليس منحة من الحاكم ، وأنه لا يعطى غالبا للامة عطاء ، ولكنه يؤخذ من الحكومة أخذا ، فانبا أحسنت الظن فى الحكومة مبررة ذلك بأن الحكومة قد منحت البلاد - فى القانون النظامى - جزءا من الدستور .

٣ - أكدت المؤيد أن مجلس شورى القوانين لا يمثل الأمة مبررة ذلك بقلة عدد أعضائه ، وطبيعته الاستشارية .

٤ - كما أكدت أيضا أن المعنى النيابى فى القانون النظامى مفقود ، وأن الحكومة والأمة محتاجتان كثيرا الى وجوده لتستشير الأولى ، وتنتفع الثانية بوظيفتها أكثر ، وأن الجمعية العمومية قد أصابها الزهن والضعف .

٥ - بررت المؤيد توجيه الجمعية العمومية طلبها بإنشاء مجلس نيابى الى الحكومة ، وليس الى الخديو - فى ردها على جريدة المقطم التى أثارت ذلك - بأن المجالس النيابية لاتخاطب ملوكها مباشرة ، وإنما تخاطبهم فى شخص الحكومة التى هى فى الحقيقة ديوان الملك ، ويرى الباحث أن هذا الدفع يعكس ادراك المؤيد لمبدأ دستورى مقرر فى النظم البرلمانية هو أن الملك يملك ولا يحكم .

٦ - دافعت المؤيد عن حق الجمعية العمومية فى طلب إنشاء مجلس نيابى بأن اقتراح إنشاء مجلس نواب لا يخرج عن كونه اقتراح مشروع قانون ، ولكل عضو فى الجمعية حق فى هذا الطلب .

٧ - قارنت المؤيد بين مصر وعدد من البلاد التى حصلت على الدستور مؤكدة بذلك على استعداد مصر للحكم النيابى .

٨ - كما أشارت الى التجربة النيابية المصرية التى سبقت الاحتلال البريطانى كدليل على أهلية المصريين للحصول على الدستور و حملت الاحتلال مسئولية هدم هذه التجربة .

٩ - أكدت المؤيد أن وجود مجلس نواب يتيح للامة الاستفادة من الكفاءات الموجودة فى المجتمع حيث ان هناك علماء كبارا فى الهندسة والطب والقانون ، وموظفين سابقين لايفكرون فى ترشيح أنفسهم لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ولو وجد مجلس نواب لكانوا فى مقدمة المرشحين ، فمن يقل أن مصر مجردة من العناصر النافعة لمجلس نيابى كان من أعدائها المتعسفين .

١٠ - كما أكدت أن الراى العام فى مصر يؤيد هذا الاقتراح وأنه كان صدى لصوت الأمة .

١١ - تنبأت المؤيد بأن الحكومة سوف ترفض طلب الجمعية العمومية ، لأنها تحكم الآن مطلقة ، فإذا وجد مجلس نواب أصبحت مقيدة بأرائه ومسئولة بين يديه .

١٢ - أكدت المؤيد أنه ليس هناك أى خطر على سلطة الخديو من انشاء مجلس نواب ، فالخديو يحكم أمته منذ تولى الخديوية يمتضى القاعدة النظامية التى أقامها الخديو اسماعيل ، وهى حكم الرعية بالسلطة المشتركة بينه وبين نظارته بدلاً من السلطة الشخصية التى كان الولاة السابقون يحكمون بها ، وأن القيود التى توجد نتيجة انشاء مجلس النواب تكون على النظام وليس على الخديو بالذات .

١٣ - كما أكدت أيضا أنه ليس هناك خطر على الاحتلال من انشاء مجلس نيابى لأن الاحتلال قوة عسكرية فوق قوى الحقوق

الدولية ، فهو فوق قوة القوانين المصرية من باب أولى ، واقترحت
وضبع قاعدة أساسية فى نظام هذا المجلس تجعل مسألة الاجتلال
خارجة عن اختصاصاته .

ويوضح طرح المؤيد لاقتراحها باخراج مسألة الاجتلال من
اختصاصات المجلس النيابى المقترح حتى لا يشكل المجلس خطرا
على الاجتلال أن هذا الاقتراح قد جاء فى فترة مهيدنة الخديو
وأنصاره للاحتلال البريطانى ، وهى الفترة التى امتدت من عام
١٩٠٠ حتى بداية عام ١٩٠٦ ، وكننتيجة لياس الخديو وأنصاره من
مساعدة الدول الأوربية فى تحقيق الجلاء عن مصر ، وهو ما ينفى
ما أكده الباحثون من أن على يوسف قد طرح اقتراحه على الجمعية
العمومية كنتيجة لصدام عباس مع الاجتلال ، ومحاولة لاحراج
سلطات الاجتلال .

ومما يؤكد صحة تحليلنا أن على يوسف قد أعلن بعد الاتفاق
الودى أنه اذا كانت أوروبا قد تركتنا ، فيجب علينا أن نرفع صوتنا
فى كل وقت لكى ننال مجلسا نيابيا نتعزى بشىء من الاستقلال
الإدارى الذى ندركه به عن الاستقلال السياسى الذى خيبت أوروبا
أملنا فيه .

وهذا يؤكد ان اقتراح على يوسف قد جاء نتيجة لياس
الخديويين من تحقيق الجلاء ، وأن الهدف منه كان استعادة جزء
من سلطة الخديو التى اغتصبها الاجتلال ، والحصول على الاستقلال
الإدارى كبديل عن الاستقلال السياسى الذى تصور الخديويون
استحالة الحصول عليه بعد تولى فرنسا عن القضية المصرية .

١٤ - وقد أكدت المؤيد أنه ليس هناك أى خطر على الأجانب

من انشاء مجلس النواب لأنهم يقيمون داخل قلاع من الامتيازات الأجنبية .

١٥٠ - أكدت المؤيد أن الصحافة لا تستطيع أن تقوم بوظائفها الكاملة الا في وجود مجلس نواب مبررة ذلك بأن مجلس النواب يوجد عند الصحفي العلم بمطالب الأمة ورغباتها ، لأن الأمة تمثل امامه في نوابها الذين تقضى وظيفتهم عليهم أن يتخذوا الصحافة سلاحا لهم ، قيمدوها بعلمهم وآرائهم في كل مسألة ، فاذا قال الصحفي بعد ذلك كلمة قالها عن علم ، واذا انتقد عملا من أعمال الحكومة كان انتقاده صوابا ، اما الصحافة بلا مجلس نواب فمادتها خليط من اقوال وآراء لامعول على مصادرها كثيرا ، وان زعمت انها تنطق بلسان الرأي العام ، فان زعمها هذا لاتؤيده الحقيقة ، ولذلك طالبت المؤيد كل الصحف المصرية بأن ترفع صوتها بالمطالبة بانشاء مجلس نواب .

وبذلك تكون المؤيد قد طرحت رؤية تقديمية للعلاقة بين الصحافة والمجالس النيابية ، وقررت قاعدة مهمة هي أن الصحافة لايمكن أن تزدهر فنيا وفكريا الا في ظل مناخ ديموقراطي ، وأنه لايمكن أن تقوم ديموقراطية بدون صحافة حرة ومجلس نيابي يمثل الأمة ، كما أن التنافس بين الصحف الذي يخلقه وجود الأحزاب السياسية يؤدي الى حياة الصحف وازدهارها .

وقد أبرزت المؤيد رفض الحكومة لاقتراح الجمعية العمومية فهاجمتها ووصفتها بأنها « تستخف بأحلام الأمة » ، كما أشارت الى ان الانجليز هم الذين دفعوا الحكومة الى رفض الاقتراح « لأنه يتناقض مع مصلحة الاحتلال ووظيفته » ، كما أشارت أيضا الى أن

الدستور النيابي عبارة عن قيود للحكومات المطلقة ، وليسين تجد حاكما مطلقا ولو فى الوهم يتمنى أن يقيد .

بعضه ولكن يبدو أن المؤيد قد اكتفى بنسرد الحكومة على مطالب الجمعية العمومية ، ولم تنشر خلال عام ١٩٠٥ أى مادة صحفية تطالب فيها بالدستور .

ومن الصعب تفسير إهمال المؤيد لقضية الدستور خلال عام ١٩٠٥ ، ولكن لاحظ الباحث أن المؤيد خلال هذا العام قد اتجهت الى الاستشارة باللورد كرومر الى الخد الذى استخدمت فيه - كما رأينا - مشاعر المسلمين الدينية فى محاولة لتأيينه باعتباره « الرجل المنزه عن اضطهاد الأديان ، والذى لا يحسن أمة فى شعائرها الدينية » ، الأمر الذى جعلنا نقرر أن دعوة المؤيد للدستور قد تأثرت بعوامل المد والجزر فى العلاقات بين كرومر وعباس ، بل جعلنا نشك فى أن إهمال المؤيد لقضية الدستور موحى به من قبل عباس فى محاولة منه لتدعيم العلاقات بينه وبين ممثل الاحتلال ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن عباس قد زار لندن خلال عام ١٩٠٥ ، وحضر استعراض الجيش البريطانى فى ميدان عابدين .

ولكن المؤيد عادت خلال عام ١٩٠٦ - وهو العام الذى شهد عودة العلاقات بين مصطفى كامل والخديو عباس ، وتوحيد جهود الوطنيين فى مواجهة الاحتلال البريطانى - خلال حادثتى طابا ودمشواى - الى طرح قضية الدستور مرة أخرى .

فقد نشرت المؤيد فى أبريل ١٩٠٦ رسالة موجهة من محمد توفيق البكرى نقيب الأشراف وعضو مجلس شورى القوانين الى ولي عهد بريطانيا يطالبه فيها بالدستور مشيرا الى أن اللورد

دوفرين قد وعد عام ١٨٨٣ بتحويل مجلس شورى القوانين الى مجلس نيابى خلال عدد قليل من السنين .

كما اشارت المؤيد فى ردها على جريدة « البروجريه » الفرنسية الى أن الأجانب يعارضون فى منح مصر الدستور لأنهم يحبون أن يتوغلوا فى استنزاف ثروة المصريين وسلب أموالهم وأموالهم بكل الوسائل التى فى أيديهم الآن من الامتيازات ، وطالبت الأغنياء المصريين الذين يذهبون الى لندن لقضاء الصيف بأن يسمعوا أصواتهم للبرلمان الانجليزى الوزارة الانجليزية مطالبين بالدستور مبررة ذلك بأن الظروف التى وجد فيها المصريون الآن لا تساعد على القيام بثورة ضد حكومتهم لنيل هذا المطلب العظيم ، وأن التفكير فى الحصول عليه بثورة يعد خيانة للوطن .

لكن اتجاه المؤيد هذا الى طلب الدستور من الانجليز وليس من الخديو قد أثار استياء الوطنيين ، فقد هاجم مصطفى كامل على يوسف ، وأعتبر أن مطالبته للانجليز بمنح مصر الدستور كانت دليلاً على صغر نفسه ، وضعف ادراكه لأن القاعدة التى أيدها التاريخ ألف مرة ، وليس لها استثناء هى ان الأمة لا تنال من حاكمها الاصلى حقوقها النيابية الا اذا أرهبتها ، وخشى شر غضبها ، فكيف تنال الأمة المصرية هذه الحقوق من حاكمها الأجنبى عفوا منه واحسانا ؟ .

ومع ذلك فقد استمرت المؤيد فى مطالبتها بمنح مصر الدستور مبررة ذلك بأنه ليس هناك سبيل للحصول على الدستور سوى موافقة الاحتلال على ذلك ، ولكنها حذرت الانجليز من أن معارضتهم فى منح مصر الدستور يملأ قلوب المصريين حقدا على الاحتلال ، ونفورا منه ، ويؤكد لهم نية الانجليز فى ابتلاع البلاد ، وهضمهم

مخقوق ابنائها ، وأن انجلترا اذا منعت عن المصريين هذه الأمانة ، فانها تحكم على أجساد قلوبها نافرة تضمر لها غير ما تريد .

وقد تصدت المؤيد لحملات الصحف الانجليزية التي اشارت الى أن حصول مصر على الدستور معناه عودة مصر الى تركيا حيث نفت المؤيد امكانية حدوث ذلك مشيرة الى أن المصريين عندما حصلوا على الدستور قبل عام ١٨٨٢ ظهروا بعيدين جدا عن الاتراك ولكنها استمرت خلال عام ١٩٠٦ فى توجيه مطالبتها بالدستور للانجليز وليس للخديو ، برغم استياء الحركة الوطنية من ذلك حيث نشرت خطابا وجهه واحد وعشرون مصريا يقيمون بباريس للسير ادوارد جراى وزير خارجية انجلترا يطالبونه فيه بالدستور ، وعلمت على ذلك بأن المجلس النيابى هو ضالة مصر الحقيقية ، ويجب عليها أن تنشده دائما حتى تجده ، وأنه لا مخلص لمصر من استبداد الأشخاص ، ولا من تطرف السلطة الشخصية سوى الدستور كما أكدت رفضها لأسلوب الثورة كطريق للحصول على الدستور رغم اعترافها بصعوبة الحصول عليه عن طريق الكفاح السلمى ، فالاستبداد غريزى فى الطبع وتنازل الهيئة الحاكمة عن شىء من سلطتها لهيئة أخرى أمر عسير جدا لم تألفه النفوس ، ولكن الأمة المصرية أقرب الأمم الى المساواة والسكينة ، وما وصلت اليه من الرقى وأصالة الراى وتمسكها بعرش الخديوية وحسن ظنها بالاحتلال يجعلها اعلى فakra وأسمى مقاما من أن تطلب مجلسا نيابيا بعنف أو ثورة .

وحددت المؤيد الوسيلة للحصول على الدستور فى أن تسعى الطبقة الراقية من الأمة لدى سمو الأمير والحكومة الانجليزية معا بواسطة الصحف والمحادثات الخصوصية وكل الوسائل السلمية المفيدة .

كما قامت المؤيد بحملة صحفية في اكتوبر ونوفمبر ١٩٠٦ ،
وذلك بمناسبة ذكرى صدور القانون الاساسى لمجلس النواب
المصرى عام ١٨٨١ ، أكدت فيها على أهمية الدستور بالنسبة لمصر
ففى هذا الدستور حياة الأمة مستقبلا وسعادتها الاجلة ، وفى
تحقيق هذه الأمنية على أيدي ممثلى سلطة انجلترا فى مصر أقوى
برهان على أنها تريد بنا خيرا ، ولا تنوى أن تجعلنا فريسة
لمخالب المستبدين .

وفى اطار هذه الحملة خصص على يوسف احدى مقالاته
الشهيرة « قصر الدويارة بعد يوم الأربعاء » للمطالبة بالدستور ،
وقد اعتمد ذلك على أن الشورى من قواعد أحكام الشريعة الاسلامية
وأن الشورى وجدت فى الاسلام قبل أن توجد فى انجلترا الدستورية
المنظمة ، وأن مصر تطلب فى سنة ١٣٢٤ هـ ما وضع أساسه
الاسلام قبل وجود التاريخ الهجرى فى حساب العالم ، كما أكد
على أهلية المصريين وكفاءتهم للحكم النيابى مكررا نفس الأدلة
التي سبق أن قدمتها المؤيد ، واستخدم حادث دنشواى للتدليل على
حاجة مصر للدستور فكل مصرى قد رأى فى هذه الحادثة ماذا
تفعل القوة القاهرة من تعدى الحدود فى عقوبة الوطنى ، ولو أن
المسيطرين تجاوزوا الحد الذى وقفوا عنده ماصسدهم صناد ،
ولا وجدوا من غيرهم معارضا ، وكل هذا لأن الشخص الذى غضب
يملك أن يضرب أشد الضربات ، ولا رادع له من القوانين التى
تردع نفوس الغاضبين ، وما جرى فى دنشواى يصح أن يجرى فى
كل حادث يغضب له القوى .

واستمرت المؤيد فى مطالبة الاحتلال بالدستور حيث نشرت
رسالة من سبعة مصريين الى اللورد كرومر أبدوا فيها أملهم فى

مراجع الحكومة الانجليزية بالألا تبخل على الأمة المصرية بأهم مطلب عزيز عليها .

وقد وجهت المؤيد الشكر لهؤلاء السبعة ، وطالبت كل مصري بأن يرفع صوته طالبا الدستور النيابي الذي هو الضمانة الوحيدة في الأمم لسير أعمال حكوماتها بعيدا عن الاستبداد المضر .

لكما ربطت بين المطالبة بالدستور والوطنية وأشارت الى أهمية المشاركة السياسية باعتبارها احد مقتضيات الوطنية وأن من مقتضيات الوطنية أن يحرص كل مواطن على التمسك بحريته ، وألا يسمح لأحد بأن يسلبه إياها .

وفي إطار حملتها من أجل الدستور بمناسبة ذكرى صدور القانون الأساسي لمجلس النواب المصري قبل عام ١٨٨٢ نشرت عدة مقالات بعنوان « تاريخ الشورى النيابية في مصر » استعرضت فيها تاريخ مجلس النواب ، والقانون الأساسي لهذا المجلس ، ومضبطة الجلسة الأولى له ، ونص القانون النظامي الصادر في أول مايو ١٨٨٣ .

وطالبت في نهاية حملتها الصحفية كل مصري بأن يرفع صوته في كل أن مطالبا الحكومة وعميد الاحتلال بإيجاد دستور نيابي تساعد الأمة بواسطته حكومتها على أداء واجباتها .

ويلحظ على معالجة المؤيد لقضية الدستور خلال عام ١٩٠٦ ما يلي :

١ - زيادة اهتمام المؤيد بالدستور خلال هذا العام من ناحية للكم ، وربما يرجع ذلك الى أن عام ١٩٠٦ قد شهد محاولة توحيد

جهود الوطنيين فى مواجهة الانجليز خلال حادثتى طابا و دنشواى ،
وعودة العلاقات بين مصطفى كامل والخديو .

٢ - استخدام حادثة دنشواى دليلا على حاجة الأمة لدستور
نيابى يحمى مصر من استبداد الأشخاص ، وأن حادثة دنشواى قد
أظهرت مساوىء الحكم المطلق فى أجل صورها الشائنة .

٣ - رغم زيادة اهتمام المؤيد بقضية الدستور فانها وجهت
مطالبتها به للانجليز وليس للخديو عباس الأمر الذى أثار - كما
رأينا - استياء الوطنيين ولم تطرح المؤيد أى مبررات لهذا الاتجاه ،
ويمكن تفسير ذلك بأنها كانت تحاول اللقاء المسئولية على عاتق
الانجليز وليس على الخديو ، وإبراز أن الانجليز هم الذين يعرقلون
حصول مصر على الدستور .

٤ - التأكيد على رفضها لأسلوب الثورة والعنف للحصول
على الدستور حيث اعتبرت التفكير فى الثورة خيانة للوطن ،
وبالتالى فان الوسيلة الوحيدة للحصول على الدستور هى اقناع
الخديو والحكومة الانجليزية بهذا المطلب عن طريق رفع المصريين
أصواتهم على مسمع من البرلمان الانجليزى والوزارة الانجليزية ،
واستخدام الصحف ، وكل الوسائل السلمية .

٥ - الاستناد الى الشريعة الاسلامية فى المطالبة بالدستور
باعتبار أن الشورى من أهم قواعد هذه الشريعة ، وأن الاسلام قد
أوجد الدستور قبل أن يوجد فى انجلترا .



المبحث الثالث

المؤيد والدستور

١٩٠٧ - ١٩١٥

فى خلال عام ١٩٠٧ أعاد الشيخ على يوسف مطالبة الحكومة بإنشاء مجلس نيابى مصرى فى صورة اقتراح قدمه الى الجمعية العمومية مع اضافة عبارة توسيع اختصاصات مجالس المديریات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وقد جاءت هذه الاضافة - كما يروى على يوسف - بهدف تفويت الفرصة على مجموعة من أعضاء الجمعية العمومية دفعهم لورد كرومر لطرح اقتراح بتوسيع اختصاصات مجالس المديریات لتكون الموافقة على هذا الاقتراح بمثابة بديل عن الاقتراح الذى وافقت عليه الجمعية العمومية عام ١٩٠٤ .

كما جاء السطر الثانى من هذا الاقتراح جديدا فى كونه يمثل الاتجاهات الدستورية التدريجية الظاهرة اذ ذاك ، والتي تمثل محور اتجاهات حزب الأمة ، الأمر الذى أدى الى قيام محمود سليمان :

باشا بالدفاع عن اقتراح على يوسف فى الجمعية العمومية والمطالبة بتأييده .

وشهد عام ١٩٠٧ أيضا زيارة الشيخ على يوسف وأحمد حافظ عوض للندن ، وقد أبرزت المؤيد نص خطبتي حافظ عوض وعلى يوسف فى الحفل الذى أقامته اللجنة المصرية البرلمانية لهما فى العاصمة البريطانية حيث دافع حافظ عوض عن حق المصريين فى التمتع بنصيبهم فى حكم بلادهم ، وإدارة مصالحهم الخاصة ، وأكد أن الوقت قد حان لتحقيق الخطة التى رسمها لورد دوفرين لاعداد مصر للحكم الذاتى ، وأن المصريين لن يقوموا بأى عمل تشتت منه زائحة الثورة ، ولكنهم يتبعون الوسائل القانونية للحصول على حقوقهم وحريتهم .

كما أشار على يوسف الى أنه اقتناعا بالتصريحات الرسمية لرجال السياسة الانجليزية بأن الاحتلال غير دائم قد قصر مساعيه منذ سنين على المطالبة بوسائل رقى الأمة تاركا أمر الاحتلال العسكرى جانبا ، وطالب باعطاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين سلطة تشريعية فى كل ما يخص المصريين والمصالح المصرية .

ويمكن أن يفسر ذلك التناسب العكسى بين تناول المؤيد لقضيتى الجلاء والدستور ، وزيادة اهتمام المؤيد بقضية الدستور فيما بعد عام ١٩٠٤ ، وهى الفترة التى أوضحنا فى الفصل السابق قلة اهتمامها فيها بالجلاء ، واختفاء حملاتها على الاحتلال البريطانى ما عدا فترة قليلة خلال عام ١٩٠٦ وهى الفترة التى شهدت حادثتى طابا و دنشواى .

ويشير ذلك الى أن ياس الخديويين من تحقيق الجلاء ،
واعتمادهم على وعود بريطانيا وسيلة وحيدة لتحقيقه كانا العاملين
الرئيسيين في توجيه اهتمامهم الى قضية الدستور بهدف الحصول
على نصيب من السلطة والمشاركة في الحكم .

ويختلف هذا الطرح من جانب الخديويين ، عن طرح الحزب
الوطني للقضية فقد كان الحزب الوطني أكثر وعيا وادراكا للارتباط
والتلازم بين مطلبى الاستقلال والدستور ، ويوضح محمد فريد ذلك
بقوله : اننا نطالب الجلاء ، ولكن أملنا فن الحصول عليه لا يمنعنا
من طلب الدستور والمجلس النيابي من حاكم البلاد الشرعي ، ونحن
لا نريد من صاحب هذا العرش أن يضحى باستقلال البلاد لاعطائنا
الدستور والمجلس النيابي بل نفضل أن نحرم منه مؤقتا على أن
نناله بطريقة قاتلة للاستقلال .

وهناك مسألة أخرى أثارتها خطبة على يوسف بلندن هي أنه
اقتصر في هذه الخطبة على المطالبة باعطاء الجمعية العمومية
ومجلس شورى القوانين سلطة تشريعية فيما يختص بالمصريين
والمصالح المصرية ، وهذا يشير الى استعداد الخديويين للاكتفاء
بتوسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية
بدلا من الدستور والمجلس النيابي ، كما يثير الشك في صحة رواية
على يوسف التي أكد فيها أن الاضافة التي الحقها باقتراحه الذي
طرحه على الجمعية العمومية عام ١٩٠٧ كانت بهدف تفويت الفرصة
على انصار كرومر في الجمعية .

لكن بعض المقالات التي جاءت في جريدة المؤيد تشير الى أنها
تؤيد توسيع اختصاصات المجالس القائمة كخطوة مرحلية حتى يتم
التوصل الى تحقيق الهدف الأسمى ، وهو منح مصر الدستور ،

واقامة مجلس نيابى ، حتى يتم تاهيل الأمة للحكم النيابى حيث قالت : ان المصريين يتوافر فيهم قدر من حب الحكم الذاتى ، ولكنه لم يبلغ درجة الكمال ، وانهم اذا راوا من القابضين على زمام امورهم سعيا لترقية المجالس الحالية نمت فيهم العاطفة العامة ، واصبحوا اهلا للاشتراك فى ادارة حكومة نيابية ذاتية .

ولكن لا يمكن الاعتماد فقط على هذا التفسير ان القول بان المؤيد تدافع عن توسيع اختصاصات المجالس القائمة كخطوة مرحلية حتى يتم تاهيل المصريين للحكم النيابى يتناقض مع تأكيدها المستمر على اهلية المصريين وكفاءتهم للدستور .

وقد بدأ اهتمام المؤيد بالدستور يزداد فى اواخر عام ١٩٠٧ ، كما بدأت فى الربط بينه وبين الاستقلال حيث كررت تأكيدها على انها تطلب الدستور النيابى كخطوة فى سبل الاستقلال الكامل حيث قالت : ان مصر عاقلة رزينة لا تطلب الاستقلال بالطفرة ، ولا تلجأ للعنف ، ولكنها تطلب الاستقلال عن طريق الترقى ، وان الدستور هو الوسيلة الوحيدة لهذا الرقى الذى يحقق الاستقلال .

كما اشارت مرة اخرى الى ان الدستور خطوة ضرورية فى سبل الاستقلال حيث قالت : اننا يجب ان نذكر انجلترا بوعودها بالجلء عن مصر كلما سنحت الفرصة ، ان لا يفضل الاحتلال الأجنبى على الاستقلال الا كل خائن لوطنه ، ولكننا مع هذا التذكير يجب علينا ان نطلب نسخ النظم الاستبدادية التى تجرى بمقتضاها أعمال الحكومة المصرية الآن ، وابدالها بالنظم الدستورية الكافلة لتقدم الأمة وارتقائها فى الاهلية والاستعداد لأن تحكم نفسها بنفسها ، ومن المحتمل ان يكون ذلك بهدف التمهيد لاعلان حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية .

وقد اظهرت المؤيد خلال عام ١٩٠٧ اتجاهها ليبراليا في الترحيب بظهور الأحزاب السياسية والتأكيد على أهمية التعدد الحزبى ، وأن هذا التعدد لا يمثل ضعفا فى جامعة الأمة ، ولكنه يدل على قوتها وصلابتها وأن التعدد الحزبى هو أقوى الوسائل لتحويل الحكومات المطلقة الى حكومات دستورية .

يتضح من ذلك ادراك المؤيد لحقيقة أن المناخ الديموقراطى يتطلب وجود الأحزاب السياسية ، وأنه لا يمكن أن توجد دولة ديموقراطية دستورية بدون وجود أحزاب سياسية .

وفى خلال عام ١٩٠٨ عبرت المؤيد عن عجز الخديو عباس ، وعدم قدرته على منح مصر الدستور بدون موافقة انجلترا حيث قالت ان الخديو ميال لاعطاء الأمة المصرية حق مشاركة الحكومة فى أعمالها ، واعطاء حكومته صبغة نيابية ، ومع ذلك اضطر أن يرأس مجلس النظار الذى قرر أن طلب الجمعية العمومية إيجاد مجلس نيابى سابق لأوانه ، وما ذلك الا لأن الحكومة البريطانية تمنع فى ذلك الطلب ، وبناء على هذا تكون المسئولية فى حرمان الشعب المصرى من حكومة نيابية تقع على عاتق انجلترا التى تسلب خديو مصر سلطته الشرعية بدعوى أنها مؤيدة له ، وتحكم مصر بسلطة الفرد وهى تدعى أنها ترقى مصر وتسعدها .

وبذلك أعطت المؤيد أهمية كبيرة لمعارضة الانجليز فى منح مصر الدستور .

وقد أيدت المؤيد الحزب الوطنى عند قيامه بحركة جمع التوقيعات من أجل المطالبة بالمجلس النيابى ، ويرجع ذلك الى أن هذه الحركة قد تمت بالاتفاق مع الخديو حتى اذا سافر الى لندن

تكلم مع الملك انوارد وأظهر له أن الأمة تطالب بالدستور وأنه يرى
إعطاءها إياه لأنه حق من حقوقها ، وهي مناورة بارعة من الخديو
أراد بها إسكات الحزب الوطنى عن الهجوم عليه من ناحية ،
ومساومة الحكومة الانجليزية على ما يطلبه هو نفسه من اقالمة
وزارة مصطفى فهمى وحقه فى تعيين الوزراء .

وقد وضفت المؤيد حركة جمع التوقيعات بأنه عمل حسن فى
ذاته يضاف الى قرارات الجمعية العمومية السابقة ، وان لم تكن
لها قوة قرارات الجمعية العمومية ، لأن تلك قرارات رسمية من
هيئة ذات شأن فى مثل هذه المطالب الكبرى ، وقراراتها مدونة فى
المحاضر الرسمية ، وعلى الحكومة واجب نظامى أن تناقشها إيجابا
أو سلبا ، أما هذه العرائض فيحتمل أن يلتفت اليها ، ويحتمل
أن يكون نصيبها الإهمال المطلق ، على أننا مع هذا نستحسن الدأب
على طلب مجلس النواب بكل طريقة سلمية ، وكل صوت يرتفع فى
هذا الشأن هو صوت شريف .

لكنها مع ذلك هاجمت محمد فريد لأنه يطلب الدستور من
الخديو ، ويطالب الخديو بعدم استشارة الانجليز فى ذلك حيث
تساءلت هل يمكن أن نقال مجلسا نيابيا كاملا يصح أن يكون أول
قراراته طلب الجلاء ، وإرغام الحكومة على تنفيذه والاحتلال موجود
فى مصر ؟ بأي قدرة تستطيع الحكومة تنفيذ مثل هذا القرار لو فرض
أن الخديو أصغى لنداء الحزب الوطنى ، وأعطى الأمة مجلسا نيابيا
لم يستشر الانجليز فى وضع نظامه ، ولم يجعل لهم يدا فى كيفية
إيجاده ؟

كما كتب على يوسف مقالين بعنوان واحد هو « متى يرشدون ؟ »
كيف يطلبون الدستور ؟ وكيف ينصح الطالبون ؟ » أشار فيهما الى أن

للأمة المصرية الحق في التخلص من مظالم المستبد بكل الوسائل حتى اراقه الدم كما يعالج الجسم ببتير أحد أعضائه أحيانا لسلامة بقية الأعضاء ، لكن ظروف مصر الخاصة توجب عليها تجنب عملية البتر هذه إذ يغلب فيها الخطر على السلامة ، وقد تؤدي الى الموت .

وطالب بعدم احراج الخديو ودفعه الى منح مصر الدستور بدون استشارة الانجليز وقال : أن خطة العقلاء هي أن يطلبوا الدستور من الخديو ، مع السعي والعمل لاقتناع الانجليز بأنه قد أن الأوان لاعطاء مصر حكومة نيابية ، لأن الخديو ميال لاعطاء أمته الدستور ، ولكنه يدخر ارادته الى أن تسنح الفرصة ، ولا يقتحم الأمر لقتحاما قد يؤدي الى فشل كبير في العمل لاتؤمن معه العواقب .

وأشاد على يوسف بتكليف الاحزاب السياسية في طلب الدستور ، لكنه استنكر لهجة العداء التي يوجهها المطالبون به لانجلترا لأن اظهار العداء لانجلترا يعطل الحصول على الدستور ، كما استنكر اللجوء الى المظاهرات العامة سلاحا لاكراه الخديو على اعطاء الدستور لأن هذه المظاهرات لاتستخدم الا عند الحاجة الماسة اليها أي عندما تقتضى المصلحة العمل الاكراهي ، ولا معنى لقولهم بأنها مظاهرات سلمية لأن العامة اذا سارت في تيار المظاهرات الوطنية فانها لا تقف عند حد ، ولا تقدر عواقب الحوادث .

وأكد على يوسف أنه قد اتخذ الدستور قاعدة لعمله السياسي لعلمه أن سعادة ومستقبل مصر موقوفة عليه حيث لا يؤمل أن حكومة الفرد تنهض بأمة في الوقت الذي صار فيه شعار حكومات كل الأمم الدستور النيابي ، ولعلمه أن مصر لا يمكن أن تسعد بأسلوب من

الحكم شقيت به كل الأمم ، وأن هذا هو مذهبه الذى لا يحوله عنه محول حتى الممات ، سواء وافق ذلك أميال الخديو أو لم يوافق لأنه يعتقد أن السلطة الشرعية الحقيقية للأمة ، وما الحكام الا وكلاء عنها .

كما طالبت المؤيد كل المصريين بأن يحصروا كل قواهم فى طلب الدستور النيابى لأنه الدواء الوحيد لداء الاستئثار بالسلطة الذى جعل انجلترا تتحكم فى مصر كما تشاء .

وقد ردت المؤيد على تقرير السير الدون جورست الذى أكد فيه عدم استعداد مصر للدستور مبررا ذلك بعدم اهتمام المصريين بالانتخابات حيث قالت : ان دعوى السير جورست غير صحيحة ودليله غير مسلم به ، لأن قلة اشتراك الأهالى فى الانتخابات ترجع الى عدة أسباب اولها سوء ادارة الانتخابات نفسها ، وتقصير الحكومة فى نشر أعمال الانتخابات وأوراقها حتى أنه لا يكاد يوجد دفتر انتخاب قانونى فى أى مدينة أو قرية ، وذلك لأن تحرير هذه الدفاتر موكول الى مشايخ الحارات ، وثانيها : وجود فكرة سائدة عند أكثر الناس هي أن هذه الانتخابات لا نتيجة لها إذ أنه لا توجد وظيفة حقيقية لمجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فقسم عظيم من الأمة المصرية لايهتم بالانتخاب لعدم فائدة المجالس النيابية الحاضرة .

كما ردت على قول السير جورست : ان التفكير فى ادخال نظام نيابى كامل فى مصر يعتبر ضربا من حماقة والجنون ، حيث قالت : ان التفكير فى ذلك من الحقوق الطبيعية لكل أمة إذ الأمم فى ذاتها مستعدة بطبيعتها للنظم النيابية التى تقتضى المشاركة الفعلية فى ادارة الحكومة ، فاذا طلبت الجمعية العمومية ، أو طلبت الأحزاب

السياسية المصرية أن يكون لها مجلس نواب تام السلطة فيما يتعلق بمصر والمصريين ، فليس هذا حماقة أو جنونا •

المؤيد والدستور التركي :

رحبت جريدة المؤيد بصدر الدستور التركي حيث نشرت نص هذا الدستور وقانون مجلس المبعوثان ، وعبرت عن ابتهاج مصر بهذا الحدث لأنها أيضا تطالب بدستور يجمع شملها ويشركها في حكم نفسها وتدير مصالحها ، واستخدمت المؤيد أسلوب الاستمالات العاطفية في التبشير بأن الخديو سوف يتبع الدول العثمانية ويمنح مصر الدستور لأنه على ثقة من رقى الأمة المصرية ، وكما استعدادها للأخذ بنظام الأمم المتقدمة •

كما أشادت بالسلطان عبد الحميد باعتباره أول سلطان دستوري في العالم الاسلامي وهب رعيته الحرية الكاملة وجعل سلطة القانون فوق سلطة الأشخاص ، واعتلى بذاته المقدسة عن المسؤولية فكان كالخلفاء الراشدين في احترام رأى الجماعة ، واعلاء كلمة الشورى ، وتكميل أوروبا الحاضرين فى الاشرف على النظام اشرف الحارس الأمين لا المنفذ المسئول •

لكن المؤيد بدأت تتجه الى الدعوة لاشتراك مصر فى مجلس المبعوثان التركى باعتبارها احدى الولايات العثمانية وأن الامتياز الذى نالته أسرة محمد على خاص بآرث الخديوية ، ومقصود على الحث على حسن ادارة البلاد بما يوافق العدل والنظام ، وليس فى ذلك الامتياز شىء يفصل مصر عن الدولة فى الأمور الأساسية بل ان مصر جارية فى الامتيازات الأجنبية وفى الجمارك على أصل نظام الدولة العلية ، ولو حاولت أن تخرج عن ذلك قيد شبر لوجدت

من أوروبا أقوى المعارضات ، وبالتالي فإن للمصريين الحق في أن
يقتخبوا نوابا لهم في مجلس المبعوثان .

لكن المؤيد أشارت الى هدف هذه الدعوة عندما قالت انه اذا
تم تصبح حكومة مصر نيابية بعد اليوم ، وجب على أهلها أن يفكروا
في أمرهم ، وأن يدرسوا مسألة اشتراكهم في مجلس المبعوثان درسا
دقيقا .

وهو ما يوضح أن اثاره المؤيد لمسألة اشتراك مصر في مجلس
المبعوثان كانت بهدف الضغط على الاحتلال الانجليزي حتى يتخلي
عن المعارضة في منح مصر الدستور ، وقد أوضحنا من قبل أن
الصحف الانجليزية قد اتهمت الوطنيين المصريين بأنهم بدعوتهم
المستمرة لمنح مصر الدستور يريدون إعادة مصر لتركيا ، وقد نفت
المؤيد ذلك مؤكدة أنه ليس هناك أي مصري يفكر في إعادة مصر الى
تركيا .

فلا يمكن تفسير دعوة المؤيد لاشتراك مصر في مجلس المبعوثان
التركي الا بأنها محاولة للضغط على سلطات الاحتلال ملوحة
بالسيادة العثمانية حتى لا تعارض في منح مصر الدستور .

ويؤكد صحة تحليلنا لهذه الدعوة ربط المؤيد بين معارضة
الانجليز اعطاء مصر الدستور واشتراك مصر في مجلس
المبعوثان حيث قالت : ان المصريين قد طالبوا منذ مدة طويلة
بالمجلس النيابي ، لكن القوة المحتلة كانت تضعف من هذا الصوت
العالي الذي يطالب بحق له لأنه ليس من مصلحة المحتلين أن يحكم
المصري نفسه ، بل يهمهم أن يظل أبناء النيل في دائرة الحكم المطلق
تسيطر عليهم حكومة ضعيفة الارادة تديرها يد المعتمد البريطاني

مؤتمرا بأمر نظارة الخارجية الانجليزية ، والآن ليس هناك حاجة للاختلافات بعد أن منح السلطان رعيته المجلس النيابى ، وهذا المنح يشملنا فى معاملتنا السياسية ، ويلزم بل يتحتم أن ترسل الأمة المصرية أعضاء ينوبون عنها فى مجلس المبعوثان حتى لو اقتصر الأمر مبدئيا على ارسال وفد من أعيان الأمة ، ويقوم هذا الوفد بالاحتجاج على الاحتلال الانجليزى الذى أصبح لا معنى له ، ثم يطلب من مجلس المبعوثان منح مصر مجلسا نيابيا داخليا لتحكم نفسها طبقا للفرمانات السلطانية ، ومتى وافق مجلس المبعوثان على هذا الطلب ، فانه يقرر وجوب المنح ، وتتكفل الحكومة العثمانية بتنفيذ ذلك القرار ، وينتهى الأمر بفوزنا رضى الانجليز أو لم يرضوا لأنهم أعقل من أن يعارضوا الدولة الدستورية صاحبة السيادة على مصر .

كما أكدت المؤيد أن الدعوة لاشتراك مصر فى مجلس المبعوثان لا تتعارض مع الدعوة الى أن يكون لمصر دستورها الخاص ومجلس نوابها ، وطالبت كل مصرى بأن يرفع صوته بطلب الدستور لمصر ، لأن بقاء السلطة الشخصية فيها بعد أن تخلص عن هذه السلطة أقوى سلطان فى العالم يعد أكبر عار على مصر والمصريين وحكومتهم وممثليهم ، فبالدستور نستطيع أن نبرهن غدا على حياة قومية مضطرب خصومنا الى احترامها ، ولا سبيل الى انتصار أمة ضعيفة على أمة قوية الا بالكفاح العقلى الذى تعلن فيه الحقائق على رؤوس الأشهاد ، ولا ميدان لذلك الا المجلس النيابى .

وقد استمرت المؤيد فى الدعوة لاشتراك مصر فى مجلس المبعوثان حيث نشرت تقريرا أعده الشيخ على يوسف ، وعرضه على مجلس ادارة حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية أوضح فيه أن

اشتراك مصر فى مجلس المبعوثان لا يؤثر على امتيازات مصر الحقيقية ، وهو السبيل الوحيد للدفاع عن حياة مصر فى المستقبل ، وطالب فيه بأن يسعى المصريون بكل الوسائل النافعة لنيل حقهم المغتصب من الدستور العام للدولة العلية ، وهذا لا يناقئ أن يكون لهم دستور خاص أسوة بالممالك المستقلة استقلالاً نسبياً فى أمريكا وألمانيا .

لكن دعوة المؤيد لاشتراك مصر فى مجلس المبعوثان قد قوبلت بالرفض من جانب أكثر الصحف المصرية ، بل إن الحزب الوطنى الذى يتهم بالعثمانية رفض هذه الفكرة ، وأتهم الشيخ على يوسف بأنه يريد الانتقاص من استقلال مصر ، حيث كتب أمين الرافعى مقالا بجريدة اللواء هاجم فيه الفكرة ، وبرهن على أنها تنازل عن حقوق مصر وامتيازاتها ، ومنافية لمطالبتها بالاستقلال التام ، وأنها تنازل عن المطالبة بالدستور .

وفى خلال عام ١٩٠٩ اتجهت المؤيد الى طرح عدد من الاقتراحات التى يستطيع المصريون من خلالها الحصول على الدستور وهى :

١ - استقالة جميع أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى حالة رفض الحكومة لانشاء مجلس نواب على أن تعيد الأمة انتخاب نفس النواب فى حالة اجراء انتخابات جديدة ، وبالتالي يكون هذا دليلا على تمكن الروح النيابية فى جميع طبقات الأمة ، فلا يسع الحكومة مقاومتها ، ولا يستطيع الانجليز أن يقفوا حجر عثرة فى سبيل الحكومة النيابية .

٢ - امتناع الشعب مرة واحدة عن دفع الضرائب امتناعا لا يقصد منه العصيان على الحكومة بل الجأؤها الى الاعتراف

بحقوق الأمة الذاتية ، فإن آخر مبدأ أصولى للأحرار فى البلاد التى
رسخ فيها الدستور ارتباط الحقوق بالواجبات ارتباطا متضامنا
لا انفكاك فيه ، فما دام من حق الأمة الطبيعى أن تراقب وكلاءها فى
إدارة شئون البلاد مراقبة عملية نافذة تشخص سلطة اشتراكها مع
الحكومة فى إدارة الأعمال ، فمن حقها أيضا ألا تقوم بواجب دفع
المال لوكلاتها إذا اغتصبوا ذلك الحق وجعلوا أنفسهم سادة على
الشعب ولكن هذه الطريقة لا تحتاج الى صياح فى الطرقات كما أنها
بعيدة عن الأعمال الثورية لأنها طريقة سلبية كما أن وقتها لم يحن
خصوصا أن الحكومة منعطفة الآن على الشعب ويعنيها أن تتفاهم
معه تفاهما معقولا .

وقد ردد على يوسف بذلك لأول مرة فى الصحافة المصرية ،
بل فى الفكر المصرى الحديث كله المبدأ الدستورى الذى يقول
(لاضررية بدون تمثيل)

«No taation without representation»

ويبدو أن اقتراح المؤيد الأخير كان له رد فعل ايجابى لدى
الحركة الوطنية ، بل يمكن القول بأن الحركة الوطنية قد تبنت هذا
الاقتراح إذ أن السفير الانجليزى فى الأستانة قد أرسل برقية الى
وزير الخارجية البريطانى فى ١٥ مارس ١٩٠٩ أكد فيها أن معظم
قادة الحركة الوطنية المصرية فى الأستانة الآن ، وأنهم قد أعلنوا
اصرارهم على مطالبهم ، وأصدروا إعلانا لجميع المصريين
ينصحبونهم فيه بعدم دفع الضرائب حتى يصدر الدستور، وأن هناك
تعليمات تهدف الى تهيئة الناس لتقبل الإشارة التى ستصدر فى
اللحظة المناسبة بالامتناع عن دفع الضرائب .

وقد قارنت المؤيد بين موقف حزب الاصلاح على المبادئ

الدستورية التى تنطق بلسانه ، وموقف الحزب الوطنى من قضية الدستور ، وعرضت الخلافات بين رؤية كل من الحزبين للدستور حيث قالت :

ان من اكبر الفروق بيننا وبين غيرنا اننا اذا طلبنا المجلس النيابى من أمير البلاد لم نخلط بندايتنا بصوت العداء للمحتلين ؛ ولا فنتردد فى طلب المساعدة عليه من حكومة انجلترا اذ لانرى فى هذه المساعدة اثبات حق لها علينا كما يزعم بعضهم ، وأن حزب الاصلاح يطالب بالمجلس النيابى لأنه سيكون وسيلة لاثبات كفاءة المصريين فى حكم أنفسهم ، وتمهيدا ضروريا للمطالبة بالجلء ، حيث أنه اذا تبين لأوروبا والدولة المحتلة اننا نجحنا فى الحكم الذاتى خرجت الأخيرة من بلادنا فاذا لم تفعل طالبناها بالجلء .

وقد ظلت المؤيد خلال عام ١٩٠٩ تكرر أن الدستور هو الوسيلة الوحيدة للاستقلال لأن جلء الانجليز عن مصر لن يتم الا اذا ارغمناهم على ذلك ، وهذا الارغام لا يكون الا بقوة القاهرة ، وهذه القوة غير متوافرة لدينا الآن ، وانما توجد اذا نحن ملكنا ادارة البلاد بأيدينا ، وكان لنا دستور ضامن لهذه الملكية .

ووصفت مطالبة الحزب الوطنى بالدستور مع اقترانه بالجلء العاجل بأنها من بهارج الوطنية الخيالية التى تسستهوئ نفوس العامة ، ولا تقنع الخاصة ، والا فليد لنا الحزب الوطنى على الطريقة التى توصل الى الحصول على الدستور من الخديو رغما عن الانجليز ، والحصول على الجلء من الانجليز بمحض اختيارهم .

وطالبت المؤيد الوطنيين بالاتحاد فى طلب الدستور لأنه الوسيلة العملية الوحيدة التى توصل الى الجلء ، وهو الهدف النهائى للحركة الوطنية .

يتضح من ذلك أن المؤيد قد ربطت بين الجلاء والدستور ، ولكن ربطها بين القضيتين يختلف عن ربط الحزب الوطنى بينهما ، فقد نظرت المؤيد الى الدستور باعتباره أهم مقومات الاستقلال ، وأنه الطريق العملى الموصل الى الجلاء حيث أنه يمكن المصريين من أن يأخذوا السلطة التشريعية والتنفيذية بأيديهم ، وأن يثبتوا كفاءتهم للاستقلال ، كما أنها قد أدركت أن الانجليز يعارضون فى منح مصر الدستور ، وأن الخديو لا يستطيع أن يمنح مصر الدستور بدون موافقتهم .

أما الحزب الوطنى فقد ربط بين القضيتين على أساس التلازم ، وأنه يطالب بالجلاء والدستور معا وفى وقت واحد ، وقد وجه مطالبته بالدستور للخديو عباس باعتباره صاحب السلطة الشرعية ، وكان يرى أن الخديو يستطيع أن يمنح الأمة الدستور دون توقف على رضا انجلترا ، ودون استشارتها ، وإذا اضطر الخديو لاستشارة انجلترا ، فإن الحزب الوطنى - كما يقول محمد فريد - يفضل الحرمان من الدستور مؤقتا على ذيله بهذه الطريقة القاتلة للاستقلال .

أما الخديويون (حزب الاصلاح) فقد نظروا الى الدستور على أنه الوسيلة التى يمكن تحقيق الجلاء من خلالها ، وكان تركيزهم على المطالبة به نتاجا ليا سهم من تحقيق الجلاء ، وبالتالي كان من الطبيعى أن يركزوا كفاحهم على المطالبة بالدستور للحصول على نصيب فى الحكم ، وتحقيق الجلاء على المدى البعيد .

أما الحزب الوطنى فإن الجلاء هو قضيته الأولى ، وهو على استعداد لأن يضحي بالدستور فى سبيلها .

وقد ردت المؤيد على محاولة السير جورست فى تقريره عام ١٩٠٩ التقليل من أهمية المطالبة بالدستور باعتبار أن المطالبين بالحكم النيابى هم فئة قليلة من طبقات المتعلمين ، حيث أكدت أن كل رأى العام فى مصر يطالب الدستور ، وأن شذ بعض الناس عن ذلك ، فلا بد أن يكونوا من موظفى الحكومة الذين ينافقون الانجليز .

وقد رفضت المؤيد اقتراح جورست بتوسيع اختصاصات مجالس المديرىات واعتبرت أن هذا الاقتراح يدل على أن الاحتلال لا يريد مطلقا أن تصل البلاد المصرية الى درجة تحكم فيها نفسها بنفسها ، وأن غرض الانجليز من هذا المشروع هو إقامة الحوائل الزمنية فى طريق المطلب الحقيقى للامة المصرية وهو الدستور .

كما أبرزت استقالة عبد الحميد البكرى من عضوية مجلس شورى القوانين احتجاجا على اتهام السير جورست للمجلس بأنه لم يظهر أدلة على استعداد المصريين للحكم الذاتى ، وطالبت المؤيد جميع أعضاء المجلس بالاستقالة منه حتى لا يبقوا مشتركين فى مجلس يعتبر عند الانجليز سببا فى عدم اعطاء الأمة الحكم الدستورى .

ولكنها استمرت فى التحذير من الثورة كوسيلة لتحقيق الدستور ، حيث قالت : ان المصريين يجب أن يعملوا للحصول على الدستور ، ليس عن طريق الثورة ، ولكن بطريقة العمل الدائم مع الاحتياط الكلى .

وفى الوقت نفسه اتجهت الى مهاجمة انجلترا واتهمتها بأنها تؤسس فى مصر مبدأ الاستبداد ، وأن المعتمد البريطانى يمثل فى مصر حكومة الفرد ، وأن الحكومة الانجليزية تقف فى وجه مصر ،

وتصددها عن التقدم الحقيقى والرقى الصحيح بمنعها من نيل نصيبها من الحكم الدستورى ، ولذلك ازداد نفور المصريين من الانجليز وسخطهم عليهم فى السنين الأخيرة التى تنورت فيها الأمة .

وبمناسبة انتخابات مجالس المديريات قامت المؤيد بحملة صحفية هاجمت فيها الحكومة المصرية ، واتهمتها بأنها تبعد الأكفاء عن الترشيح للانتخابات باشتراط دفع الرسوم الباهظة حيث ان اشتراط أن يدفع عضو مجلس المديرية خمسين جنيها عوائد أملاك أو ضريبة اطيان هو تعجيز للطبقة المتنورة فى الأمة ، وأنه قد أن الأوان للتخلص من تحكم اللوردات المصريين فى الشئون العامة ، واستعمال ثرواتهم للوقوف أمام الأكفاء ، ويجب أن نعلم أن حزب المحافظين على القديم هو عنوان التأخر والتقهقر .

كما كررت هجومها على طبقة الأغنياء ، ووصفتها بالجبن والخوف وحذرت من سيطرتها على المجالس النيابية حيث قالت : اننا اذا اتبعنا طريقة الا يدخل مجلس المديرية أو شورى القوانين الا من يملك الألوف من الفدادين ، وجعلنا الثروة شرطاً أساسياً لنواب الأمة نكون كمن قدم السلاح لعدوه لغمدته فى صدره ، فانه اذا دخل هذه المجالس من الأكفاء عندهم كان ذلك حجة للانجليز على اننا لانصلح لحكم انفسنا بانفسنا .

وقد وجهت المؤيد بذلك ضربة مباشرة لطبقة كبار ملاك الأراضي المتعاونة مع الاحتلال ، والتى لايهمها الدستور ، وتتخذ المال وسيلة للوصول الى مقاعد المجالس التى اقامها الاحتلال كمجالس المديريات ومجالس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهو اتجاه تقدمى من جريدة المؤيد حتى لو فسرنا ذلك بأنه كان

نتاجا لتجربة الشيخ على يوسف الشخصية حيث ان محكمة الاستئناف الاهلية قد ابطلت انتخابه عضوا بمجلس شورى القوانين لأنه لم يدفع خمسين جنيها عوائد أملاك فى مدينة القاهرة كما أوضحنا فى الفصل الثانى .

وقد اشادت المؤيد خلال عام ١٩١٠ بتكليف الاحزاب السياسية المصرية فى طلب الدستور حيث ان مما يسر كل مصرى أن جميع الأحزاب المصرية المعروفة صارت متفقة على ذلك الطلب المقدس ، وقد أصبحت هذه الروح عامة عند المصريين خاصتهم وعامتهم بعد أن كانت قبل بضع سنوات مقصورة على فئة قليلة .

كما ظلت تؤكد على اهلية المصريين للحكم النيابى ، وتقدم الأدلة والبراهين عليها مبررة ذلك الاتجاه بأن أقوى سلاح عند الانجليز يحتجون به ضدنا ويجيدون به كل طلباتنا هو أننا فى حالة من التأخر والجهل لا تسمح لنا بالحكم النيابى ، وأن نسبة المتعلمين لا تزيد على بضعة عشر فى المائة ، ولكن هذا الكلام مردود عليه بأدلة تاريخية قياسية ، فلو راجعنا تاريخ الحكم النيابى عند معظم الأمم الراقية لوجدنا أن هذه الأمم ماكانت ان ذاك فى درجة من التمدن ولا من العلم أعلى ولا مماثلة لما عليها الأمة المصرية الآن .

كما استمرت المؤيد فى سياستها القائمة على التأكيد على ان الاحتلال البريطانى هو العقبة الأساسية فى سبيل حصول مصر على الدستور والتأكيد على أن الخديو عباس دستورى التربية والأخلاق ، ويجب أن يحكم بلاده على مقتضى المبادئ الدستورية ، ولكن يجب ألا ننسى أن فى البلاد احتلالا أجنبيا يرى من وظيفته أن يتدخل فى ادارة البلاد ، وأن يشرف عليها ، وأن هذه الوظيفة لا تبطل الا بالجلاء .

كما استمرت فى هذه الاتجاه خلال عام ١٩١١ أيضا معتمدة على تكرار الفكرة بهدف تأكيد أن الانجليز هم الذين يعارضون فى منح مصر الدستور ، وأن الخديو عباس لا يستطيع أن يمنح أمته الدستور بالرغم من رغبته فى ذلك الأمر الذى يوحى بأن المؤيد كانت تحاول بذلك نفي تهمة الاستبداد عن الخديو ، وكسب التأييد الشعبى له ، والقاء المسئولية على الانجليز .

كما استمرت أيضا فى توجيه مطالبتها بالدستور للانجليز مبررة ذلك بأن وجود مصر السياسى مرتبط بتحقيق الحكم الدستورى فيها ، فإذا نحن تولينا ادارة شئوننا بأنفسنا ، وبرهنا على كفاءتنا فسوف يعترف الأوصياء علينا رغم أنوفهم بأهليتنا ، واستحقاقنا أن نستقل بحكم أنفسنا .

وقد كان عام ١٩١٢ بداية هبوط حاد فى اهتمام جريدة المؤيد بقضية الدستور ، فقد اقتصرت على إبراز خطبة الخديو عباس فى الجمعية العمومية ، التى قال فيها : أن الحكومة الخديوية توجه اهتمامها للبحث عن الوسائل اللازمة لتحسين أحوال النظام النيابى العام وجعله مطابقا لمصلحة البلاد ، وعلقت على هذه الخطبة بأنها تأمل ألا يجرى دور انعقاد ثان للجمعية العمومية حتى يكون قد حل محلها مجلس نواب تام السلطة فيما يتعلق بمصر والمصريين .

وقد جاء ضعف اهتمام المؤيد بالقضية مع بداية عام ١٩١٢ كنتاج لضعف الحركة الوطنية ، وتعيين اللورد كتشنز معتمدا بريطانيا فى مصر ، وضعف الخديو عباس ، واستسلامه أمام ارهاب كتشنز أضف الى ذلك أن مد حركة المطالبة بالدستور كان قد انحسر بسبب ما لحق الحركة الوطنية من تمزق نتيجة الفتنة الطائفية التى

أعقبت اغتيال بطرس غالى ، وما ترتب عليه من تنكيل الحكومة بالحزب الوطنى ومصادرة صحفه ، والزج ببعض قاداته فى السجون .

كما ارتبط ذلك أيضا بتخلى الشيخ على يوسف عن تحرير جريدة المؤيد على اثر صدور قرار الخديو عباس بتعيينه شيخا للمسجدة الوفائية فى ٥ مارس ١٩١٢ .

وفى اول يوليو ١٩١٣ تم الغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وصدر قانون نظامى جديد أنشئت بمقتضاه الجمعية التشريعية التى لم تختلف كثيرا عن التنظيمات السابقة من حيث مقوماتها وأسسها وطبيعتها الاستشارية .

وقد رفضت المؤيد القانون النظامى الجديد ووصفته بأنه جاء ناقصا لا يقنع الأمة ، ولا يؤدى لها ماكنت تتطلع اليه من الآمال النيابية والتقدم فى مدارج الدستور الحقيقى ، ولهذا السبب لم تحفل الطبقة الراقية من الأمة بالقانون النظامى الجديد لأنها اعتبرته نسخة من النظام القديم .

ولكن رغم هذا الموقف فان المؤيد أخذت تتابع انتخابات الجمعية التشريعية داعية الى انتخاب الاكفاء لعضوية الجمعية وقالت : ان من يعطى صوته لغير كفاء لا يقل اثما عن من يخون بلده ، كما أبدت خوفها من ان تكون الأغلبية لمن يكون الضرر فى وجودهم اكثر من النفع ، او لمن يتخذون الكراسى وسائد ينامون عليها نوما عميقا .

كما نقلت المؤيد عن مراسليها فى الاقاليم ان حكام الاقاليم قد أصبح لهم القول الفصل فى انتخاب من يريدون انتخابهم للجمعية التشريعية ، وانهم لا يريدون ان تكون الانتخابات خرة أخذة مجراها .

الطبيعى فيما وضعوه من تقسيم لدوائر الانتخاب فى المديرىات : وأن
هذا مناف لحرية الانتخابات .

وقد رحبت المؤيد بانتخاب سعد زغلول عضوا بالجمعية
التشريعية ، وقالت ان انتخاب سعد جاء رغما عن الحكومة التى
قاومت أن يكون للامة رجال اكفاء ، وما كانت خطة الضغط فى
سياسة الحكومات القوية ازاء الشعوب الناشئة فى مبادئ الحكم
النيابى الاسببا فى تقوية بواعث الآلام فى النفوس .

كما رحبت المؤيد بوجود المعارضة التى تزعمها سعد زغلول
فى الجمعية التشريعية حيث قالت : ان المعارضة واجبة فى كل مجلس
نيابى ، بل لا يمكن أن يوجد مجلس بدونها حتى ان بعض الحكومات
اذا لم تجد فى مجلسها النيابى حزبا للمعارضة سعت بنفسها
لتكوينه ، وذلك ليقسنى لها أن تكتشف حقيقة كل مشروع بالمناقشة
فيه سلبا أو ايجابا ، فالمعارضة واجبة وهى لاتدل على انشقاق أو
انقسام .

لكن المؤيد وجهت بعض النصائح المحافظة لأعضاء الجمعية
التشريعية حيث طالبت أعضاء الجمعية بعدم التشبث بالمسائل
السياسية التى يشتم منها روح عدائية للمحتلين ، والا يتأثروا
بالموامل التى تجذبهم ذات اليمين وذات اليسار ، وتؤدى الى
الاصطدام بالاحتلال ، كما طالبت النواب بأن يكونوا مع الحكومة
على وفاق ووثام ينظرون الى المصلحة العامة نظرة المنقب الباحث
لا المتعنت المتعسف .

وقد ابرزت المؤيد الخلاف الذى ثار فى الجمعية التشريعية
حول من الذى يرأس الجلسة فى حالة غياب الرئيس ؟ الوكيل

المنتخب أم الوكيل المعين ؟ لكنها حاولت التقليل من أهمية المسألة ، والوقوف على الحياد مقترحة أن يتولى الرئاسة أكبر الوكيلين سنا لأنه لا وجه لتفضيل أحدهما على الآخر ، فكلاهما وكيل فى نظر القانون وفى الواقع وإن كانت الحكومة تأبى بعد ذلك إلا أن تكون الرئاسة للوكيل الذى تعينه فما عليها إلا أن تنتصب أكبر شيوخ زمانها سنا فى هذا المنصب حتى لا يزاحمه مزاحم .

ومع ذلك فإن المؤيد أعلنت انحيازها لسعد زغلول حيث طالبت أعضاء الجمعية التشريعية بأن يتقدموا بالأمة الى الأمام بتغليب صوتها فى كل موقف وأن يردوا لها حقا من حقوقها .

وقد انتهت مطالبة المؤيد بالدستور خلال عام ١٩١٤ نتيجة لإعلان الحرب العالمية الأولى وإعلان الأحكام العرفية وخلع الخديو عباس .

أما فى خلال عام ١٩١٥ فإنها لم تذكر الدستور سوى مرة واحدة فى معرض ترحيبها بتعيين السير آرثر مكماهون معتمدا بريطانيا فى مصر حيث طالبت به بأن يكافىء الأمة المصرية على ما أظهرت من كمال الخلق فى هذه الظروف الحرجة بالتعجيل بتعديل القانون النظامى تعديلا يجعل الشورى حقيقية فى هذه البلاد .

* * *

المبحث الرابع

جريدة المؤيد وقضايا الحريات

ترتبط المطالبة بالدستور ارتباطا وثيقا بقضايا الحريات الشخصية والعامة وتعتبر نظرة الجريدة للحريات واهتمامها بها محكا لاختبار جدية مطالبتها بالدستور ، اذ ان الحياة الديمقراطية تتطلب النص على حماية هذه الحريات في الدستور .

وبالرغم من اهتمام جريدة المؤيد بقضية الدستور خلال الفترة من ١٩٠٤ حتى بداية عام ١٩١٢ كما اوضحنا من قبل ، فان اهتمامها بقضايا الحريات كان ضعيفا الى حد كبير ، ويمكن حصرها في بعض الاشارات القليلة والمتفرقة .

فقد اشارت المؤيد الى حرية الفكر باعتبارها من اهم المميزات التي ميز الله بها الانسان عن باقى الحيوانات ، وأنه ليس فى استطاعة أية قوة أن تحجر على الانسان أن يفكر فى أى شىء كان مهما عظمت تلك القوة ، وهذه الحرية هى التي تجعل الانسان مستقلا أى ليس منقادا لعامل آخر ، وهى أجل حق طبيعى منحه الحكمة

الالهية لأفراد هذا النوع لما يترتب عليه من حرية التصرف بحق في جميع الأعمال ، غير أن هذه المنحة الطبيعية التي قلنا عنها انه ليس في استطاعة أية قوة أن تتسلط عليها يمكن أن تجرى عليها الاحكام بالواسطة بمعنى أن تلك القوة الخارجية تحجر على الانسان أن يبدى اراداته وفكره أو أن يتصرف في الأمور بمقتضاها بحجة أنها منحرفة أو خارجة عن حدوده وواجباته .

أى أن السلطة - فى رأى المؤيد - تستطيع أن تفرض قيودا على حرية الرأى لكنها لا تستطيع فرض هذه القيود على حرية الفكر .

وقالت المؤيد : ان الأمة لاتعد فى مصاف الأمم الا اذا قويت فيها ارادة الرأى العام الذى هو بمنزلة فكر الانسان وحرية ضميره ، ولا تتحقق ارادة هذا الرأى العام الا اذا تصرفت بمقتضاه فى جميع أعمالها ، وهذا الرأى العام لا يوجد بدون حرية التصرف .

وقد أشارت المؤيد الى الحرية الشخصية حيث وجهت اللوم الى حزب الأمة لأنه ترك فى برنامجهم أهم قاعدة تبنى عليها الأحزاب عملها وهى الحرية الشخصية ، وبالرغم من ذلك فان برنامج حزب الاجلح على المبادئ الدستورية لم يتضمن أى اشارة الى الحرية الشخصية أو الحريات العامة .

ولكن المؤيد أشارت مرة أخرى الى الحريات الشخصية وربطتها بالحريات العامة حيث قالت : ان الحرية الشخصية للأفراد هى أساس سعادتهم كما أن الحرية السياسية للأمم هى أساس سعادتها ، ولا يمكن أن توجد حرية سياسية اذا فقدت الحرية الشخصية لأن الانسان اذا كان لا يستطيع ان يذهب حيث شاء

ويعمل ما يشاء فيما يخص حياته الفردية لا يمكنه من باب أولى أن يتمكن من حريته السياسية ، فينال حقوقه المدنية في أمته .

والذى يمعن النظر فى تواريخ الأمم المستعبدة والحكومات المستبدة يجد أن الغرض من سلب حرية الأفراد الشخصية إنما هو سلبهم الحرية السياسية لأن هذه الحركة هى التى تضايق الحكومات المستبدة وتصددها عن اتباع هواها .

كما أشارت المؤيد الى أن احترام المصريين للحريات السياسية والحرية الدينية من أهم الوسائل التى يمكن أن تحقق الرقى الأدبى لمصر وبالتالي يمكن أن تحقق هدفهم فى نيل الدستور .

حرية الصحافة :

أما حرية الصحافة فقد نالت قدرا كبيرا من اهتمام جريدة المؤيد من الناحية الكمية ورغم أن المؤيد - كما أوضحنا فى الفصل الأول - قد تعرضت لاضطهاد السلطات البريطانية واستخدام قانون المطبوعات ضدها حتى عام ١٨٩٤ ، إلا أن موقفها من حرية الصحافة قد اضطرب بشكل كبير ، واتسم بالتذبذب والتلون .

فقد استنكرت المؤيد فى عام ١٨٩٤ الانسداد الذى وجهته حكومة نوبار باشا الى جريدة « الجورنال اجيسىان » حيث قالت : ان جميع الذين يفهمون معنى حرية الصحف ، ومنفعتها للامة لم يكبروا هذا العمل من نظارة الداخلية ، ووصفت حرية الصحافة بأنها بمنزلة القوت والقوة للجرائد .

لكنها فى عام ١٨٩٩ هاجمت حرية الصحافة حيث قالت : اننا اذا ذكرنا نعمة حرية الصحافة ، فلا ينبغى أن ننسى النعمة التى حطت علينا بكلها من جراء هذه الحرية ، فقد كان لسلطاننا الأعظم

وخذيوينا المعظم وأمرائنا وعظمائنا كرامة مقدسة ، وحرمة أبعد منالاً من العنقاء ، ثم ماذا جرى على تلك الكرامة وهذه الحرمة من تلك الحرية ؟ ، والذي يعد الصحف فى البلاد يجدها تربو على المائة ، ولكن الذى يريد أن يستقصيها قراءة لا يستطيع أن يتم من بينها عشرًا يحسبها من نعمة الحرية ، والبقية الباقية جريمة الحرية التى لا تغتفر ، ولو أن المؤيد وأمثاله من الجرائد المفيدة لم توجد الآن ولا تلك السموم القتالة وآلات الفساد التى تقطع أوصال الأمة فى كل طبقة من طبقاتها لكانت البلاد أسعد حالا وأنعم بالاً وأحفظ لنعمة أسمى مكانة من هذه الحرية بدرجات .

أى أن المؤيد كانت تفضل التضحية بحرية الصحافة لا بسبل التضحية بوجودها ذاته فى سبيل حماية كرامة الخديو عباس .

وقد استمرت المؤيد فى مهاجمة حرية الصحافة حيث قالت فى عام ١٩٠٢ أن حرية المطبوعات فى مصر قد أصبحت فوضى ، وأصبح أصحاب الشرف والمال والعرض يتمنون لو يوجد قانون جديد للمطبوعات يغير الحالة الحاضرة بأحسن منها ، ويكفل الأمن واتقاء شر أولئك المفسدة السبابين اللعائين أعداء الفضيلة المسيئين للامة بالاعتداء دائماً على كرامتها ، ونخشى أن دام هذا الحال أن تطلب الأمة بأسرها يوماً ما أن تمحى هذه المطبوعات من الوجود .

كما أبرزت مطالبة بعض أعضاء الجمعية العمومية للحكومة بسن قانون للمطبوعات وعلقت على ذلك بأن هذا الاقتراح نافس للامة لأنه تضمن أن تخاير الحكومة قناصل الدول الأجنبية فى وضع قانون للمطبوعات يسرى على الوطنيين والأجانب معا .

وَبُرِّرَتْ تَأْيِيدُهَا لِهَذَا الْاِقْتِرَاحِ بِأَنْ بَعْضَ الْكُتَابِ قَدْ خَلَطُوا بَيْنَ
حُرِيَةِ الْمَطْبُوعَاتِ وَفُوضَاها ، وَأَنْ الْأُمَّةَ فِي حَاجَةٍ إِلَى قَانُونٍ
لِلْمَطْبُوعَاتِ يَجْمَعُ الْأَعْرَاضَ مِنَ الْقَذْفِ وَالسَّبِّ ، وَحَتَّى لَا تَحْدُثَ
هَيْصَبَةٌ فِيسَادٍ فِي أَخْلَاقِ الْأُمَّةِ الْمِصْرِيَّةِ حَدِيثَةً أُنْعَهَدَ بِالتَّعْلَمِ وَالتَّوْبِيَّةِ
الْعَصْرِيَّةِ .

لَكِنِ الْمَوْيِدُ عَارِضَتْ اِقْتِرَاحَ مَجْلِسِ شُورَى الْقَوَانِينِ عَامَ ١٩٠٤
إِعْلَادَةِ الْعَمَلِ بِقَانُونِ الْمَطْبُوعَاتِ حَيْثُ قَالَتْ : أَنْ هَذَا الْقَانُونُ لَا يَفِيدُ
الْأُمَّةَ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَطْبِيقُهُ عَلَى الْأَجَانِبِ ، وَوُضِعَتْ هِيَ تَضْيِيقُ نِطَاقِ
خَوْفِةِ الْمَطْبُوعَاتِ فِي الْبِلَادِ ، وَهِيَ إِذَا فَقَدْنَاهَا خَسَرْنَا أَكْثَرَ رِبْحٍ
لَنَا أَصْبَغَاهُ فِي هَذَا الْعَهْدِ الْآخِرِ .

وَقَدْ خَصَّصَ عَلَى يَوْسُفٍ أَحَدَى مَقَالَاتِهِ الشَّهِيرَةِ « فِي قِصْرِ
الدُّوْبَارَةِ بَعْدَ يَوْمِ الْارْبَعَاءِ » لِلْحَدِيثِ عَنْ حُرِيَةِ الصَّحَافَةِ بِاعْتِبَارِهَا
السَّلَاحَ الْوَحِيدَ الَّذِي يَوْجَدُ فِي يَدِ الْوَطَنِيِّ ، بَعْدَ أَنْ اسْتَوْلَى الْاِحْتِلَالُ
عَلَى كُلِّ نَفْوَثٍ فِي الْحُكْمِ بِوَاسِطَةِ الْمُسْتَشَارِينَ ، وَلَمْ يَبْقَ حُرًا فِي مِصْرٍ
سِوَى الصَّحَافَةِ فَهِيَ مَوْضِعُ أَمَلِ الْمِصْرِيِّ .

وَاسْتَنْكَرَ مَا تَرَدَّدَ عَنْ نَوَايَا كَرْومَرٍ فِي تَقْيِيدِ حُرِيَةِ الصَّحَافَةِ
عَلَى أَسَاسٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَاقِبَةُ الصَّحَافَةِ الْمِصْرِيَّةِ عَمُومًا بِجَرِيرَةِ
صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ تَطْرَفَتْ فِي حَدِيثِهَا مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ وَطَنِهَا ، وَلَكِنْ إِذَا
أَرَادَ كَرْومَرُ أَنْ يَرِاقِبَ الْجَرَائِدَ ، وَاقْتَضَى ذَلِكَ مَنَعَ الْجَرَائِدَ الْوَطَنِيَّةِ
مِنَ التَّطَرُّفِ فِي تَنْقِيرِ الْأُمَّةِ مِنَ الْاِحْتِلَالِ ، وَنَتِجَ عَنْ هَذَا الظُّلْمِ
مِرَاقِبَةُ الْجَرِيدَةِ الَّتِي تَغْتَنِمُ كُلَّ فُرْصَةٍ لِتَجْرَحَ الْعَوَاطِفَ الْوَطَنِيَّةَ -
يَقْصِدُ جَرِيدَةَ الْمَقْطَمِ - فَلَا بَاسَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ مِصْرَ إِذَا خَسَرَتْ حُرِيَّةَ
جَرَائِدِهَا الْمَطْلُوقَةِ ، فَانْهَ تَرْبِيحَ عَلَى الْأَقْلَ خَلَاصِهَا مِنْ لَهْجَةٍ مُؤَلَّاةٍ .

لعواطف الأمة وسهام مؤذية توجهها كل يوم جرائد الاختلال أو بعضها .

ويتضح من ذلك أن المؤيد تستحسن فرض الرقابة على الصحف المصرية بشرط مراقبة جريدة المقطم التي تؤذي عواطف الخديو ، وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه عام ١٨٩٩ .

ويلاحظ أن تبعيتها الكاملة للخديو عباس جعلتها لا تعالج موضوع حرية الصحافة باعتباره حقاً من حقوق الأمة ، وأنها قاعدة من أهم قواعد الحياة الديمقراطية والدستور الذي تطالب به ، وأن رغبتها في حماية سمعة الخديو وكرامته قد تغلبت على النظرة الموضوعية لحرية الصحافة ، وأوجدت هذا التناقض بين مطالبتها بالدستور ، ونظرتها لحرية الصحافة .

وقد جاءت مرحلة الوفاق بين الخديو والانجليز بتغيير مهم في العلاقات بين القوى ، فقد تحولت المقطم الى الاشادة بالخديو عباس وتأييده في حين اتجهت صحف الحزب الوطني الى مهاجمة الخديو حتى كانت ترميه بخيانتة لوطنه ، والاتفاق مع الانجليز ضد مصالح الأمة ، فضاق الخديو بهذه الحملات وسسلم بالنظرية الانجليزية في سن القانون ، بل أضحي هو صاحب الرغبة والسعي في ذلك ، فكلف بطرس غالى بالتعجيل في تنفيذ هذه الفكرة واستقر الرأي على بعث قانون ١٨٨١ .

لكن الشيخ على يوسف نصح الخديو عباس بعدم إعادة هذا القانون حيث انه يسئ الى الجميع من حيث الحرية التامة ، وسنحتاج لاستعمال هذه الحرية في وقت ما فلا نجدها ، فأجابه الخديو بأن المخابرات بيننا وبين انجلترا قد تقدمت تقدماً عظيماً ولا يمكننا الرجوع الى الوراء .

ويشير أحمد شفيق الى أن الخديو قد تراجع عن موقفه وطلب من علي يوسف التفاوض مع بطرس في عدم تنفيذ القانون ، ولكن بطرس غالى استاء من تقلب أفكار الخديو ، كما أصر جورست على تنفيذ القانون .

ورغم موقف علي يوسف وتحذيره للخديو من إعادة العمل بقانون المطبوعات فإنه يمكن أن يلاحظ على موقف الجريدة من إعادة العمل بهذا القانون ما يلي :

١ - محاولة تحميل الحزب الوطنى وصحفه مسئولية إعادة العمل بهذا القانون حيث ان انجلترا قد رأت أن المتطرفين قد لعبوا بأفكار العامة كما شاءوا حتى كادوا أن يحدثوا ثورة داخلية ، وأن لدينا صحفا لا تقف عند حد الانتقاد والتشهير ، ولكنها أيضا تكذب ، ومع ذلك فإن المصيبة هي مصيبة الأمة في أعظم وسائل رقيها وسعادتها واستقلالها المنشود .

٢ - استنكار إعادة العمل بقانون المطبوعات حيث نشرت نص البرقية التي أرسلها حزب الإصلاح الى الخديو يعلن فيها استيائه من هذا القانون ، ويطالب الحكومة بالمعدل عنه ، كما أكدت أن هذا القرار قد قوبل بالاستياء العام من كل الطبقات حتى من الموقعين على القرار أنفسهم .

ولعل المؤيد تقصد بذلك الخديو عباس في محاولة لالقاء المسئولية في إعادة العمل بهذا القانون على الانجليز حيث حاولت الإيحاء بذلك ، وأن هذا القرار كان بإيعاز الدولة المحتلة ، واكراه الوزارة على تقريره .

٣ - رغم تأكيد المؤيد ودفاعها المستمر عن أهلية المصريين وكفاءتهم للحكم النيابى فإنها شككت في أهلية المصريين لحرية

الصحافة حيث قالت : ان الناشئة المصرية لاتزال حديثة السن قليلة الاختبار عاجزة عن التمييز بين الخير والشر فى المسائل الخطيرة ، وتعجبت من الذين يريدون لمصر على حداثة عهدها بالصحافة ما لم يتوافر لانجلترا فى القرن الثامن عشر ، فقد قضى البرلمان يومئذ بمراقبة الصحافة ، وكان يعاقب كل من يطعن على ولى الأمر ويدعو الى الفتنة ، ومع ذلك يطلبون اطلاق حرية التهور فى مصر .

٤ - استخدام رسائل القراء فى تأييد القانون حيث نشرت رسالة موجهة الى الشيخ على يوسف بتوقيع « محب للحرية » قال فيها : ان حرية الصحافة كانت سيفاً فى يد نحو عشرة من الصحفيين يضربون به رقاب ملايين كما نشرت رسالة أخرى بتوقيع « طالب حقوقى » قال فيها : ان قانون المطبوعات يوقف الاقلام عند حد القول الصريح ، وعدم التطرف الى سب الأشخاص .

٥ - نقل مقالات المصحف الانجليزية التى تؤيد اعادة العمل بقانون المطبوعات ، وتهاجم صحف الحزب الوطنى .

٦ - بالرغم من تظاهر المؤيد بالحزن على اعتبار أنها كانت أكثر الجرائد تعرضاً لعسف الاحتلال خلال الفترة السابقة من تطبيقه قبل عام ١٨٩٤ ، فإنه قد انكشف موقفها المؤيد للقانون تماماً حيث قالت : اننا نحمد الله على المصيبة الصغرى بالنسبة للمصيبة الكبرى التى كانت منتظرة بسبب تهور هؤلاء الطائشين ، وهى الضرب على حرية الأمة بجمعها وسلبها تلك البقية الباقية لها من الاستقلال ، واننا لا نرى فى ذلك القانون ضرراً كبيراً ، فهو صابح الفضل فى القضاء على المظاهرات السخيفة ، والكتابات المفسدة للاخلاق والآداب .

٧ - التأكيد أن إعادة العمل بقانون المطبوعات ليس من نتائج سياسة الوفاق ، بل من نتائج اندفاع المتطرفين إلى الحد الذي لا تحمد عاقبته .

ويمكن تفسير موقف المؤيد من قانون المطبوعات على النحو التالي :

١ - بالرغم من أن على يوسف قد حذر الخديو من إعادة العمل بهذا القانون ، ووافق الخديو على ذلك ، وتراجع عن موقفه ، فإن المؤيد قد أصبحت ملتزمة بتأييد القانون نتيجة لتبعيةها الكاملة للخديو ، واعتمادها على تمويله .

٢ - كان على يوسف يعلم تماما الجهة المقصود بها هذا القانون ، وهي الحزب الوطني ، ولا شك أن العداء الذي كان مستحكما في ذلك الوقت بين الشيخ وجماعته والحزب الوطني قد أشاع احساسا بالارتياح والسرور لما عناه هذا القانون له من تحطيم أعدائه ، وبالتالي فإن الاحتجاج الذي أرسله حزب الإصلاح إلى الخديو لم يكن الغرض منه سوى الظهور بمظهر المدافع عن الحرية والسير في التيار العام .

* * *

الفصل السادس

المؤيد وقضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى

المبحث الأول

المؤيد والتعليم

كانت قضية التعليم احدى اهم القضايا التى ركز عليها الوطنيون كفاحهم بعد قضيتى الاحتلال والدستور ، وبينما سعى الاحتلال البريطانى الى السيطرة على وزارة المعارف لتحقيق اهدافه الاستعمارية فى خلق جيل جديد من المصريين يؤمن بالتعاون مع الاحتلال ، وقصر التعليم على الناحية المهنية ، وعدم الاهتمام بالثقافة العامة ، بهدف اضعاف الطبقة الوسطى المثقفة التى حملت لواء الحركة الوطنية ضد الاحتلال .

كانت الحركة الوطنية واعية ومدركة للنوايا الاستعمارية ؛ وبالتالي فقد أعطت قدرا كبيرا من اهتمامها لقضية التعليم .

ولقد لعبت جريدة المؤيد باعتبارها لسانا لتحالف القوى الوطنية قبل عام ١٩٠٠ دورا مهما فى فضح نوايا الاتجليز الاستعمارية ، ومهاجمة سياسته التعليمية .

وقد هاجمت المؤيد قصر أهداف التعليم على اعداد موظفى الحكومة مؤكدة أن الهدف من التعليم هو تحقيق مجد الأمة وكرامتها وليس شغل الوظائف الحكومية التى يكفيها القليل من الناس .

كما ربطت بين انتشار التعليم والاستقلال باعتباره الهدف الأعظم للحركة الوطنية حيث قالت : ان المصريين يحسون بعظيم حاجتهم الى انتشار التعليم والمعارف ، ويعلقون عليها آمالهم فى المستقبل ، وأن كلمة « مصر للمصريين » لن يتحقق لها معنى الا اذا انتشر التعليم بين أفراد الأمة .

ومن هذا المنطلق طالبت المؤيد بتعميم التعليم فى جميع انحاء البلاد ، والترغيب فيه بافتتاح الكثير من المدارس ، والنفقة على الفقراء الذين يحبون التعليم ، ولا يجدون ما يعينهم على نواله .

كما طالبت الخديو عباس بمناسبة توليه العرش بالعمل على تعميم التعليم لأن لكل أمة ضرورات قومية أكبر من شق التسرع وتعديل الضرائب والافتخار بزيادة الأموال الاحتياطية فى خزائنها ، ومن أهم تلك الضرورات نشر التعليم بين العامة والخاصة .

وكان أول مقال تنشره المؤيد لمصطفى كامل يتناول قضية التعليم ، وقد رد فيه على حجة نظارة المعارف التى استندت اليها فى اغلاق بعض المدارس ، وهى نقص المال ونقص المعلمين حيث طالبت بفرض ضريبة سنوية على كل مصرى قدرها قرشان ، ومن هذه الضريبة يمكن تحصيل ١٢ مليوناً من القروش ، وهو ما يكفى لإنشاء ٢٨٠ مدرسة ابتدائية ، كما طالب بالعناية بمدرسة دار العلوم ومدرسة المعلمين .

وقد تفاخرت المؤيد باهتمامها بقضية التعليم ، وقالت : انها
تعبّر بذلك عن آمال الأمة المصرية التى انحصرت فى كسب المعارف ،
وتحصيل العلوم ، وأن المؤيد يعرف أن مستقبل البلاد موقوف على
انتظام سير المعارف فى البلاد .

وطالبت المؤيد بتعميم التعليم مبررة ذلك بأن المعرفة حق من
الحقوق الطبيعية لكل فرد من أفراد العالم ، وكل طالب لهذا الحق
يجب أن يساعد من الأقوى منه بقدر الامكان .

كما أظهرت المؤيد وعيها وادراكها لنوايا الانجليز وغرضهم
من السيطرة على وزارة المعارف حيث قالت : ان النظارة التى أضرب
بها النفوذ الانجليزى أكثر من كل نظارة سواها هى نظارة المعارف،
وان الانجليز يعملون دائماً لاغلاق المدارس من جهة ونشر لغتهم من
جهة أخرى ، وأن غايتهم من ذلك هى محو كل احساس وطنى من
القلوب ، وبالتالي فإن الاحتلال الانجليزى جاء أعظم عائق للامة عن
السير فى طريق التقدم والمدنية وان المدارس فى ظل الاحتلال قد
أصبحت أعظم آفة لافساد أخلاق الشباب بسبب نشر الأفكار
المنافية للشعور القومى .

التعليم العالى :

وجهت جريدة المؤيد الأنظار الى محاولات الانجليز هدم
مدارس التعليم العالى وتجريبها بهدف هدم أساس المعارف تبعاً
لسياستهم الاستعمارية فى كل أمة ، وانهم يعملون بذلك على أن
تفقد مصر الأساتذة والعلماء والخبراء ، وبالتالي يضيع
مستقبلها لأن الأمم الجاهلة لا تعرف طريقاً للخلاص من العبودية .

وقارنت المؤيد بين حال التعليم العالى قبل الاحتلال وبعده حيث أكدت أن الانجليز قد خربوا مدارس الطب والمهندسخانة ، والمدرسة الحربية ، ومدرسة الحقوق ، ومدرسة الفنون والصنائع ، ومدرسة الزراعة ، وأنهم عبثوا بكل مدرسة يخرج بعدها الناشئون الى طور تطبيق العلم على العمل .

واستعرضت تاريخ هذه المدارس مؤكدة أنها كانت مزدهرة قبل الاحتلال ، كما هاجمت قرار نظارة المعارف بفصل بعض الاساتذة المصريين فى مدرسة الطب ، ونسبت هذا القرار الى الانجليز ، وقالت : انهم بذلك يهدفون الى الاستيلاء على مرتبات وارزاق اهل البلاد ، كما هو شأن الاحتلال الأجنبى فى كل بلد .

كما أشارت الى ضعف المستوى العلمى للاساتذة الانجليز القائمين على التدريس فى مدرسة الطب .

ادارة معارف أهلية :

دعت المؤيد خلال عام ١٨٩٨ الى انشاء ادارة معارف أهلية مستقلة بعيدة عن سيطرة نظارة المعارف الانجليزية ، وعن تأثير الحكومة التى يسيطر عليها الانجليز لكى تقوم بتعليم التلاميذ المصريين ، لأن حياة الأمم فى استقلالها بنفسها ، وما الاستقلال للامة الا استغناؤها بمعارفها وصناعاتها .

واقترحت تمويل هذه الادارة من أموال الأوقاف المخصصة للتعليم بالاضافة الى التبرعات التى يمكن جمعها عن طريق اكتاب عام ، كما اقترحت استخدام المدرسين المصريين الذين تستغنى عنهم نظارة المعارف .

وقد أيد مصطفى كامل هذا المشروع ودافس عنه مؤكداً أن التعليم في مصر قد انحط انحطاطاً هائلاً ، وأن المعلمين المصريين يعانون من سوء المعاملة ، وكذلك التلاميذ الذين يذهبون إلى المدرسة وكل منهم يتوقع الطرد ، وأن مقصد الانجليز في نظارة المعارف هو قتل العواطف الوطنية .

واستمرت المؤيد في طرح دعوتها لإنشاء إدارة معارف أهلية مستقلة والدفاع عنها ، وتأكيد أن هذه الإدارة المستقلة سوف تعيد آمال المصريين في تحسين مستقبلهم ، وتبث روح المعارف الحقيقية ، والآداب الإسلامية الصحيحة .

كما أكدت أنها سوف تظل تكرر دعوتها وتدافع عنها حتى تعلم الأمة المصرية أن استسلامها أمام أطماع الانجليز في نظارة المعارف خطر على مستقبلها .

ولكن يبدو أن الفكرة لم تجد قبولا عاما ، وقد اعترفت المؤيد بذلك حيث قالت : أنه قد ظهر من الرسائل العديدة التي تلقيناها منذ أشهر استعداد الكثيرين من كرام القوم للاكتتاب بمبالغ سنوية متى أنشئت تلك الإدارة الأهلية ، ولكن بعض الأفراد والجماعات قد شرعوا في إنشاء مدارس أهلية دون أن يوجد بينهم التضامن الذي كنا ندعو إليه ، والذي يتمثل في إنشاء إدارة معارف أهلية .

المدارس الأهلية :

وعلى أثر فشل دعوتها لإنشاء إدارة معارف أهلية اتجهت المؤيد إلى الدعوة لإنشاء المدارس الأهلية ، ووصفت إنشاء المدارس بأنه أشرف عمل تخدم به الأمم ، كما وصفت مؤسسى المدارس بأنهم هم الذين ينفخون روح الحياة في الأمة .

لكنها رغم ذلك انتقدت سير العمل فى المدارس الأهلية لأنها تحذو حذو مدارس الحكومة فى نموذج تعليمها ، وعدد سنوات الدراسة مع نقص كثير فى وسائل الصحة والرياضة البدنية .

وطالبت بزيادة سنوات التعليم فى المدارس الأهلية عن المدارس الحكومية ، والتركيز على اللغة العربية والدين مع العناية باللغات الأجنبية والعلوم الأخرى ، وتأهيل الخريجين من المدارس الأهلية للأعمال الحرة لأن الوظائف أصبحت أضيق أبواب الرزق لهم .

اللغة العربية :

قام الاحتلال البريطانى باحلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية فى المدارس المصرية ، وجعلها لغة التدريس فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وقد تنبه الوطنيون لما يرمى اليه الاحتلال من وراء ذلك ، فأكدت جريدة المؤيد أن الذى يهم المصرى الآن هو أن يحافظ على لغته الأصلية ليتقى بذلك نتائج تفرق الكلمة ، أو انفكك بعروة الاتحاد ، وأن أول واجب على كل مصرى أن يقوى هذه الوحدة الجامعة ، ثم يتعلم بعد ذلك ما تدعو اليه الحاجة والضرورة وأن غرض الانجليز من نشر لغتهم بين الأمة المصرية هو تسزع عواطفهم الشريفة من قلوبهم تمهيدا لبسط سيطرتهم عليهم ، واخضاعهم لسلطوتهم توصلا الى مايرومون من تخليد احتلالهم لهذا القطر ، ولو كان الاحتلال يريد بنا خيرا لاهتم بتعميم التعليم فى جميع الطبقات ، ولكن كيف يقدم على مثل هذا ، وهو يعلم أن نجاحه فى جهلنا ، وأن الأمة التى لامرشد لها من العلم ، ولا رائد من المعارف أقرب الى التهالك والتفانى ؟ .

واستنكرت المؤيد قيام الاحتلال الانجليزى بفرض اللغة الانجليزية كمادة أساسية على تسم المعلمين العربى بمدرسة دار العلوم ، وقالت ان هذا يبين أن الانجليز لا هم الا أن يجعلوا كل شىء فى مصر انجليزيا لتصبح مصر كلها بعد ذلك انجليزية ، فالواجب على المصريين مع هذا أن يفكروا فى الطريقة التى تحفظ جامعتهم ومبادئهم المالية والقومية .

واتهمت المؤيد الاحتلال بالعمل على اماتة اللغة العربية ، وتدریس تاريخ الأمتين المصرية والعربية بغاية الاختصار ، ولايختار منه الا ما هو مذل لنفوس الطلبة ، وبالعكس تاريخ انجلترا الذى يدرس بشكل تتجلى فيه عظمة الانجليز ، وذلك كله بهدف تربية ناشئة ذات مبادئ وميول انجليزية .

وربطت المؤيد بين دعوتها للمحافظة على لغة العربية والاستقلال وكررت تأكيدها على أن اللغة هى أكبر رابطة تجمع شمل الأمة ، وأن الأمة التى تفقد لغتها تفقد استقلالها ، مستخدمة أسلوب تكرار الفكرة أكثر من مرة بهدف حث الوطنيين على انشاء المدارس التى تكفى لتعليم أبناء البلد علومهم بلغة دينهم .

وقد أبرزت المؤيد اقتراح الجمعية العمومية عام ١٩٠٢ بأن تكون اللغة العربية هى أداة التعليم الرئيسية فى المدارس الابتدائية والتجهيزية والعالية ، وأن تكون اللغات الأجنبية دروسا لغوية فقط .

كما قامت بجملة صحفية ضد بنلوب مستشار نظارة المعارف الانجليزى متهمة اياه بأنه يعمل على تعميم دروس اللغة الانجليزية لأنه يرى أن من الواجب على المصريين أن ينشأوا انجليزا من صغرهم .

المدارس الأجنبية :

... قام الاحتلال بتشجيع المدارس الأجنبية بهدف خاق طبقة تتسم بالارستقراطية في ثقافتها الأجنبية ، يمكن أن تتعاون مع الاحتلال ، وقيديتيهت. الحركة الوطنية لذلك حيث هاجمت المؤيد المدارس الأجنبية ودعت الوطنيين الى عدم ارسال ابنائهم الى هذه المدارس لأنه لا يخفى على عقلاء الأمة ما في زوايا المدارس الأجنبية من النوايا السيئة فهي لاتتمول من ميزانية بعض الحكومات الا لبيت نفوذها في الشرق .

كما اشارت الى النوايا الاستعمارية من وراء انشاء هذه المدارس حيث قالت : ان الدول الغربية ما طمحت الى الاستيلاء على بلد في قارة افريقيا أو في الشرق عموما الا قامت بارسال مرسليها الدينيين لافتتاح المدارس ، ولكي يمهّدوا لها طريق الاستعمار .

مجانية التعليم :

كان التعليم في مصر حتى عام ١٨٨٢ مجانيا في أقسامه الثلاثة الابتدائي والثاني والعالي ، لكن الاحتلال ألغى مجانية التعليم بالتدريج في مدارس الحكومة ، ورفع رسوم الدراسة .

وقد برر دنلوب زيادة رسوم الدراسة بأنه يريد أن يحصر التعليم في أبناء السراة الأشراف ، حتى لا يدخل معهم أبناء الفقراء .
الأدنياء فيفسدوا أخلاقهم .

وقد استنكرت المؤيد حجة دنلوب واتهمته بأنه لم يرد بهذا العمل خدمة الأمة ، ولكنه أراد به خدمة الاساتذة الانجليز لزيادة راتبه ورواتبهم .

ودافعت المؤيد عن أبناء الفقراء الذين حرمهم دنلوب من المجانية حيث قالت : ان أبناء الفقراء أشد ذكاء ونبوغا من أبناء الأغنياء الذين يقضون الليل والنهار بين الكأس والطاس والمفاسد والملاهي ، ويبذلون ثروة جمعها آباؤهم باجتهاد وذمة ، أو بغش وتدليس فيما لا يفيد ديناً ولا دنيا وإن الأغنياء لجهلهم وغرورهم لا يعرفون للعلم قيمة ، ولا يقبرعون بالمال لنشر العلوم .

وطالبت الحكومة بأن تجعل مدارسها الأميرية التي ينفق عليها من مال الأمة للعامة لا للخاصة بحيث لاتجعل حائلا ما يحول بين الفقير والتمتع بنصيبه من ذلك الحق العام في المدارس الحكومية وأنه اذا أراد الأغنياء تعليم أبنائهم على نمط خاص ، فعليهم أن ينشئوا مدارس خاصة لأبنائهم تكون نفقتها عليهم لا على الحكومة ، ولا من جيب الغنى والفقير على السواء كهذه المدارس الأميرية .

وأكد حافظ عوض على صفحات المؤيد أن التعليم والتربية بالنسبة للإنسان كالخبز والماء والهواء ، ولذلك دعا الى تعليم الفقراء ، وطالب الأغنياء بالمشاركة في ذلك لا حبا في الفقراء ، ولارحمة بالضعفاء ، بل لأن مصلحة الأغنياء والاقوياء في مساعدة الفقراء والضعفاء ، ومن أكبر المساعدات النافعة تعليم هؤلاء الفقراء وتهذيبهم لأنهم اذا لم يهذبوا ، ولم يربوا لا يعرفون كيف يخدمون الأغنياء ، وكانوا سببا في نكد عيشهم .

وتكشف مقالات حافظ عوض التي نشرتها المؤيد في تلك الفترة عن موقف جماعة الخديو من الدعوة الى مجانية التعليم ، وأن هذه الدعوة لم يكن المقصود منها تقرير حق الفقراء في التعليم ، وأنها كانت محاولة لطرح أفكار إصلاحية تهدف الى المحافظة على امتيازات الطبقة التي التفت حول الخديو حيث يقول حافظ عوض :

ان الاشتراكيين والفوضويين واللصوص والقتلة والمجرمين الذين
ينغصون على الأغنياء حياتهم هم فقراء لم يساعدهم الأغنياء وجهلاء
لم يعلمهم العلماء ، فشربوا بلاء على أنفسهم ، وبلاء على من لم
يخلصهم من بلائهم ، فاذا قام فرد من الأغنياء بتعليم الفقراء فانه
لايخدم أولئك المساكين فقط ، بل يخدم نفسه أيضا ، ويخدم الأغنياء
أمثاله .

لكن المؤيد حسنت في تلك الفترة من الامتيازات الطبقية ،
واتهمت الانجليز بأنهم يعملون لزيادة هذه الامتيازات في مجال
التعليم ، وتفاخرت بأنها تنطق بلسان الفقراء حيث هاجمت دنلوب
مستشار نظارة المعارف الانجليزى واتهمته بأنه يفكر دائما في أقرب
الوسائل التى تقتل فقير مصر ، فقد رأى أن يحجر على الفقير فلا
يتعلم الا فى الكتاتيب لتصبح مصر كالهند بين الغنى منها والفقير
بون شاسع فى العلم والمال ، وليصير الفقير رقيقا للغنى بمحض
الضرورة لا ينفعه نكاح ، ولا يقدمه جهد ولا عمل ، فعلينا معشر
الفقراء أن نستعد لملاقاة العذاب القادم ، ونتأهب للموت الوارد
الينا من نظارة المعارف .

كما هاجمت قرار دنلوب باغلاق جميع المدارس الثانوية
والاقتصار على خمس مدارس فقط ثلاث فى القاهرة وواحدة بالوجه
البحرى واخرى بالوجه القبلى حيث قالت : ان مصروفات القسم
الثانوى فى هذه المدارس لايقدر على دفعها الا كاسب بغير تعب ،
أو وارث لا يعلم مصدر ميراثه .

وردا على هذا القرار وجهت المؤيد نداء الى الأغنياء وطالبتهم
بلسان الأمة وشبانها المفتقرين الى التعليم ، وتثقيف العقول ببذل
المال اللازم لانشاء مدرسة أو مدرستين ثانويتين حرصا على مستقبل
معظم الشباب الذين يحصلون على الشهادة الابتدائية ، والذين هم

لفقرهم ، ولقداحة المصروفات بمدارس الحكومة يقضون بقية حياتهم بين مشغل بوظائف صغيرة فى الحكومة ومتسردد على القهاوى .

كما طالبت الحكومة بالنظر فى تعليم الطبقات الفقيرة لأن الطبقة الغنية أقدر على النظر فى شئونها الخصوصية والقيام بتربية أولادها من الطبقات الأخرى ، واعتبرت أن إلغاء المجانية نقطة سوداء فى تاريخ وزارة المعارف ، وأن الحكومة قد جنت على الأمة جناية فظيعة ، وارتكبت اثماً لا يغتفر لأن الحكومة تعلم أن التعليم روح التقدم وحياة الأمم ، ومع ذلك أوصد قيصر المعارف أبواب المدارس فى أوجه الطلاب ، ورفع أجورها ، وقصرها على أبناء الأغنياء فى الأمة ، فقضى بذلك على الفقراء المساكين الذين يرجى منهم للامة أضعاف ما يرجى من أبناء الأغنياء .

وقد استمرت المؤيد فى الهجوم على الاحتلال الذى ألغى مجانية التعليم بهدف تحقيق حلمه فى استعمار مصر ، والدعوة الى انشاء مدارس مجانية لتعليم أبناء الفقراء ، واعتبرت أن ذلك من أهم الطرق الموصلة لاستقلال مصر .

لكن المؤيد وقعت فى تناقض ظاهر خلال عام ١٩١٣ بين مطالبتها المستمرة خلال الفترة السابقة بتعليم أبناء الفقراء ، ومطالبتها بالبحث فى عدم تعليم الطبقة الدنيا التعليم الراقى حتى لا تتغلب المطامع على النفوس غير العالية .

المكتاتيب :

اتجه الاحتلال البريطانى الى انشاء المكتاتيب ، وكان هدف الاحتلال من ذلك تحويل الانتباه عن اهماله لمراحل التعليم الأخرى .

وقد تنبه الوطنيون لأغراض كرومر حيث وصفت المؤيد سياسة الاحتلال القائمة على الاقتصار على تعليم القراءة والحساب في الكتاتيب ، وقصر التعليم العالي على حاجة الحكومة من الموظفين بأنها سياسة خرقاء قاضية ببقاء الأمة في وهدة التأخر والانحطاط .

وقالت المؤيد : ان غرض الاحتلال من هذه السياسة هو التفاخر بارتفاع نسبة الذين يقرأون ويكتبون واعتماد موظفين لموظائف الحكومة الثانوية وبقصر التعليم على هذين الغرضين ينعدم أولئك الذين يبغضهم ، ويمقتهم كل احتلال أجنبي ، وهم أمثال الكاتب البليغ والخطيب والمحامي والقصاصي والمخترع والباحث ، والهدف من هذه السياسة هو أن تبقى الأمة مدى الدهور والأزمان في طور القصور لاغنى لها عن القيم الذي يدير أمورها على الدوام ، وهذا القيم بالطبع هو الاحتلال ، وكل قيم على ورثة قصر أغنياء لا يريد أن يرشدوا .

واستمرت المؤيد في تكرار تفسيرها السابق نفسه لسياسة الاحتلال التعليمية ومسألة الكتاتيب مؤكدة أن الاحتلال يريد أن يتخذ من نشر الكتاتيب دليلا على ترقى مصر الأدبي ، كما يتخذون من احصاءات الجمارك دليلا على الترقى المادى .

وقد خصص على يوسف احدى مقالاته الشهيرة « فى قصر الدوبارة بعد يوم الاربعاء » للحديث عن التعليم مكررا التفسير السابق نفسه حيث قال : ان أكبر لعبة أظهرتها سياسة الاحتلال فى التعليم لتبهر بها أبصار الوطنيين والأجانب هى لعبة انشاء الكتاتيب فى البلاد ، وهى لعبة لا يستطيع انسان أن يقف فى طريقها لأنها مظهر من مظاهر نشر العلوم الابتدائية فى البلاد ، ولسو اقترنت بالاخلاص لكانت بمثابة وضع الحجر الأول فى بناء تعميم

التعليم الاجبارى ، ولكن المعيب فى هذه اللعبة انها اقرب للرياء منها. لشرف القصد ، وان سياسة التعليم الجارية فى البلاد الآن غير مفيدة لتكوين أمة ينبغ فيها العلماء فى كل فن .

وكرد فعل لسياسة الاحتلال التعليمية وجهت المؤيد نداء الى الأعيان والأغنياء أن يقوموا بإنشاء المدارس الحرة ، خاصة المدارس الثانوية والعالية لأن من المستحيل أن تخرج الحكومة المصرية عن المنهج الذى رسمه الاحتلال للتعليم الرسمى مادام هو صاحب القوة والنفوذ ، ومن المستحيل على الاحتلال طبقا لتقاليد كل السلطات الأجنبية على الأمم أن يمنحنا بيده ما نشاء من نور العلم وحياة العرفان ، لأننا بعد ذلك نطلب كل حق للانسان فى قومه وللملة فى وطنها .

لكن المؤيد رغم ادراكها ووعيتها بأهداف الاحتلال من وراء انشاء الكتاتيب فانها قد اتجهت فى بعض الأحيان الى تأييد انشاء الكتاتيب ووصفها بأنها نهضة شريفة ، ولو أن هذه النهضة من محض شعور الأهالى لقلنا ان الأمة أحست بالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتقها ، فقامت قومة واحدة لتنفض عن عاتقها غبار التقصير ، ولكنها نهضة صناعية جاءت من حث رجال الحكومة وحضهم عليها ، وهم لم يفعلوا ذلك من أنفسهم ، ولكن بايعاز من السلطة العالية المحتلة فى البلاد .

الصراع بين سعد زغلول وديقوب فى وزارة المعارف :

جاء تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كاحدى نتائج الحملة التى شنتها الحركة الوطنية على الاحتلال البريطانى عقب حادثة دنشواى ، فقد حاول الانجليز ارضاء الوطنيين بهذا التعيين ، وابعاد سعد زغلول عن مشروع الجامعة الأهلية .

وقد رحبت المؤيد بتعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف وأجرت حديثا صحفيا معه ، كما ناصرت سعد فى صراعه مع دنلوب مستشار وزارة المعارف حيث هاجمت دنلوب الذى « أخذ فى تدبير المكائد ودس الدسائس لعرقلة مساعى الناظر الجديد سعد زغلول ، الذى يريد صالح الأمة » .

وأكدت أن دنلوب قد قضى على آمال الكثيرين بسبب استبداده بشئون نظارة هى حياة الأمة ومصدر استقلالها ، وقد عمت الشكوى منه وشعر بها الكل من أمى الى متعلم قضى تحت نير استبداده سننى سجنه فى مواطن تجهيز أبناء الوطن لأعمال الحكومة التى لاتحتاج الى تفكير .

وتساءلت المؤيد أما آن للانجليز أن يعلموا أن جميع المصريين يعرفون عدم كفاءة دنلوب لمنصبه هذا بل لاقل المناصب العلمية ، وأنه خالى الوفاض الا من شهادة صغيرة بسيطة تعادل ما يعطى عندنا لفقهاء الكتاتيب ، وأنه شديد العداء لمصر والمصريين ، وان انجلترا لم توصم فى تاريخ احتلالها لمصر بمثل بقاء رجس هذه صفاته ، وجعله متصرفا فى أمة بأسرها ؟ .

المصريون والانجليز فى وظائف التدريس :

كان من نتائج سيطرة الانجليز على وزارة المعارف استخدام مدرسين انجليز يتقاضون مرتبات مرتفعة ، واضطهاد المدرسين المصريين الذين كانوا يتقاضون مرتبات ضئيلة ، ويلاقون معاملة سيئة مما جعل التدريس مهنة غير مرغوب فيها بالنسبة لمصريين ، وحد من التحاق الطلبة بمدارس المعلمين .

وقد هاجمت المؤيد استخدام الانجليز فى وظائف التدريس فى المدارس المصرية ، ووصفت المدرس الانجليزى بأنه جامد الاحساس غليظ القلب ، لا يبعث فى قلب المتعلم ميلا اليه ، وكثيرا ما يعامل الطلبة بقسوة ، ويتهجم بالطعن على أخلاقهم وتاريخهم ودينهم ، مما ينفر منه التلميذ ، ويبعث فى صدره ضيقا حتى يتمنى اليوم الذى يفارق فيه وجه أولئك المعلمين ، وكثير من المعلمين الانجليز لا يصلحون لتعليم العلوم التى خصصوا لها لأنهم ليسوا من متخرجى مدارس المعلمين فى انجلترا .

كما هاجمت المؤيد عملية اختيار المدرسين الانجليز للتدريس فى المدارس المصرية حيث قالت : ان نظارة المعارف لا تنظر الى جدارة المدرس الانجليزى ولا الى أهليته للقيام بها ، ان ترى من كان فى بلاده عسكريا أصبح مدرسا كيماويا ، ومن كان معماريا أصبح مدرسا قانونيا ، حتى وظائف الفقهاء لو كنت فى مصاف الوظائف ذات المرتبات السميئة العالية لعين لها نفر من الانجليز لتدريس علم الفقه والقرآن الكريم .

وكشفت المؤيد عما يعانىة المدرسون المصريون حيث بررت عدم اقبال الطلبة على مدارس المعلمين بأنهم يعرفون أنهم فى هذه المدرسة يقعون تحت سلطة دنلوب وأذنا به ، وأنهم عند حصولهم على الشهادة النهائية يقضون بقية حياتهم تحت هذه السلطة الدنلوبية ، حيث لا يتعدى مرتب الواحد منهم ١٥ جنيها فى النهاية العظمى ، ويقاسى أنواع العذاب فى الليل والنهار الى أن يشيب رأسه وينحنى ظهره ، وبالإضافة الى قلة المرتبات والرضا بالفقر طول العمر فإنه يعانى من استبداد دنلوب الذى يدحرجه بيديه كما يدحرج الكرة من الاسكندرية الى أسوان .

مشاركة الطلبة فى العمل السياسى :

اختلفت رؤية المؤيد لموضوع مشاركة الطلبة فى العمل السياسى تبعاً لمواقفها السياسية ، فقد دافعت عن هذه المشاركة خلال عمام ١٨٩٨ ، وهاجمت الانجليز الذين وضعوا مادة فى قانون نظارة المعارف تمنع الطلبة من الاشتراك فى أى احتفال أو مظاهرة أو اكتتاب ، وتعاقب أى تلميذ يشترك فى هذه الاعمال بالطرد من المدرسة .

وفسرت المؤيد وضع هذه المادة بأن الانجليز يريدون قتل العواطف الوطنية ، واعداد كل احساس شريف عند الناشئين ، واذا كان اساس التعليم فى المدارس هو قتل العواطف الوطنية ، فلماذا يامعاشر المصريين ترسلون أبناءكم الى مدارس الحكومة ؟ اتريدون أن يكونوا خداماً للانجليز ، وعبيداً لأعداء الوطن ؟

ولكن تغير موقف المؤيد من مشاركة الطلبة فى العمل السياسى خلال فترة الوفاق بين جورست وعباس ، حيث استنكرت قيام الطلبة بالمظاهرات ضد الاحتلال ، ومن أجل المطالبة بالدستور ، ونصحت الطلبة بأن يجعلوا اشتغالهم بالأمور السياسية مقصوراً على الاهتمام بها وتعرفها وأن يتجنبوا كل عمل له صلة مباشرة بالسياسة ، ووصفت هذه المظاهرات بأنها كالعمل على تخريب حصن المصالح الوطنية ، وأن انصراف التلاميذ الى التقدم فى العلوم التى يتلقونها هو الطريق الذى يجعل زمام المستقبل فى يد هذا الشباب ، وأن حل المسألة المصرية متوقف على هدوء المصريين وعدم تعقيدهم اياها بهذه المظاهرات .

الجامعة الأهلية :

دعا أحمد حافظ غوض ١٩٠٣ الى انشاء « مدرسة كلية » ، وفى عام ١٩٠٥ نشرت المؤيد مقالا بتوقيع (ز) دعا فيه الى تشييد

معهد علمى كبير تدرس فيه كل العلوم اللازمة لنهضة الأمم ، ويضاهى
أعظم كلية فى البلاد المتمدنة .

وبعد هذه الدعوة بشهر واحد أثار أحمد حافظ عوض مناقشة
حول أيهما أكثر افادة للامة ؟ مشروع الكتاتيب أم انشاء جامعة ؟
وطرح حافظ عوض سؤالاً طالب الجرائد بالبحث فيه هو هل الأنفع
للامة انشاء جامعة أم كتاتيب لا تعلم أبناء البلاد أكثر من القراءة
والكتابة ؟ .

وأعلن حافظ عوض رأيه فى المقال نفسه حيث أيد انشاء
الجامعة ويشير حسين فوزى النجار الى أن حافظ عوض - وهو من
رجال المعية - كان يكتب بايعاز من الخديو عباس ليكشف للرأى
العام حقيقة ما يرمى اليه كرومر من التوسع فى انشاء الكتاتيب .

وقد اشترك فى المناقشة عدد كبير من الكتاب ، فقد نشرت
المؤيد ١٥ مقالا طوال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٠٥ ، وفتحت
صفحاتها لمؤيدى مشروع الجامعة ومعارضيه ، وقد ركز مؤيدو
مشروع الجامعة على الربط بين هذا المشروع والاستقلال
والتقدم وأكد أحدهم أن حاجة المصريين للجامعة أكثر من حاجتهم
الى الاستقلال الذى ينشدونه لأن الاستقلال مع الجهل لا يفيد ،
والاستقلال لا يمكن أن يضيع فى وجود الجامعة ، وأن الجامعة هى
مصدر العلم الحقيقى الذى يعلى منزلة الأمة ، ويضعها فى منزلة
الأمم الغربية .

وطالب مؤيدو الجامعة الحكومة بأن تنفق من خزانتها على
انشاء الجامعة بعض ما أنفقته على خزان اسوان لأنه اذا كان فى
خزان اسوان حياة الزراعة ، فان فى الجامعة حياة النفوس وحياة
العمران .

كما طالبوا المصريين بأن يقوموا بإنشاء الجامعة بدون انتظار
تعضيد الحكومة لأنه متى أقمنا الجامعة فقد أقبل الاستقلال يطلبنا
بنفسه ، فهذه أمريكا لم تتحرر الا بعلمها وتمدنها .

وهاجم مؤيدو الجامعة مشروع الكتاتيب وسخروا منه مؤكدين
أن الهدف منه هو اطالة أمد الاحتلال .

كما عارض عدد من الكتاب مشروع الجامعة ، وايدوا مشروع
انشاء الكتاتيب مبررين ذلك بأن مشروع الكتاتيب له فوائد عامة
موافقة لظروف الزمان والمكان والسكان ، أما مشروع الجامعة فلم
تتهيا له الأمة بعد ، وإن من الضروري تعميم تربية الشعب ، وتنوير
ذهنه ليكون أفرادها في مستوى واحد من ادراك الحوادث اليومية ،
وإن مشروع الجامعة خطر كبير على الأمة لأنه يحصر التعليم في
فئة خاصة ، ويقسم الأمة الى قسمين كما في روسيا ، قسم متعلم
مثر وقسم جاهل فقير .

وقد حسمت جريدة المؤيد المناقشة بالدعوة الى الاستمرار في
مشروع الكتاتيب ، وتخصيص الأموال التي يقوم بجمعها العمد
ومشايع البلاد لمشروع الكتاتيب ، مع دعوة الأغنياء في العاصمة ،
ومدن الاقاليم الى الاجتماع وتأليف لجان لجمع التبرعات والاكتتاب
بالمال الكثير لإنشاء كلية جامعة يقصدها النابغون الذين تضيق
عليهم مدارس الحكومة العالية .

ولكن بالرغم من أن فكرة انشاء الجامعة كانت تراود عددا
كبيرا من الأذهان ، وكانت موضع اهتمام الناس ، فإن الفكرة لم
تخرج الى حيز الواقع إلا على يد مصطفى كامل الغمراوي عندما
نشر نداء في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ داعيسا لفكرة الجامعة مهييا

بالقادرين من الأمة التبرع لإنشاء الجامعة ، وقد تلقف الخديو عباس الدعوة ، فأوعز الى الشيخ على يوسف بأن يحمل الى صاحبها تأييده وتشجيعه ويطلب اليه الاستمرار فيها .

وقد نشرت المؤيد دعوة الغمراوي ووجهت له الشكر لأن صوته قد دل على حس شريف نتمنى أن يكون مثله موجودا عند كثيرين من أبناء القطر وكل صوت يعلو الآن بطلب انشاء الكلية هو صوت شريف ، وكل يد تمد لمساعدة هذا المشروع هي يد شريفة .

كما دعت المؤيد الى تكوين لجنة من المصريين المتعلمين للسفر الى أوروبا وأمريكا لدراسة الجامعات والكليات الموجودة بها حتى يتوصلوا بفضل المشاهدات الحسية الى نظام وترتيب الكلية المزمع انشاؤها في مصر ، وتكوين لجنة أخرى لجمع التبرعات لإنشاء الجامعة .

كما تابعت المؤيد نشر قوائم بأسماء المتبرعين لإنشاء الجامعة وقيمة التبرعات ، كما نشرت رسالة من حسين باشا السيوفى يقترح فيها ضم المبالغ التى جمعت لإنشاء شركة الجريدة الى مشروع الجامعة لأن البلاد أكثر حاجة الى انشاء الجامعة أما الجرائد السياسية فلدينا منها عدد كاف لحاجة البلاد .

وقد استخدمت المؤيد أسلوب الاستمالات العاطفية لحث الناس على التبرع لإنشاء الجامعة ، وطالبت أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بأن ينهضوا مع الناهضين ، أو فى مقدمتهم لمشروع الجامعة المصرية الذى هو أقوى أساس يوضع لترقية مستقبل مصر ترقية صحيحة بالعلوم الناضجة والآداب العالية ، فان حاجة الأمة الى التعليم العالى بمعناه الصحيح كبيرة .

وضرورية إلى حد أنه يجب على كل مصري أن يسعى لها ، وإذا كان نواب الأمة قد تبرعوا من قبل بالمئات والالوف من الجذبهات لإنشاء جريدة - تقصد جريدة « الجريدة » - غيرة منهم على منفعة الأمة من باب الصحافة والناس في ذلك مختلفون ، فلايكن تبرعهم أضعاف ذلك الجامعة التي لم يختلف اثنان في عظيم نفعها للأمة

وقالت المؤيد ان مصطفى كامل الغمراوي قد اختار دار جريدة المؤيد لاجتماع المكتتبين لإنشاء الجامعة ، ولكننا رأينا تجنبنا لسخافات المناظرات الشخصية في الصحافة أن يكون الاجتماع في منزل سعد زغلول . .

كما أكدت المؤيد أن جميع سكان القطر قد استقبلوا الدعوة لإنشاء الجامعة بالابتهاج والسرور لا فرق في ذلك بين المسلم وغير المسلم ، لأن وجود جامعة علمية محضة توجد علماء في الفنون العالية هو عمل نافع لكل سكان القطر .

وطالبت المؤيد عدلى يكن مدير الأوقاف العمومية بتحويل ايرادات الأوقاف غير المحددة بقيود الى مشروع الجامعة ، كما طالب مرقص فهمى على صفحات المؤيد جميع البطريكخانات بتقديم ما تستطيع تقديمه لهذا العمل الكبير .

كما تابعت المؤيد نشر أخبار اللجان المشكلة لجمع التبرعات ، واللجنة التحضيرية لمشروع الجامعة ، بالاضافة الى نشر قوائم بأسماء المتبرعين ، وقيمة التبرعات .

ودعت المؤيد الى اتحاد الأحزاب وزعماء الأمة وقادة افكارها من أجل مشروع الجامعة لأنه اسى المشروعات الوطنية النافعة ،

ولأنه » اذا كانت الأحزاب ترغب فى العمل الخالص لنيل الدستور
بكامل أجزائه فيجب أن تعمل من أجل انشاء الجامعة « .

واستمرت فى استخدام أسلوب الاستمالات العاطفية فى
محاولة كسب التأييد الجماهيرى لهذا المشروع ، وتأكيد أن
المدنية الحديثة فى أوروبا قد بنيت بأيدي رجال الجامعات ، فلا
يتبقى لنا أن نطمح فى رقى أو رفعة نبلغ بها منزلة أوروبا الا
بالجامعة .

وقد تفاخرت المؤيد بأنها كانت - كما تقول - أول مجاهد جاهد
فى سبيل الجامعة ، وأول منتصر فى معركة ذلك الجهاد العظيم .



المبحث الثانى

المؤيد وقضية تحرير المرأة

بدأ اهتمام جريدة المؤيد بقضية تحرير المرأة منذ عام ١٨٩٥ حيث نشرت مقالا لحسن باشا محمود دعا فيه الى تعليم البنات القراءة والكتابة والصنائع والحرف لأن النساء هن مدبرات المنازل وعليهن تربية الاطفال ولذلك كان التعليم لهن من الأمور اللازمة المؤدية الى حسن التربية .

وأكد حسن باشا محمود أن الشريعة الاسلامية لاتمنع من الوصول الى هذه الغاية التى عليها مدار عمار البلاد ، وكل عاقل يعلم أن التربية الأولى للاطفال ليست الا بمعرفة الامهات ، فإذا لم تكن الأم عاقلة متمتعة بالتعليم متحلية بالاداب والدين ، فإنها لا تجسن تربية اولادها ، فمعرفة الأم هى أول سبب لارتقاء عقول اولادها ، واهتدائهم الى السبيل المستقيم ، وتعليمهم فى سن الطفولة ما ينفعهم دينا ودنيا ، بالاضافة الى أن لتعليم البنات أهمية فى حسن المعيشة .

ورغم ذلك فإن البداية الحقيقية لطرح قضية تحرير المرأة هي نشر جريدة المؤيد لمجموعة من المقالات التي كتبها قاسم أمين في مارس ١٨٩٩ ثم جمعها بعد ذلك في كتاب بعنوان « تحرير المرأة » وقد أثارت المقالات التي نشرتها المؤيد اهتمام الكثيرين من قراء الجريدة ، ومحررى الجرائد الأخرى في ذلك الوقت ، لكن الاهتمام الحقيقي بما كتبه قاسم أمين في قضية تحرير المرأة لم يبدأ فعلا إلا بعد صدور الكتاب .

وقد رحبت المؤيد بصدور كتاب « تحرير المرأة » ووصفته بأنه كتاب جليل تناول فيه العالم المفضل قاسم أمين أهم مواضيع الهيئة الاجتماعية المصرية بوجه خاص والاسلامية بوجه عام ، وأنه مثل فيه حال المرأة المسلمة أوضح تمثيل مبينا أن حالة الجهالة السيئة التي صارت من مميزاتاها هي السبب الأول في تأخر العالم الاسلامى الحاضر ، وتوقعت المؤيد أن يكون ظهور هذا الكتاب مصدر تغير عظيم في أفكار الأمة ينشأ عنه فيما بعد تغير عظيم في أخلاقها .

ومع ذلك فقد أشارت الى أن موضوع الكتاب في أقصى درجة من الأهمية ولا يبعد أن يكون فيه شيء من الخطأ يحتاج الى النقد ، ومبادلة البحث توصلا الى الحقيقة التي هي ضالة العقلاء وأساس الإصلاح في كل مقصد .

وقد فتحت المؤيد صفحاتها للمؤيدين والمعارضين للكتساب ، متخذة طابع الحياد في البداية ، الا أنه - بعد فترة قصيرة - زادت عدد المقالات التي تنتقد الكتاب على صفحات المؤيد ، ويرجع ذلك الى سخط الخديو عباس على الكتاب ومؤلفه الذى ظهر في رفضه لقبول الكتاب عندما أهده له قاسم أمين تعبيرا عن رفضه لمحتوى

الكتاب ، والأمر الذى أصدره بمنع قاسم أمين من دخول قصر عابدين رغم مكانته المرموقة فى القضاء .

ويؤكد مختار التهامي أن على يوسف كان من المؤيدين لحركة تحرير المرأة ، فهو الذى سمح أصلاً بنشر مقالات تحرير المرأة على صفحات المؤيد قبل أن تجمع فى كتاب ولا شك أنه كان يدرك ما سوف تثيره تلك المقالات من حوار وجدل بين قادة الراى العام المصرى .

ويؤيد الباحث هذا الراى مضيفاً الى المبررات السابقة أن على يوسف كان على علاقة وثيقة بالشيخ محمد عبده وعدد من تلاميذه وبخاصة سعد زغلول وبناتالى فمن المحتمل أن تكون هناك علاقة وثيقة بينه وبين قاسم أمين لاسيما اذا أخذنا فى الاعتبار أن قاسم أمين قد نشر على صفحات جريدة المؤيد عدداً من مقالاته ابتداء من عام ١٨٩٧ .

ولكن علاقة على يوسف بالخديو عباس التى جعلته يبتعد الى حد ما عن جماعة الشيخ محمد عبده دون أن يعاديه أو يتخاصم معها دفعته الى أن يفسح صفحات جريدته لمعارضى كتاب تحرير المرأة .

ويبدو أن موقفه هذا هو الذى دفع قاسم أمين وجماعة الشيخ محمد عبده الى التخلّى عنه خلال قضية الزوجية ، حيث انه لم يظهر أى مقال لقاسم أمين فى الدفاع عن على يوسف خلال هذه القضية بالرغم من أنها كانت فرصة للدفاع عن حق المرأة فى تزويج نفسها كواحد من أهم حقوقها ، ولم يشذ عن ذلك من جماعة الامام

محمد عبده سوى الشيخ رشيد رضا الذى اتجه فى مجلته « المنار »
الى تفنيد مفهوم الكفاءة فى الاسلام .

وقد ركز مؤيدو كتاب تحرير المرأة على مدح الكتاب ومؤلفه ،
والدفاع عن تعليم المرأة ، لكن بعض هؤلاء المؤيدين قد دافع فى
الوقت نفسه عن الحجاب ، ومن بين هؤلاء عبد القادر حمزة ومحمد
فريد وجدى فرغم أن عبد القادر حمزة قد اعتبر أن قاسم أمين
وكتابه « دليل على أن فى مصر من النابغين الأذكياء من يضمن لنا
أنها تسير فى طريق الأمم المتقدمة الا أنه دافع عن الحجاب » لأنه
صار من آداب المرأة التى يلزمها التحلى بها وأن المرأة التى تخلع
الحجاب لا تريد بذلك سوى السير فى طريق الفتنة ، وأنه لا شيء
من الاستبداد فى الحجاب ، وأنه ما وجد الا لصيانتها من شوائب
النزعات الشيطانية .

لكنه دافع عن تعليم المرأة مؤكدا أن الجهل قد ضرب أطنابه
فى نساءنا فشبين وعشن جاهلات لا يعرفن من الدنيا سوى الأكل
والنوم ، فساءت بذلك حالتهم وحال من يعاشرن حتى أصبحن عالة
على الرجال ، وثقلا من أثقال الحياة ، وتبع ذلك أن جهلن حقوقهن ،
فظلمهن الرجال واستبدوا بحقهن ، وهن غافلات يحسبن ذلك من
الواجبات ، وقد يظن كثير من الناس أن العلة فى هذا الحجاب ، ولكن
هذا الظن فاسد إذ لاعلة سوى الجهل ، فإذا جاء يوم تعلمت فيه
نساؤنا ، وتربين التربية الحققة عرفن حقوقهن ، عرف لهن الأزواج
قدرهن ، فامتنع بذلك الاستبداد ، وحل محله صفاء المعاملة ، وحسن
الائتلاف ، ويومئذ يظهر جليا أن الحجاب من ضروريات الكمال التى
لا ضرر فيها .

كما أكد محمد فريد وجدى أنه لم يظهر فى عالم المطبوعات العربية كتاب له من الأهمية والتأثير مالهذا الكتاب الجليل الذى يسمى تحرير المرأة ، ويشهد كل سطر فيه بإخلاص كاتبه ورغبته فى خير بلاده ويبعد نظره فى الأشياء .

لكنه هاجم فكرة المساواة بين الرجل والمرأة مبررا ذلك بأن المرأة أضعف من الرجل جسما وإدراكا ، أما جسما فلكونها معرضة للموازم الأنوثة ، وهى أمراض تهدد القوى وتضعف البنية بشهادة الأطباء ، وأما إدراكا فلكونها بحكم وظيفتها من تدير المنزل وتربية أطفالها غير معرضة لمناسىء تنمية القوة الإدراكية فتكون النتيجة اللازمة لكل هذه المقدمات أن المرأة لا تساوى الرجل فى كل حيثية إنسانية ، وبناء على هذا يجب أن يكون الرجل صاحب السيطرة المطلقة عليها إذ لا سبيل لمعارضة أحكام الطبيعة بالاقاويل ، ولكن ذلك كله لا يمنع من مطالبة الرجل بالاعتدال فى تلك السيطرة ، وإعطاء المرأة حقوقها فى حدودها المعتدلة المحقة لا فى القاء حبلها على غاربها وتركها وشأنها تحت مؤثرات الحياة المدنية التى كثيرا ما فتنت العباد والزهاد .

وقد ركز مؤيدو قاسم أمين على أن تحرير المرأة من أهم أسباب تقدم الدول الغربية وأمريكا ، وأن تأخر الدول الشرقية يرجع الى أن النصف أو الثلثين من مواطنى هذه الدول عالة على الباقي لا يعمل شيئا يستفاد منه . كما ارتبط دفاع المؤيدين بنظرة قاسم أمين وذوى الثقافة الغربية من المصريين الى تحرير المرأة باعتباره جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان على النحو الذى أقرته الثورة الفرنسية ، حيث قامت دعوة قاسم أمين - ودفاع مؤيديه - من الناحية الانسانية على احترام حقوق الانسان وفى مقدمتها الحرية

والمساواة والاخاء ، ومن الناحية التاريخية الاجتماعية على انتشار
الفكرة الديمقراطية •

أما معارضو تحرير المرأة فقد اتجهوا مباشرة الى الشريعة
الاسلامية دون النظر الى القضية من ناحية الحريات السياسية ،
وكان أبرزهم هو الشيخ محمد حسن البولاقى الذى نشرت المؤيد
جزءا كبيرا من الكتاب الذى ألفه فى الرد على كتاب قاسم أمين
بعنوان « أنيس الجليس عما فى تحرير المرأة من التلبيس » وقد اتهم
فيه قاسم أمين بأنه جاهل بالعلوم الشرعية ، ودافع فيه عن
الحجاب وعن تعدد الزوجات مقدما أدلة فقهية على ذلك •

ويبدو أن محمد فريد وجدى الذى دافع عن الكتاب فى البداية
قد اتجه الى الجانب المعارض بعد ذلك حيث نشرت له المؤيد عددا
من المقالات بعنوان « رأى الطبيعة فى مسألة المرأة » حذر فيها من
السير بالمرأة المصرية فى الطريق الذى سلكته المرأة الاوربية لأن ذلك
من التقليد المضر الذى يزيد من أحوالنا فسادا •

ويكشف ذلك بوضوح عن تحول موقف المؤيد من كتاب تحرير
المرأة باعتبار أن محمد فريد وجدى كان واحدا من أبرز كتابها فى
تلك الفترة •

وإذا كانت المؤيد قد نشرت مقالات قاسم أمين قبل أن يجمعها
فى كتاب تحرير المرأة ، وسمحت بنشر بعض المقالات المؤيدة للكتاب
فى الفترة التالية لصدوره مباشرة ، فإن الأمر قد اختلف تماما
عندما أصدر قاسم أمين كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى عام
١٩٠١ ، فلم تنشر أى مقال يؤيد تحرير المرأة فى حين قامت بنشر

ترجمة كتاب ألفه الشيخ جمال الدين أفندى قاضى قضاة مصر
باللغة التركية بعنوان « الاحتجاب » قدم فيه الكثير من الأدلة الفقهية
على ضرورة الحجاب .

كما نشرت بعض مقتطفات من كتاب آخر ألفه محمد طلعت
حرب بعنوان « فصل الخطاب فى المرأة والحجاب » لكنها اعترضت
على عنوان الكتاب مبررة ذلك بأن موضوع تحرير المرأة من حيث
هو اجتماعى مدنى لا يزال فى دائرة البحث ، وقالت ان طلعت حرب
قد اقتطف معظم أدلته وردوده من كتاب ألفه قاسم أمين عام ١٨٩٤
بالفرنسية ردا على الدوق داركور ، ودافع فيه عن الحجاب واعتبره
فضيلة ولازما لتكوين عائلة ذات عرض وآداب ، ولكن لا يوجد من
يقول ان كل ما يقوله الانسان فى زمن يجب أن يلزمه فى كل زمن
خطأ كان ذلك أم صوابا وعلى ذلك ففى استطاعة قاسم أمين أن يقول
ردا على ماجاء فى فصل الخطاب كنت مخطئا ، والآن جئت أقول
ما اعتقده صوابا .

ولا يمكن اعتبار ذلك دفاعا عن قاسم أمين ، ولكنه كان اعتراضا
على قفل باب المناقشة فى الموضوع .

وقد التزمت المؤيد حتى عام ١٩١٥ بالدفاع عن الحجاب
والتحذير من ظاهرة السفور التى بدأت - فى رأيها - تتفشى فى
المجتمع المصرى . حتى أصبحت المرأة فى الطريق مثارا للاغراء
وسببا من أسباب الفساد الاجتماعى وصورة مكبرة تشف عن حياة
كلها تبرج وتطرف وخروج عن جادة الكمال المطلوب والفضيلة
المرغوب فيها ، فهى فى حاجة كبرى الى محاربتها ومقاومتها من
الرجال أولى الحزم والعزم والرأى الصحيح فيما تذهب اليه من

التطرف في التبرج والزينة على حال تأبأها الكرامة ، وينكرها العقل .

ودعت المؤيد كل الرجال لمقاومة « تطرف المرأة في الزينة والتبرج » .

وقد كشفت « باحثة البادية » عن سر تمسك الحركة الوطنية في تلك الفترة بالحجاب ، وأن ذلك كان رغبة في الحفاظ على الهوية القومية ، ورفضاً للنموذج الغربي حيث أكدت أننا يجب أن نعمل على حفظ قوميتنا ، وتقوية روح الاستقلال فينا ، وفي الأجيال القادمة من أولادنا إذا أردنا أن نكون أمة بالمعنى الصحيح ، ولذلك يتحتم علينا ألا نقتبس من المدنية الأوربية إلا الضروري النافع بعد تمصيره حتى يكون ملائماً لعاداتنا وطبيعة بلادنا ، ولايجوز في عرف الشرف والاستقلال أن نندمج في الغرب ، ونلشى ما بقى لنا من القوة الضعيفة أمام قوته المكتسحة الهائلة .

ومن هذا المنطلق دافعت باحثة البادية عن الحجاب في خمس مقالات نشرتها المؤيد في أبريل ١٩١٠ .

وإذا كانت المؤيد قد اتخذت موقفاً محافظاً بوجه عام فيما يختص بمسألة الحجاب ، فإنها قد أعطت اهتماماً كبيراً لمسألة تعليم المرأة ودافعت عنه حيث أكدت أن الأمة في حاجة كبرى إلى تهذيب النساء وتعليمهن وتربيتهن التربوية التي تؤهلن لانقاذ الأمة من عثرتها ، واعانتها في نهضتها ، أما إذا حاولت الأمة أن يكون تقدمها برجالها وحدهم كانت كالرجل المصاب بشلل في نصفه الأسفل ثم يحاول النهوض فالحشي .

وأرجعت المؤيد ما تعانيه المرأة من جهل وتخلف الى اهمال
شأن التعليم وليس الى الحجاب ، ووجهت اللوم الى الأغنياء الذين
أتاهم الله كنوز الذهب والفضة ، ولو أنهم اعتنوا بتشديد المدارس
والمعاهد ونشر العلوم والمعارف لرفعوا نساء الشرق ورجاله الى
ذرى العلم وسماء العرفان ، ولكنهم نسوا هذا الواجب المقدس أو
تناسوه ، وكان الأحرى بهؤلاء الذين يدعون خطأ أو مكابرة أن
الحجاب هو العقبة الكؤود فى سبيل تعليم المرأة أن يستنفروا عواطف
أولئك الأغنياء ، ويستلينوا قلوبهم ، ويستنهضوا همهم لبذل شيء
من هذه الكنوز المدفونة ، والأموال المخزونة فيما يؤدى الى رقى
المرأة ، وخروجها من ظلمة الجهالة الى نور العلم بدلا من المطالبة
باخراجها من خدر صيانتها وعز حجابها .

واستمرت المؤيد فى مطالبتها للأغنياء بتأسيس مدارس لتعليم
الفتيات مستخدمة فى ذلك أسلوب الاستمالات العاطفية فى بعض
الأحيان ، فالأمة التى تقصر العلم على الذكور تفقد قوتها ، ويكون
مثلا مثل سفينة اجتمع راكبوها فى احدى جنباتها فأختل توازنها
وقد تسلطت عليها العواصف والأمواج ففاضت بمن فيها ، فيا أيها
المصلحون هذه أمتكم قد انحطت فيها المرأة أكثر من كل شيء ، فمدوا
أيديكم الى البنات وانتشلوا العائلة من وهدة سقوطها ، وإن رجال
الأمة المصرية الحاضرة مسئولون أمام أمة الغد عن اهمالهم فى
تهذيب المرأة المصرية وتعليمها بنسبة ما لنا من الأمانى الوطنية ،
وما نرتجيه لوطننا العزيز من الرفعة ، لاسيما أن منزلة الرجل
الشرقى فى أسرته هى فوق منزلة السيد ، ولهذا فهو يتحمل مسئولية
لا حد لها على بقاء بناته وزوجته فى ظلام حالك أو نور خادع
والجناية بذلك أكبر جناية على مصلحة الأمة .

واكدت المؤيد ان التعليم بالنسبة للمرأة حق من حقوقها الطبيعية التى لا يجوز التفريط فى شأنها ، فلا فرق بينها وبين الصبى من حيث قابلية التعليم .

اما قضية عمل المرأة فلم تنل اى اهتمام من الجريدة خلال الفترة من ١٩٠١ الى ١٩١٥ ، اذ لم تنشر خلالها سوى مقال واحد يتناول هذه القضية اعتبرت فيه ان عمل المرأة هو الأساس الذى يبنى عليه مستقبل الأمة ، والذى يرتكز عليه حاضرها ، وأن عدم خروج المرأة للعمل هو السبب فى انحطاط المصريين وتأخرهم .



المبحث الثالث

المؤيد والاصلاح الاقتصادى

واجهت مصر قبل الاحتلال العسكرى الانجليزى غزوا اقتصاديا اوروبيا تضاعفت قوته مع بداية الاحتلال الذى قام بتحويل البلاد الى سوق للرأسمالية الأوربية ، وقد تنبه الوطنيون لخطر تزايد رأس المال الاجنبى فى مصر ورغم تركيز المؤيد فى الفترة من ١٨٩٠ حتى عام ١٩٠٠ - وهى الفترة التى كانت فيها لسانا لتحالف القوى الوطنية - على محاربة الاحتلال العسكرى ، فانها أيضا قد أشارت الى خطر الاحتلال الاقتصادى محذرة من تدفق تيار المال البريطانى على ايدى الشركات الانجليزية التى تستثمر أموالها بدقة ، وأنه اذا لم يتوقف هذا التيار ، فان السياسة الاستعمارية البريطانية سوف تستولى على مرافق مصر ومنافعها ، ويصبح أهلها عالة فى الوجود أولى بهم الموت والفناء من الحياة والبقاء .

وقد اتبعت المؤيد عدة وسائل فى مواجهة الغزو الاقتصادى الأوروبى هى :

١ - تشجيع الصناعات الوطنية :

وقد أبدت المؤيد اهتماما كبيرا بالصناعة الوطنية منذ عام ١٨٩٢ حيث أشارت الى أن الصناعات الوطنية التقليدية كالمنسوجات الاخميمية والمحلاوية قد بدأت تضمحل وتتشظى ، ويجب على الأغنياء الوطنيين الأخذ بناصر هذه الصناعات ، كما طالبت الحكومة بالمساعدة على نهضة الصناعات الوطنية .

كما وجهت اللوم للحكومة على اهمالها فى تحصيل جمارك على واردات أوروبا الصناعية ، وطالبت برفع التعريفة الجمركية على مصنوعات أوروبا التى يمكن الاستغناء عنها بما يصنع فى مصر حماية للصناعة الوطنية .

واستخدمت المؤيد المشاعر الدينية فى الحث على تنمية الصناعات الوطنية مؤكدة أن ذلك واجب دينى وأن الصناعات من فروض الكفايات التى تعذب الأمة كلها اذا لم يقوم جماعة منها بعملها ، وأن من قام باحياء صناعة ، أو اختراع آلة ، أو تأسيس شركة صناعية ، أو بناء مدرسة تخصص للصنائع ، فله بحكم الشريعة اجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ، ويكون هذا العامل من أعظم المجاهدين فى الأمة ، وأن احياء الصناعات والاشتغال بها فى هذا الزمان من أعظم القربات الى الله .

وقد ظلت المؤيد تؤكد على أهمية دور الحكومة فى حماية الصناعات الوطنية ، وتحميلها مسئولية تخلف هذه الصناعات ، وهزيمة المصرى أمام الأجنبى ، فالمصرى تنتظره الهزيمة فى المعركة الاقتصادية مع الأجنبى ، وهو قليل الهمة عديم الابتكار والسبب فى ذلك أنه كان محكوما أجيالا طويلة بحكام مستبدين أضعفوا فيه روح

الحياة حتى صيره كآلة الصماء ، فواجب على الحكومة تجاه هذه الحالة المحزنة أن تأخذ بيد الوطنى وتجعله فى مركز يسمح له بالدفاع عن حقوقه لا أن تدعه أمام عدو تتوافر فيه شروط الانتصار .

كما هاجمت المؤيد الانجليز الذين يعملون لتحطيم الصناعة الوطنية ليجعلوا من مصر شونة للانكشير ، كما أشارت الى خطورة اعتماد مصر على القطن كغلة أساسية لأنها بذلك تكون مستعبدة للغير عرضة لكل الطوارئ ، وتصبح ثروتها معلقة على أسعار القطن ، وطالبت بأن تقوم مصر بتصنيع القطن ، كما طالبت بإنشاء مصنع للطرايش منتهزة فرصة مقاطعة المصريين لبضائع النمسا بسبب معاداتها للدولة العلية ، كما نشرت قوائم التبرعات لإنشاء هذا المصنع .

ودعت المؤيد الى تأسيس الشركات والنقابات الصناعية لشد أزر الصناع المصريين ، وتربيتهم على العمل النافع من حيث الاجادة فى الصناعة بما يوافق العصر ، فقد أوشكت ثروة البلاد أن تذهب الى أيدي أولئك الأجانب ونحن غافلون .

كما دعت المصريين الى مقاطعة البضائع الأجنبية ، لأن الأجنبى يريد أن يجرد المصرى من أمواله وثروته ، ويكون هو صاحب الأموال فى البلاد ، والمصرى خادم عنده ، ولذلك يجب على كل شخص تجرى فى عروقه نقطة من ماء النيل أن يذكر أن الصناعة الوطنية تحتاج الى العناية بها حتى تنشط من عقالها .

واعتبرت المؤيد أن الأخذ بيد الصناعة الوطنية والعمل لتحسينها بتشجيع الصناع الوطنيين بكل الوسائل ، وتفضيلها على وارد الخارج مهما كان هو من أهم الوسائل الموصلة الى الاستقلال .

وقد أدركت المؤيد أن الاستقلال السياسى لابد أن يدعمه استقلال اقتصادى ولذلك ظلت تؤكد على الترابط بينهما مطالبة المصريين بأن يبرهنوا على جدارتهم لحكم أنفسهم بأنفسهم وذلك لا يكون الا بتشجيع الصناعة الوطنية ، وطالبت كل وطنى بأن يؤيد الصناعة الوطنية ، ويعضدها جاعلا شرف بلاده فى ذلك نصب عينيه فان فى الصناعة الوطنية شرفا لا يضاهيه شرف آخر ثم انه من جهة أخرى يؤيد حججنا فى أننا وصلنا الى درجة من الرقى لاتسمح لأجنبى أن يقف دون مطالبنا السياسية التى لايمكن التسليم بها من المغتصبين لها الا باقامة الأدلة المحسوسة على استغنائنا عنهم .

كما طالب أحمد أمين جميع المصريين بشراء المصنوعات المصرية حتى لو كانت ذات ثمن مرتفع ، لأن أموالنا لا تذهب الى أيدي الأجانب بل تظل فى أيدينا .

وطالبت المؤيد الاغنياء بانشاء المشروعات الصناعية خاصة صناعات الغزل والنسيج والورق والزجاج والبلور ، وذلك لاستيعاب الكثير من المصريين الذين يعانون من البطالة .

٢ - الدعوة لتشجيع التجارة الوطنية :

نشرت المؤيد فى عام ١٨٩٧ سلسلة مقالات لقاسم أمين بعنوان « أسباب ونتائج » أشار فيها الى أن من أسباب فقر المصريين وتخلفهم احتقارهم للتجارة ، وطالب المصريين بهجر الوظائف الحكومية والعمل بالتجارة لأنها « علم الثروة الحقيقى » .

ودعت المؤيد المصريين الى الامتناع عن الشراء من التجار الأجانب وذهبت الى اعتبار من يشتري صنفا من تاجر أجنبى يتوافر لدى تاجر مصرى جائنا لوطنه ، وأن خيانتة لوطنه لاتقل عن خيانة

الموظف الصغير الذى تحركه عوامل السياسة الأجنبية ، وبررت
المؤيد ذلك بأن أهم فروع التجارة وأكثرها رواجاً هي الآن بين أيدي
الأجانب ، وإذا استمر المصريون فى هذا الطريق التعس ، فأننا
نخاف أن يأتى وقت تكون فيه أراضينا وأموالنا بين أيدي الأجانب
فنصبح كهنود أمريكا الذين يتلاشون شيئاً فشيئاً .

كما أكدت المؤيد أن شراء السلع الأجنبية من التجار الأجانب
يتناقى مع الوطنية فإذا كان غرض الاستعمار أن تكون بلادنا سوقاً
لسلعهم ، فهل من العقل والوطنية أن نشترى بضائعهم من هنا وهناك
ليأخذوا منا ربحين ربحاً للمعامل فى أوروبا وربحاً لفقرائهم الذين
يفدون على بلادنا ، وهم لا يملكون قوت يومهم ، ثم يأخذون فى
الاثراء ، ويعاملوننا معاملة الغنم ونحن أصحاب البلاد ، وإذا ظللنا
لا نعرف إلا حانوت الأجنبى مكاناً للحصول على حاجتنا فالمال أن
تزل ثروة البلاد من أيدينا ، ونكون ضد أمانى بلادنا .

ودعت المؤيد الى تكوين جمعية لتشجيع التجارة الوطنية ،
وعمل كل الوسائل لترويجها والترغيب فيها بأن يلبس أعضاؤها كل
ملابسهم منها ليكونوا مثالا حياً للذى يريد أن يعمل ولا يجد
الوسيلة .

وناشدت العقلاء والكتاب والمفكرين باسم الأمة أن ينقذوا
البلاد من سيل تجارة أوروبا الجارف بتنشيط التجار الوطنيين
والاقبال على شراء بضائعهم .

واعتبرت المؤيد أن تشجيع التجارة الوطنية إحدى الطرق
الموصلة للاستقلال ، ودعت الى أن يزاحم المصريون الأجانب فى هذا
المجال ، وأبدت أسفها لعدم وجود مدرسة واحدة فى مصر تقوم

بتعليم هذا الفن الحيوى ، ولو راجع أغنياؤنا ذواتهم أوجدوا من أوليات واجباتهم انشاء المدارس التجارية وارسال البعثات الى أوروبا لاعداد معلمين لهذه المدارس .

٣ - الدعوة لانشاء بنك وطنى :

ظهرت الدعوة لانشاء بنك وطنى خلال الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد فى عام ١٩٠٧ ، وما ترتب عليها من نزاع البنوك العقارية للمكية أطيان المدينين الذين عجزوا عن سداد ديونهم ، فتعالت الأصوات بالمناداة بتأسيس بنك وطنى لانقاذ البلاد من سيطرة رأس المال الأجنبى .

وقد أفسحت المؤيد صفحاتها لطلعت حرب الذى كتب عدة مقالات فى عام ١٩٠٧ أوضح فيها أهمية انشاء هذا البنك الوطنى ، فقد أصيب الغنى والفقير بالنوازل المالية التى استحوذت على القطر فاثقلت الكواهل ، وأحنت الظهور ، وغلت الأيدى بما كاد يوهن قوى البلاد ، ومعلوم أن المال أساس الاستقلال ، وقوام المدنية والارتقاء ، وهو يعزز قوة الأمة ويعلى شأنها ، فيجب أن ننهض الآن نهضة صادقة لانشاء بنك وطنى برأسمال وطنى وإدارة وطنية . ولا ريب أن دون ذلك عقبات كثيرة ، ولكن اجتماع الأمة على تأييد هذا المشروع الوطنى هو برهان واضح على أنها قد قطعت شوطا بعيدا فى سبيل الاستقلال ، وبلغت مبلغا عظيما من الارتقاء والكمال .

وأوضح طلعت حرب أن البنك المقترح سيكون بنكا للامة بأسرها ، فالأمة رابحة والمساهمون رابحون ، وممثل هذا البنك الوطنى يكون أدرى بمواطنيه من تاجر وصانع ومزارع فيتعامل

منهم ولا يجعلهم هدفًا لأطماع الماليين من الأجانب فتتحسن حالة الأمة من جهة ، وتشغل أموال المساهمين المكنوزة وتنمو من جهة أخرى .

وقال طلعت حرب ان الدول اذا أرادت ان تستأثر بالشعوب وتستعمر الممالك أنفذت فى ثلاثتها قوما من الماليين وشدت أزرهم حتى يؤسسوا البنوك والشركات المالية فيخضعوا الوطنيين بقوة أموالهم .

وتساءل : أيقال ان أمة عظيمة تقاعدت عن حماية زمارها المالى ، ودفع غارة المضاربين على قواها الحية ؟ ، أحقيقى أننا كما يقول الأعداء مستنيمون للمذلة عاجزون عن جنى ثمار المدنية وهى دانية القطوف لمن يريد لبلاده خيرا وفلاحا ؟ .

كما شارك عمر لطفى فى الدعوة الى انشاء بنك مصرى ، لكنه اشار الى امكانية مشاركة الأجانب فيه بأموالهم .

ولكن الدعوة لانشاء البنك قد توقفت حتى عام ١٩١١ عندما قررت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصرى تقديم توصية الى المؤتمر بانشاء البنك الوطنى برؤوس أموال مصرية خالصة .

وقد بدأت المؤيد فى مساندة هذه الدعوة مرة أخرى مبررة ذلك بأن تأسيس بنك وطنى يعود على الأمة بالفوائد العظيمة هو الطريق العملى الى الاستقلال والخلص من ريقة الاستعباد المالى أو الاحتلال .

كما ربطت الدعوة لانشاء بنك وطنى بدعوة الماليين للاتحاد وانشاء الغرف التجارية الوطنية حتى يمكنهم السيطرة على السوق

وانشاء شركات بأموال الأمة وعدم الدخول فى شركات أجنبية ،
والاجتهاد فى سداد الديون المصرية فى مواعيدها والتخلص منها
بكل الطرق .

وقد قاد طلعت حرب مرة أخرى هذه الدعوة بحيث أوضح أن
البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر قد نجحت نجاحا تاما وكسبت
مالا عظيما ، وكل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد
الى الخارج ، وعلى الرغم من ذلك فإن المكان لا يزال فسيحا بجانبها
لبنك مصرى له من الربح نصيب .

وقد ربط طلعت حرب دعوتها لانشاء بنك وطنى بدعوة اجتماعية
هدفها تحسين حال الفلاحين المصريين ، وتخليصهم من تحكم
المرابين الاجانب وقد واصلت المؤيد الدعوة لانشاء البنك الوطنى
حتى عام ١٩١٥ حيث أشارت الى أن البنوك الأجنبية قد استغلت
فرصة الحرب العالمية الأولى لتتنقل الأموال المودعة فيها الى دولها ،
وأصبح أصحابها عاجزين عن سحبها ، ولو كان لدينا بنك وطنى
لما نزلت بنا تلك النكبات ، ومصر تنادى الآن أبناءها لانشاء بنك
وطنى .

وقد عبرت المؤيد بذلك عن التغير الذى طرأ على الأفكار
الاقتصادية للبرجوازية الزراعية المصرية ، والذى جعلها تقتنع بأن
الأرض لم تعد - وحدها - تقدم مجال الاستثمار الأمثل لرؤوس
الأموال ، وأن الوقت قد حان للبحث عن مجالات جديدة للاستثمار .



الفصل السابع

المؤيد وقضايا الفكر القومي

واجهت الحركة الوطنية المصرية عقب الاحتلال البريطاني موقفا شديدا الصعوبة والتعقيد ، فقد أصبحت مصر واقعا تخضع للاحتلال البريطاني بينما تخضع اسميا لسيادة الدولة العثمانية ، وقد حكم هذا الوضع السياسى والهدف الرئيسى للحركة الوطنية الذى تمثل فى العمل على التخلص من السيطرة الاستعمارية ، نظرة الوطنيين لاشكالية الهوية .

ويمكن أن نلاحظ بوضوح تيارين فى الفكر القومى المصرى فى هذه الفترة بالإضافة الى تيار ثالث حاول التخفى فى بعض الأحيان ، وكشف عن نفسه فى أحيان أخرى ، وسوف نعالج موقف جريدة المؤيد من التيارات الثلاثة فى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول

الجامعة الإسلامية

غلب تيار الجامعة الإسلامية على الفكر القومي في مصر ، وسيطر على توجهات الحركة الوطنية حتى قيام ثورة ١٩١٩ وذلك للأسباب التالية :

١ - كان من الطبيعي ازاء تعرض العالم الاسلامي للاطماع الاستعمارية الاوربية ان تظهر فكرة الجامعة الاسلامية كقوة تجمع الشعوب التي تعتنق الاسلام لتواجه الغرب واطماعه .

٢ - تركيز الحركة الوطنية على مقاومة الاحتلال البريطاني باعتباره الهدف الرئيسي الذي يجب ان توجه من اجله كل الجهود وتتحدد من خلاله كل التحالفات ولذلك كان من الطبيعي ان يتطلع الوطنيون الى تأييد الدولة العثمانية ، وان يجدوا في دعوة الجامعة الإسلامية عامل دعم لهم في نضالهم ضد الاحتلال .

٣ - وجود عدد كبير من تلاميذ جمال الدين الافغانى بحاجة

الدعوة للجامعة الاسلامية ، بالاضافة الى تأثير الافغانى فى الفكر
المصرى .

٤ - تمسك الحركة الوطنية المصرية بأسلوب الكفاح السلمى
ومحاولة استغلال الأوضاع السياسية السائدة من حيث أن سيادة
الدولة العثمانية على مصر هى وسيلة للحيلولة بين انجلترا وعلان
حمايتها على مصر ، كما كانت مسألة مصر من الناحية الفقهية
الدولية تستدعى التمسك بالسيادة التركية الضعيفة من ناحية
المؤتمرات الدولية فهى اذن وسيلة لاثبات عدم شرعية الاحتلال
البريطانى .

٥ - رغبة الحركة الوطنية فى العمل داخل أكبر نطاق من
الشرعية ، ومن ثم نجد أن مصطفى كامل يتحالف مع الخديوى عباس
كما يتحالف مع السلطان العثمانى ، ويمثل الاثنان السلطة الشرعية
فى البلاد ، ومهما تكن ضالة هذه الشرعية فانها تكتسب أهمية
كبيرة فى مواجهة العدو الخارجى .

ويمكن القول بأن الدعوة الى الجامعة الاسلامية كانت وسيلة
للتحصن ضد الهجوم الاستعمارى ولواجهة الظروف التى تجمعت
فى البلاد العربية بخاصة وفى مصر بصورة أخص وفى البلاد
الاسلامية بعامه لتستثير فى قلوب المسلمين الدعوة الى التضامن
والتآلف والاتحاد تحت راية الدين الاسلامى ، الأمر الذى دفع
بكثير من رجال مصر ومفكرىها الى تبني هذه الدعوة أصلاً فى
التخلص من الاستعمار ، ودفعاً لمحاولاته الدائمة فى إضعاف
العصبية الاسلامية ، فهى اذن ليست اذابة وملاشاة للنزعة القومية
أو الوطنية وإنما إضعافاً لها وإخماداً من تقوية لهذه النزعة .

ولذلك كان من الطبيعي أن تؤيد جريدة المؤيد حركة الجامعة الإسلامية خاصة في الفترة التي لعبت فيها دور اللسان الناطق باسم تحالف القوى الوطنية ١٨٩٢ - ١٩٠٠ وحتى قبل تولي الخديو عباس حلمي وتكوين التحالف نجد أن المؤيد تعتبر أن الدولة العثمانية لا تزال تجمع بين الأمم الشرقية جمعا حقيقيا جعلت هذه الأمم بمنزلة دولة واحدة تبث فيها روح الحياكم الحقيقي الذي لا قوام لها إلا به ، ولا حياة إلا بتدبيره ورعايته التي تكفل لها كمال السعادة وتمام الرفاهية ، ولذلك وجب علينا القيام بما نستطيعه من فروض العبودية وتقديم التهاني لجلالة السلطان المعظم ومليكننا الجليل .

ورغم أن المؤيد خلال عام ١٨٩٠ قد اتجهت إلى إبراز أخبار الأسئلة التي يوجهها النواب الأحرار في البرلمان الانجليزي عن موعد جلاء الانجليز عن مصر خاصة المستر لايشير وقد امتدحت لايشير أكثر من مرة ، فإنها هاجمته بعنف عندما أيد ثورة أرمينيا على الدولة العلية متهمة إياه بالهرف والحمق ، وهددت بأنه إذا فاه المستر لايشير مرة أخرى بما يجرح مشاعر العثمانيين ، فإن الجامعة العثمانية على استعداد للتضحية بالنفس والنفيس ، كما نفت تهمة التعصب الديني التي رددتها الجرائد الانجليزية عن الدولة العلية خلال ثورة الأرمن مؤكدة أنه رغم أن الدولة العلية تضم الكثير من العقائد والمذاهب ، فإن التاريخ شاهد عدل على أن الكل تحت لواء هذه الجامعة سواء ، ولو كان فيها شيء من التعصب لكان أقرب ما يكون إلى الإسرائيليين .

كما أكدت على الارتباط بين مصر والدولة العلية فمصر - في نظرها - قطعة من أملاك الدولة العلية ، وهي تفضل ارتباط مصر بالدولة العلية على الاستقلال فالأمة المصرية ليست مستقلة في

حياتها السياسية ، وانما هي تابعة لكرسي الخلافة العثمانية ، ومن الغريب أن أغلب الأمم تحسب الاطلاق فى حياتها السياسية اشرف من التقييد مهما كان نوعه ، ولكن الأمة المصرية صارت فى ظروف تجعلها تعتبر اعظم فخر لها فى المحافظة على تلك الرابطة السياسية اذ بهذه الرابطة تستعين على بقاء المميزات المنوحة لها .

ومن ناحية أخرى فقد أكدت على أهمية مصر بالنسبة للدولة العثمانية ، فان الدولة العلية لم تنل مكانتها من العظمة الا بعد أن ارتبطت بها مصر وصارت ركنا من اهم أركانها ، وعمادا من أقوى أعمدتها التى شيد عليها بنيان هذه المملكة ، ومع ما نابها من ضربات الحوادث بعد ذلك فهى لاتزال منيعة الجانب عزيزة المال ، ولا تزال كذلك ما دامت مصر كبدا لها تقوم بجهاز الخدمة المدنية والدينية .

وقد أيدت جريدة المؤيد الدولة العثمانية خلال أزمة فرمان عام ١٨٩٢ وأشارت الى نوايا انجلترا فى اضعاف الرابطة بين مصر والدولة العلية ، وأنها تحاول أن تجعل الجامعة العثمانية اسما بلا معنى .

كما اتجهت الى الربط بين احتلال الانجليز لمصر ، وثورات الأرمن على الدولة العلية متهمة بريطانيا باثارة الاضطرابات ضد الدولة العلية لاجبارها على التنازل عن مصر ، وقد شارك مصطفى كامل فى هذه الخطة حيث أكد أن الانجليز هم الذين يثيرون الأرمن لأكراه السلطان على الاعتراف رسميا باجتلال مصر ، ولكن الانجليز لن يفلحوا فى ذلك لأن السلطان ينكر على نفسه صفتة كأمير للمؤمنين اذا اعترف لانجلترا بالبقاء فى مصر ، لأن مصر هى مركز

الاسلام ، ومفتاح مكة والمدينة ، وما اعطاء مصر لانجلترا الا بمثابة اعطاء للسلطة الدينية والدنيوية الى الملكة فيكتوريا .

وقد لوحث المؤيد بالثورة في وجه الانجليز اذا استمروا في تحريض الأرمن على تركيا حيث قالت : اذا كان الانجليز يبتغون حربا دينية ، فليعلنوها لنا حتى تسيل دماؤهم ودماؤنا لأننا نفضل الموت الأحمر دون رؤية تقويض أركان الخلافة .

وهذه هي أول مرة تلوح فيها المؤيد بالثورة في وجه الانجليز رغم أن الحركة الوطنية بكل تياراتها قد ظلت تؤكد على أنها ترفض الثورة كأسلوب لتحقيق الأهداف الوطنية ، وهي حقيقة توضح أهمية الدعوة للجامعة الاسلامية ، وأهدافها ومبرراتها ، وأنها كانت أسلوبا لمواجهة الأطماع الاستعمارية .

ولكن المؤيد في العام نفسه الذي لوحث فيه بالثورة على انجلترا من أجل الدولة العلية نجدها تهاجم اختلال الادارة العثمانية ، وزيادة عدد الموظفين الأجانب فيها ، وتبنت مطالب الأحزاب العثمانية البصرة في أحداث تغيير جذري في هيئة الحكومة العثمانية مبررة ذلك بأنه كلما ازداد التدخل الأجنبي في شئون الدولة العلية كثر الاختلال في أحكامها ونظمها .

كما ردت المؤيد على مراد الداغستاني الذي نشر رسالة في أوروبا باللغة الفرنسية طالب فيها الدول العظمى بالتدخل لاصلاح الادارة الداخلية في تركيا حيث قالت : ان هذه السياسة الخرقاء تذهب باستقلال الدولة العلية ، والدولة اذا فقدت استقلالها فقدت نفسها ، أما السلطان الذي تشكون منه ، فانه اذا كان ظالما فسيذهب يوما ما ، ويخلفه سلطان عادل ، ولكن الدولة اذا ذهبت فلن تعود أبدا .

وقد فهم السلطان مغزى عبارة المؤيد ، وقال : انه يحرض الأمة على شر تحريض ، وأصدر أمرا بمنع دخول المؤيد ولايات الدولة العثمانية .

ويرجع الباحث أن على يوسف كان يقصد بذلك اتهام السلطان عبد الحميد بالظلم ، وهو ما فهمه السلطان العثماني .

وقد دفع ذلك لويس عوض الى القول : ان المؤيد كان يهدف بحملاته على فساد الإدارة العثمانية الى تقويض مبدأ التبعية العثمانية ، وقد استفاد الانجليز من موقف المؤيد لأنه قوى فكرة مصر للمصريين ، وقوض هبة الدولة العثمانية في مصر مما دعم فكرة انسلاخ مصر عن الدولة العثمانية .

ويعارض الباحث هذا القول اذ أن النظرة الكلية لموقف المؤيد من الدولة العثمانية خلال هذه الفترة التي كانت فيها تنطق بلسان الحركة الوطنية بكل أجنحتها المتحالفة مع الخديو تؤكد بشكل عام تأييدها للدولة العثمانية ، ودفاعها عن الجامعة الاسلامية ، وقد سبق أن أوضحنا أن أول مرة تلوح فيها المؤيد بالثورة على الانجليز لم تكن من أجل القضية المصرية ، وإنما كانت من أجل الدفاع عن الدولة العثمانية .

ويعترف لويس عوض في الصفحة نفسها التي ساق فيها هذا القول : بأن المؤيد جريدة اسلامية تدعو الى الجامعة الاسلامية ، ولكن ليس بالضرورة داخل اطار الخلافة العثمانية .

والحقيقة أن الشيخ على يوسف قد أشار الى عدم ايمانه بالجامعة الاسلامية من الناحية السياسية ، ولكن يجب دراسة هذه

الإشارة في سياقها التاريخي ، ولذلك راعى الباحث التسلسل الزمني للأفكار المطروحة ، ودراسة الظروف التاريخية التي طرحت فيها هذه الأفكار إذ ارتبطت هذه الإشارة بظهور اتجاهات جديدة للشيخ على يوسف والخديويين فيما يختص بالقضية الوطنية كما أن المؤيد كانت في تلك الفترة تنطق بلسان تحالف القوى الوطنية الذي ضم مصطفى كامل والمجموعة التي شكلت فيما بعد الحزب الوطني ، وهو وجماعته أكثر التيارات الوطنية إيماناً بالجامعة الإسلامية ، وحتى إذا افترضنا أن على يوسف كان لا يؤمن بالجامعة الإسلامية من الناحية السياسية منذ بداية حياته ، فإن المؤيد قد أصبحت ملتزمة بمقتضى التحالف بأن تدافع عن الجامعة الإسلامية .

أما بالنسبة للحملة التي شنتها المؤيد على اختلال الإدارة العثمانية ، وأشارت إلى ظلم السلطان عبد الحميد في ردها على رسالة مراد الداغستاني فإنها قد قدمت لها بأن المؤيد لا يحيد عن الاخلاص في سبيل خدمة الدولة العلية ، ولا تضعف حوادث الأيام مهما تعاظمت عزمته في الدفاع عن حقوق السلطان الشرعية .

وإذا نظرنا إلى ما بعد هذه الحملة نجد أن المؤيد قد ناصرت الدولة العثمانية خلال الثورة اليونانية داعية المصريين إلى الاكتتاب تلبية لنداء الجامعة الإسلامية ، وطالبت بتشكيل لجان لجمع الاعانات في القاهرة والمدن الكبرى .

وأكدت المؤيد أن المصريين من الأمم التابعة لجلالة السلطان الأعظم تبعية سيادة سياسية وولاء مليء ، ويجب عليهم أن يظهروا ميلهم إلى جلالة متبوعهم الأعظم .

وخصصت المؤيد صفحتها الأولى خلال شهرى مارس وأبريل ١٨٩٧ لنشر أخبار الحرب بين الدولة العلية واليونان ، وخصصت

صفحتها الثالثة لنشر قوائم بأسماء المتبرعين للدولسة وقبعة هذه
التبرعات •

وقد تفاخرت بثقة الأمة بها التى جعلتها تؤدى بعض ما يجب
عليها لخدمة الدولة العلية فى هذه الظروف الحرجة ، فقد اكتتب
ما يزيد على ألف اسم فى قائمة هذه الجريدة للاعانة العسكرية •

كما طالبت بارسال بعض الفرق العسكرية المصرية الى ميادين
القتال لمحاربة أعداء الدولة •

وقد كشفت المؤيد عن الهدف من المحافظة على الروابط بين
مصر والدولة العثمانية حيث قالت : ان انجلترا تعمل على ترسيخ
سلطتها فى مصر بهدم نفوذ السلطان السنياسى ، ولذلك فان
المصريين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم قد فقهوا كنه عمل الانجليز
وقاوموا دسائسهم ، وهم اليوم أكثر تعلقا بسيادة الباب العالى
لأنهم يعلمون ان انجلترا ستضع حمايتها على وادى النيل متى لاح
لها ضعف الدولة العلية •

كما أكدت أنه ليس للمدين أى دخل أو أقل علاقة بمساعدة
المصريين للدولة العلية ، بل هى تعبير عن احساس وطنى شريف
اشترك فيه المسلم والقبطى من أبناء وادى النيل •

واعتبرت المؤيد أن هذه المساعدات التى قدمها المصريون
للدولة العلية مظهرة من الأمة المصرية بأسرها ضد الاحتلال
الانجليزى ، فالمصريون يعلمون أن كل دسائس انجلترا فى الشرق
ترمى الى امتلاك وادى النيل ، وأن الانجليز يعملون لتقسيم الدول
العثمانية لكى يأخذوا مصر وبلاد العرب ، ويفرضوا سيطرتهم على
الاسلام كله •

ويؤكد ذلك صحة تحليلنا السابق لتمسك الوطنيين المصريين بفكرة الجامعة الاسلامية ، وأنهم رأوا في المحافظة على تبعية مصر للدولة العثمانية أداة سياسية مهمة يرفعونها في وجه الاحتلال لاثبات عدم شرعية وجوده ، كما رأوا أن إنجلترا لن تستطيع اعلان حمايتها على مصر في ظل وجود هذه التبعية التي تضمنها المعاهدات الدولية ، ومن ثم يمكن اعتبار موقف الحركة الوطنية من التبعية للدولة العثمانية موقفا تكتيكيا ، وليس موقفا ثابتا ، كما أنه موقف يشترك فيه - كما تؤكد المؤيد - جميع المصريين المسلمين والأقباط ، ولا دخل للمشاعر الدينية في ذلك ، إذ ان الهدف هو حماية مصر من الأطماع الاستعمارية ، ويمكن أن يفسر ذلك حقيقة أن الحزب الوطنى رغم أنه أكثر التيارات الوطنية تمسكا بالجامعة الاسلامية ودفاعا عنها قد استطاع أن يجمع داخله جميع المصريين : مسلمين وأقباطا ، ومن هذا المنطلق ظلت المؤيد تدعو الى المحافظة على تبعية مصر للدولة العثمانية ، والى الاحتفال بعيد جلوس السلطان عبد الحميد مؤكدة أن هذا الاحتفال هو اقتراع عام من جميع طبقات الأمة ضد وجود المحتلين في هذه البلاد .

وطالبت المصريين بانتهاز كل فرصة للقيام بالمظاهرات السلمية ل اظهار ماتكنه قلوبهم من ولاء صادق لدولتهم العلية ، ورغبتهم فى التحرر من ريقة الاحتلال الأجنبى .

كما أشار مصطفى كامل الى الهدف من الدعوة لاتحاد العالم الاسلامى حيث قال : ان اتحاد العالم الاسلامى هو اتحاد ضد الانجليز ، وليس ضد العالم المسيحى ، فالانجليز هم الاعداء .

واعتبرت المؤيد أن الاستقلال الداخلى المحدود الذى منحته تركيا لمصر قد أصبح مصيبة كبيرة عليها لأن الانجليز استضعفوا

جانب الحكومة المصرية وانتزعوا منها سلطتها المحدودة ، وهذه نتيجة طبيعية لأن انجلترا تطمع في امتلاك مصر ، ولكنها لا تستطيع الوصول الى هذه الغاية الا باضعاف سيادة الدوانسة العلية على مصر .

كما اعتبرت المؤيد تمسك الخديو عباس بالسيادة العثمانية أحد مصادر شرعيته .

وحيا مصطفى كامل زيارة الخديو عباس لتركيا عام ١٨٩٨ مؤكدا أن سياسة الخديو تقوم على احترام رغبة الأمة المصرية ، والارتباط بالدولة العلية ، ولأننا نعلم أن الشنقاق داعى الدمار والانحطاط ، وأن الاتحاد روح القوة والفلاح كنا أول من يحيى زيارة العباس لجلالة الخليفة الأعظم ، ونستقبلها بصدور منتلئة بالسرور ، ومهما عمل الدخلاء على تفريق الكلمة فلن يجدوا منا الا عمالا للاتحاد وخداما أوفياء للدولة ننادى فى كل وقت وفى كل ان سائر العثمانيين وكافة المسلمين بالتشبه بالخندى العثمانى الذى ينادى بأعلى صوته فى ساحة القتال والجراح على جسده كالنجوم فى السماء ليحيى جلالة السلطان .

وعندما كتب فارس ثمر فى المقطم يهاجم فكرة الجامعة الاسلامية رد عليه على يوسف مدافعا عن الجامعة الاسلامية واعتبرها من أنفع الأشياء للمسلمين لأنه إن كانت دول أوروبا جميعا أعداء لنا ونحن معاشر المسلمين ضعاف ، وأنه إذا كانت أوروبا توى تحقيق الجامعة ضد مصلحتها فذلك يرجع الى أن تقارب المسلمين بعضهم ببعض وتبادلهم شعائر الوحدة الملية هو طريق القوة والقوة دعمامة الحياة وسياجها وطالبنا على يوسف بأن يتفق معحبو الاسلام والدولة العلية على أنجح الوسائل لتحقيق تلك الجامعة .

لكن في أواخر عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠١ نجد أن المؤيد قد ضعفت حماسها للجامعة الإسلامية ، ولم يظهر أى مقال خلال عام ١٩٠٠ بالذات يدافع عن تبعية مصر للدولة العثمانية ، ونشرت كتاب « طبائع الاستبداد » لعبد الرحمن الكواكبي ولا شك أن الكواكبي كان يقصد بكتابه السلطان عبد الحميد ، رغم تحفظه الشديد في الإشارة الى ذلك حتى لايعتبر تأييدا لوشاية الجواسيس فيما اتهموا به الخديو من التطلع الى الخلافة والعمل على إثارة الفتنة في البلاد العربية .

وقد تسبب نشر المؤيد لكتاب الكواكبي في منعها من دخول الدولة العثمانية حيث يذكر على يوسف أن هذه المقالات كانت أشد على نفس السلطان من كل ما نشره الكتاب الأحرار في مصر وأوروبا وأن مختار باشا المبعوث العثماني في القاهرة قد نصح صاحب جريدة المؤيد بعدم النشر ، ويعث له بمن ينذره بسوء مصيره .

وقد ارتبط هذا الموقف بالخلاف بين السلطان العثماني والخديو عباس خلال عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٠ حول جزيرة طاشيوز الذي لجأ خلاله الخديو للضغط على السلطان عن طريق تشجيع من يفر الى مصر من حزب تركيا الفتاة الذي كان يناوئ السلطان عبد الحميد في تركيا ، لكن هذه الوسيلة لم تفلح فلجأ الخديو عباس الى الضغط على هؤلاء الأحرار للعودة الى تركيا ارضاء للسلطان .

كما ارتبط ذلك أيضا بتفكك التحالف بين الخديو وجماعته ومصطفى كامل الذي لجأ الى إصدار جريدة اللواء ، وبالتالي فإن المؤيد قد أصبحت لا تعبر عن كل القوى الوطنية كما كانت من قبل ، ولا تلتزم بتأييد الجامعة الإسلامية .

ورغم ذلك فلا يمكن القول بأن المؤيد قد تحولت الى الجانب المعادى لحركة الجامعة الاسلامية وان قلت حماستها لها ، كما ارتبط موقفها من الجامعة الاسلامية بالعلاقات بين الخديو عباس التى أصبحت منذ عام ١٩٠٠ معبرة عن سياساته والسلطان العثمانى .

فى عام ١٩٠١ تحسنت العلاقات بين الخديو والسلطان ، وقام الأول بزيارة الأستانة ، وقد رحبت المؤيد بهذه الزيارة مؤكدة أن « الخلافة العثمانية ، هى الملجأ الأعلى لكل المسلمين فى الأرض لأنها بمثابة الرأس لجثمان العالم الاسلامى ، وإذا كانت مصر بمثابة القلب من جسم العالم الاسلامى ، فمن ضرورة حياة الأمة الاسلمية أن يكون الرأس والقلب سليمين متضامنين فى تدبير وظائف الحياة لذلك الجسم .

ونتيجة لتحسن العلاقات بين السلطان عبد الحميد والخديو عباس عادت المؤيد الى تبنى فكرة الجامعة الاسلامية والدفاع عنها من جديد حيث اعتبرت أن الدين أقوى أساس تشاد عليه دعائم الروابط الاجتماعية بين أفراد النوع الانسانى مهما تباينت مشاربهم ، واختلفت أغراضهم ، وتعددت لغاتهم ، فهو أجمع من الوحدات الأخرى كالجنس والوطن واللغة ، فرابطة المدين أقوى مؤثر على النفوس لأنها أحرزت الشرفين ، وهما اتصال سندها بمبدع الكائنات ودوامها الى آخر العمر ، أما رابطة الجنس وإن دامت بدوام سببها وهو القرابة فمصدرها وهم الآباء أقل مرتبة من الربوبية ، وإذا كانت الوحدة الجنسية بهذه المثابة من الضعف فما بالك بما هو أضعف منها وهو الوطن واللغة ؟ .

ولكن المؤيد عادت مرة أخرى الى اهمال الدعوة للجامعة الاسلامية خلال فترة سياسة المهادنة مع الاحتلال التى اتبعها الخديو

وبالتالى على يوسف والتي امتدت حتى حادثة طابا فى يناير ١٩٠٦ حيث عادت المؤيد الى تأييد تبعية مصر لتركيا ، وتأييد موقف الدولة العثمانية فى حادثة طابا ، وقد توحد موقف المؤيد واللواء اثناء هذه الأزمة ، وتؤكد بعض المصادر حدوث اتفاق بين الخديويين والحزب الوطنى ، وسعى الى توحيد الجهود خلال الأزمة ، واعادة علاقاته مع مصطفى كامل .

وقد دفع موقف المؤيد فى حادثة طابا الانجليز الى التشكك فى حقيقة اعتدال على يوسف - كما أوضحنا فى الفصل الثانى - واعتبار أن المحك لاختبار صحة هذا الاعتدال هو حدوث ازمات بين الانجليز والدولة العثمانية ، أو بينهم وبين الخديو .

لكن المؤكد أن محاولات توحيد جهود الوطنيين قد فشلت عقب أزمة طابا التى اعتقد الوطنيون أن تركيا سوف تنتهزها لفتح باب المسألة المصرية .

ولعل معالجة المؤيد لقضية الجامعة الاسلامية بعد حادثة طابا تكشف عن حقائق مهمة يمكن أن توضح موقف الخديويين من هذه القضية ، والارتباط بين هذه القضية والموقف من الاحتلال البريطانى .

وقد برزت أول اشارة من المؤيد تدل على ابتعاد الخديويين عن فكرة الجامعة الاسلامية فى أغسطس عام ١٩٠٦ عندما ردت المؤيد على السير جراى وزير الخارجية البريطانية الذى قال : ان استقلال مصر يعنى عودتها الى تركيا ، حيث نفت المؤيد ذلك مؤكدة ان المصريين لا يحبون أن يرجعوا للادارة التركية ، ولا يتأخرون عن الدفاع بنفوسهم لو شاءت تركيا يوما أن تهدم استقلال مصر .

١٩٠٦

(م ١١ - الشيخ على يوسف)

كما فسر حافظ عوض الجامعة الاسلامية بأنها ميل المسلمين الى تجديد حياة الممالك الاسلامية ، وانعاش حياتها ، وأنها شعور ديني بحت لا علاقة له بمبدأ الوطنية المصرية ، ونفى باسم الأمة المصرية أن يكون هناك من يفكر في اعادة مصر لتركيا .

أما على يوسف فقد أعلن عن تخليه تماما عن فكرة الجامعة الاسلامية حيث اعتبر أن الجامعة الاسلامية قسمان دينية وسياسية ، أما الجامعة الدينية فهي موجودة لموجود روابطها وهي العقيدة الاسلامية ، وأخوة الاسلام ، أما الجامعة السياسية فهي غير موجودة ولم توجد ولن توجد كما يتوهمون لعدم وجود رابطة المصلحة .

وهذا يعنى أن على يوسف لم يعد يعترف بوجود الجامعة الاسلامية كحركة سياسية ، وهذا يتناقض مع كل ما كتبه من قبل عن الجامعة الاسلامية والرابطة العثمانية .

وقد ارتبط هذا الموقف ببداية سياسة الوفاق بين الخديو والمعتمد البريطاني ، وفقدان الخديويين الأمل في مساعدة تركيا لتحقيق الجلاء عن مصر .

ورغم ذلك فقد تزعم على يوسف الدعوة لاشتراك مصر في مجلس المبعوثان وقامت المؤيد بحملة صحفية مهمة من أجل تحقيق هذا الهدف الأمر الذى أثار استياء جميع الوطنيين حتى الحزب الوطنى الذى يعلن دائما تمسكه بالسيادة التركية على مصر .

ولكن هناك بعض الدلائل التى تشير الى أن الهدف من هذه الدعوة لم يكن ربط مصر بالدولة العثمانية فقد أشار على يوسف الى أن مهمة الوفد المصرى الذى سينتخب لمجلس المبعوثان هو

الإحتجاج على وجود الاحتلال العسكرى فى مصر ، ومطالبة مجلس
المبعوثان بمنح مصر مجلسا نيابيا داخليا لتحكم نفسها طبقا
للمقرمانات الشاهانية .

ويرى الباحث أن هذه الدعوة كانت منارة من جانب حزب
الاصلاح على المبادئ الدستورية والخديو عباس بهدف الضغط
على انجلترا ، وتغطية محاولات الخديو وعلى يوسف لاهياء شعار
الخلافة العربية ، ونفى التهم التى توجه للخديو وجماعته فى
الاستانة بأن الخديو وعلى يوسف يدبران مؤامرة فى شبه جزيرة
العرب رغبة فى التوصل الى الخلافة العربية .

ويتضح ذلك اذا تتبعنا موقف المؤيد من الدولة العثمانية اذ
بدأت بعد هذه الدعوة مباشرة فى مهاجمة الدولة العلية مرعدة
بعض الاشاعات عن اتفاق انجلترا وتركيا على مصر ، وطالبت
المصريين بأن يتيقظوا ، ويعدوا للزمان عدته ، ويفكروا فيما يعملون
اذا جاء اليوم الذى تتفق فيه الدولتان على حل المسألة المصرية .

وبذلك وجهت المؤيد ضربة شديدة لحركة الجامعة الاسلامية
مستهدفة تحطيم الأساس الذى بنى عليه الوطنيون تأييدهم للحفاظ
على سيادة الدولة العثمانية على مصر باعتبار ذلك وسيلة حماية
لمصر من اطماع انجلترا .

وارتبط تشكيكها فى قدرة الدولة العثمانية على حماية مصر
من الأطماع الاستعمارية وطرحها لفكرة امكانية تنازل تركيا لانجلترا
عن مصر بالتشكيك فى امكانية قيام الجامعة الاسلامية فالمسلمون
لايخطر ببالهم امكانية تحقيق تلك الجامعة ، فقد تباينت الشعوب
وتباعدت الأطراف ، وحالت الحوائل دون أن يتعارفوا ، فضلا عن

أن يؤلفوا منهم مجموعة كبرى تحقق عليها راية واحدة ، وأن المسلمين من جهة أخرى يعرفون أن محاربة قوى أوروبا في سبيل تحقيق تلك الجامعة المستحيلة هو انتحار .

ان المؤيد كانت تعمل بذلك لخدمة تيار آخر في الفكر القومي المصري ارتبطت به ، وان لم تستطع اعلانه نتيجة لضعف هذا التيار ، واعتماده على العمل السري أكثر من العمل العلني وهو تيار القومية العربية ، ورغم حرص المؤيد على نفى هذا الارتباط ، ونفى هذا التيار أصلا في مصر ، فإن هناك من الأدلة ما يبرهن على ذلك سنوضحها بالتفصيل عند حديثنا عن القومية العربية .



المبحث الثانى

القومية العربية

لاشك أن التيار الداعى للجامعة الإسلامية كان مسيطرا على الفكر القومى المصرى وكان لذلك مبرراته إذ أن الاحتلال البريطانى قد جعل قضية مصر تختلف موضوعيا عن قضايا المشرق العربى ، وفى الوقت الذى كانت فيه الحركة الوطنية المصرية تكافح السيطرة البريطانية ، وتطلع الى مساعدة الدولة العثمانية كانت الشعوب العربية فى المشرق العربى تكافح من أجل زوال السيطرة العثمانية ، ولذلك ظلت عواطف المصريين مدة طويلة مع الاتراك ، وهذا طبيعى لأنهم فى كفاحهم يتجهون الى الدولة الإسلامية الكبرى التى تستطيع أن تعاونهم على اخراج الانجليز ، وقد أجمع الكتاب فى الوطن العربى على أن الشعب المصرى قد انشغل بقضيته وركز كل جهوده فى التخلص من الاحتلال البريطانى ، وأدى ذلك الى عدم وجود الفكرة العربية فى مصر .

واستنادا الى هذا التحليل رأى المؤرخون العرب أن صوت الفكر القومى العربى فى مصر طوال الفترة التى تمتد من الاحتلال

البريطاني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ولسنوات بعدها كان غائبا غيابا نهائيا ، ولكن التحليل الفكرى لمضمون الفترة يؤكد بما لا يترك مجالا للشك وجود تيار فكرى قوى فى الحركة الوطنية المصرية كان ينادى بالقومية العربية يتزعمه واحد من أبرز الكتاب المصريين هو الشيخ على يوسف .

ويؤكد ذلك الخديو عباس فى مذكراته ان يقرر ان سياسة الشيخ على يوسف كانت قائمة بصفة خاصة على الوحدة العربية ، وكان يرى ان من الخطأ ان تقام سياسة شعب على اتفاق روحى بحت .

كما يؤكد محمد فريد ان على يوسف قد عمل لتحقيق الوحدة العربية مع الخديو عباس عن طريق اثارة الدسائس فى بلاد العرب ضد الدولة العلية .

ولكننا قد أوضحنا فيما سبق ان على يوسف قد دافع عن الجامعة الاسلامية وارتباط مصر بالدولة العثمانية من عام ١٨٩٠ حتى عام ١٩٠٧ ، ويمكن ان نجد تفسيراً لذلك فى مذكرات الخديو عباس الذى يقول : ان الشيخ على يوسف كان يتخذ أحيانا مظهر مدافع عن الاسلام أكثر منه محركا للشعور الوطنى ، وكان الغرض من هذا التكتيك هو ان تتجمع كل القوى المشتتة حول فكرة واحدة عامة ، وخلق عاطفة التماسك والترابط عند الجماهير ، وهى العاطفة التى لا يتم بدونها أى عمل .

ويتضح من ذلك ان دفاع على يوسف عن الجامعة الاسلامية كان موقفا تكتيكيا بهدف مواجهة الاحتلال البريطانى - وقد بينا فيما سبق انه قد أشار الى ذلك أكثر من مرة - بالاضافة الى انه قد أصبح

ملتزما بتأييدها فى ظل تحالف القوى الوطنية عام ١٩٠٠ كما حرص على يوسف على عدم الكشف عن هويته العربية حتى لا يتعرض لعداء الخلافة العثمانية التي كانت ترى فى الدعوة للوحدة العربية موقفا معاديا للسلطنة العثمانية ، وحتى لا يتعرض أيضا لعداء الكثير من الوطنيين الذين رأوا أن الخلافة الاسلامية والتمسك بالسيادة التركية وسيلة لحماية مصر من الاطماع الاستعمارية .

ويمكن أن يتضح موقف على يوسف اذا استعرضنا تعريفه للقومية حيث نجد أن على يوسف قد رفض اعتبار الدين من مقومات القومية فى سلسلة مقالات نشرها بجريدة الآداب قبل أن يصدر المؤيد ، كما حدد مقومات القومية فى مقال له بجريدة المؤيد عام ١٨٨٩ بأنها :

١ - الأرض المشتركة فالأمة طائفة من الناس استقطعت حيزا من الكرة الأرضية .

٢ - وحدة التاريخ .

٣ - وحدة اللغة .

٤ - الثقافة المشتركة .

٥ - الحياة الاقتصادية المشتركة .

٦ - وحدة الجنس .

٧ - وجود الحكومة أو الدولة .

واعتبر على يوسف أن اللغة هى أهم مقومات القومية فكل أمة لابد لها من جامعة تحفظ شملها من التبديد ، وأجزاءها من

التفريق غير جامعة الدين ، وتلك الجامعة يجب أن تكون هي الضامن لتوارث الشعور وتكافؤ الاحساس ، وثبت أنه لن تتحقق هذه الصفات في غير اللغة بين المتكلمين بها ، واللغة العربية من أوسع اللغات دائرة في الشرق ، والناطقون بها يشعرون بروابط الجامعة .

وحدث على يوسف العرب على التمسك باللغة العربية الفصحى لأن التخلي عنها يقضى عليهم بالتفرق والتقاطع .

أما الخديو عباس فقد أشارت بعض المصادر الى أنه كان يطمح الى الخلافة وأراد أن يستمد من سمعة الأزهر سنداً دينياً يبرجه على أمراء المسلمين .

وربما تكون محاولات الخديو عباس للحصول على الخلافة قد بدأت منذ توليه العرش عام ١٨٩٢ ، حيث يشير الجميع الى لقاء الخديو بالأفغانى فى الأستانة مما أثار شكوك السلطان عبد الحميد وأن عباس أوفد ابن عمه الى بلاد نجد لمقابلة ابن الرشيد للباحث فى موضوع الخلافة العربية .

كما أشار مراسل « الستندارد » فى القاهرة عام ١٨٩٢ الى أن الحزب العربى فى مصر قائم لنشر مبادئ جديدة من مقتضاها حصول انقلاب مهم ، وأنهم عازمون على تمديد سلطة الخديو عباس الى طرابلس ، لكن المؤيد نفت ذلك وأكدت أن المصريين جميعاً شعارهم الطاعة المطلقة للسلطان المعظم خليفة رسول الله وأمير المؤمنين ، وأنهم لا تؤثر عليهم دسائس المصلين ، لكن الخديو عباس اعتمد فى صدامه مع المحتلين على محاولة تجميع القوى الوطنية ، وتحسين علاقاته بالسلطان ، وقد سار معه على يوسف وجريدته .

المؤيد فى هذا الاتجاه لذلك اتجهت المؤيد الى الدفاع عن فكرة الجامعة الاسلاميه والارتباط بالدولة العثمانية .

لكننا ايضا يمكن ان نلاحظ خلال الفترة من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٠ بعض الاشارات التى تكشف عن الاتجاهات الحقيقية لعلى يوسف فنجدته فى عام ١٨٩٢ يؤكد على نسبة المصريين الى الامة العربية ، وأن الانجليز لا يستطيعون ازالة الخصائص القومية للمصريين لأنهم من سلالة الدولة العربية والمملكة المصرية القديمة .

كما حاولت الربط بين مصر والدول العربية ان ان الخطر الذى يصيب مصر لا يقتصر عليها وحدها ، ولكنه خطر يتعداها الى الممالك العربية وعلى الأخص الحرمين الشريفين ، وأشارت الى مطامع انجلترا فى البلاد العربية .

كما قامت المؤيد بحملة صحفية مهمة خلال عام ١٨٩٩ على التعليم باللغة الانجليزية مؤكدة أن اللغة العربية هى أكبر رابطة تجمع شمل الامة ، وفى ضياعها ضياع للامة ، وفقدان للعصبية القومية ، وأن اللغة هى أعظم رابطة لجسم الامة ومن أهم مشخصاتها .

وإذا كان عام ١٩٠٠ قد شهد تفكك التحالف بين القوى الوطنية فى مصر ، وضعف حماسة المؤيد للجامعة الاسلاميه مما جعلها تقسح صفحاتها لكتاب الكواكبي ، فإن المؤيد قد بدأت منذ ذلك العام فى افساح صفحاتها للكتاب العرب والتفاخر بالامجاد العربية حيث نشرت مقالين للدكتور بشارة زلزل تحدث فيهما عن امجاد العرب وقال : ان اسم العرب الذى دونه التاريخ بمنداد الفخر

يعتبره الآن كثيرون حتى من أبناء جلدتنا مرادفا للفظ الهمجية والتوحش وطالب الذين يقولون ذلك بالبحث في تاريخ التمدن واستنطاق آثار الأمم القديمة وتحدث عن العلماء العرب وما أضافوه الى المدنية الحديثة .

كما بدأت المؤيد في التفاخر بذكریات التاريخ العربی وأن الأمة العربية قد بلغت من العز والمجد وشهرة الصيت ما لم تبلغه أمة سواها .

لكن البداية الحقيقية للتفكير في القومية العربية ، وانتقال هذا التفكير الى مرحلة التخطيط لتنفيذ الفكرة كان عام ١٩٠٧ ، ففي خلال هذا العام حدثت عدة تطورات مهمة في مصر فقد استقال كرومر وتم تعيين جورست الذي جاء بسياسة الوفاق بين المعتمد البريطاني والخديو عباس فلم يعد عباس محتاجا لمعون أو تأييد الباب العالي وبالتالي لم يعد ما يحول دون تشجيعه لفكرة الخلافة العربية ، ولعل ذلك كان السبب في تفكير بعض القوميين العرب في اقتراح اسم عباس حلمي عاهلا للدولة العربية الجديدة الموحدة بعد أن يتم انسلاخها عن تركيا الى جانب شريف مكة الحسين بن علي كخليفة وما يؤكد ذلك أن الخديو كان يشجع الدعاية له في صحف سوريا ، وأكرم وفادة المهاجرين السوريين الى مصر حتى صار أوفى الحكام العرب حظا في عرش سوريا في حالة استقلالها .

كما شهد هذا العام تكوين حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الذي ضم عددا من الذين كانوا يتفاخرون بأصولهم العربية ، وفي الوقت نفسه كانت المحاولات التي شهدتها عام ١٩٠٦ لتوحيد جهود الخديويين والحزب الوطني قد فشلت على اثر انسحاب

تركيا من طابا ، بل بدأت حملات العداء بين الحزب الوطنى وحزب
الاصلاح وبين اللواء والمؤيد .

ورغم ان محاولات الخديو وعلى يوسف العمل على تحقيق
الخلافة العربية قد اتخذت طابع السرية والحذر والتردد والاحجام
عن الافصاح بهويتها خشية الاصطدام بأغلبية أمنت بأهمية الارتباط
بالدولة العثمانية والجامعة الاسلامية ، وأقلية غلب عليها شديد
الاعتقاد والتمسك بالقومية المصرية .

فان المؤيد قد بدأت الدعوة لذلك بشكل مستتر اتضح فى
تاكيدها على أهمية مصر بالنسبة للدول العربية فالقطر المصرى
قبة الشعوب العربية وروح نهضتها المنتظرة فهى ترقبه كما يرقب
الملاح ابرة البوصلة التى أمامه ليهتدى بها ، وينعطف الى الجهة التى
تدل عليها ، وأن مصر تحتل موقع القيادة بالنسبة للبلاد العربية
لأنه ليس فى الاقطار العربية قطر أخذ من المدنية الغربية نصيبا وافرا
مثل القطر المصرى ، وأن رغبة المصريين فى حفظ استقلالهم واحياء
لغتهم ليس فيه مصلحة لهم وحدهم بل هو أيضا من مصلحة جميع
اخوانهم المتكلمين بلغتهم .

وقد بدأت بعض الجرائد التركية فى نشر أخبار عن اجتماعات
الداعين للقومية العربية فى دار جريدة المؤيد حتى ان البعض قد
عبر عن مخاوف السلطان عبد الحميد من مساعى المؤيد بأنه كان
ينام فى يلدز وعيناه على شارع محمد على مقر جريدة المؤيد .

وفى الوقت نفسه بدأت جرائد الحزب الوطنى فى القاهرة
تهاجم الشيخ على يوسف وتتهمه بأنه يجمع حوله الخارجين على
الدولة العثمانية والداعين الى الخلافة العربية وتصفهم بأنهم

حزب التأخر ، وترشح الشيخ على يوسف للخلافة سساخرة منه
مشيرة الى قضية الزوجية .

ونتيجة لذلك فقد أصدر السلطان العثماني أمره بمنع دخول
المؤيد الممالك العثمانية ، لذلك أصدر الشيخ على يوسف بيانا نشره
في المؤيد ثم أصدره بعد ذلك في كتاب ينفي فيه اشتغاله بمسألة
الخلافة العربية وقد أوضح هذا البيان مايلي :

١ - ان المؤيد تؤيد الدستور العثماني ، ولكنها تحذر من
استمرار تسلط الحزب العسكري ، وجمعية الاتحاد والترقي التي
تستمد قوتها من الجيش وتستبد بأمر الدولة .

٢ - نفى الشيخ على يوسف ان عزت باشا العابد قد اشترى
أى سهم من شركة المؤيد .

٣ - نفى على يوسف ان يكون الخديو عباس قد فكر في
مسألة الخلافة العربية حيث تساءل كيف يفكر الخديو عباس بن
اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على الألباني الأصل في ان يؤسس
خلافة عربية ، وليس فيه قطرة دم واحدة من أصل عربى ، على ان
الذين يخصون العرب بالخلافة يجعلونها من حق قريش ، وخديو
مصر الحالى ليس بقريشى كما أنه ليس بعربى .

وقد استمرت المؤيد في نفى التهم الموجهة الى على يوسف بأنه
يعمل من أجل الخلافة العربية وقالت : ان العمل لذلك فيه اضرار
كبير بالجامعة العثمانية والخلافة الاسلامية بل فيه خيانة كبرى
للدولة والملة لأن بتر أى عضو من أعضاء الممالك العثمانية هو سعى
في تمزيق أوصالها ، وتمكين للدول الأجنبية من بلادها ، ولا يفعل

ذلك إلا خائن لدولته وملته ، وأى صاحب جريدة مصرية يساعده على هذا يكون خائناً لدولته وملته ويستحق لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

واتهمت محمد فريد بأنه يسعى بترديد هذه الاشاعات لالقاء بذور الأحقاد والتفريق بين مصر والاستانة .

كما رفع على يوسف دعوى على جريدة العلم اتهمها فيها بالقذف فى حقه لأنها نشرت أن مدير المؤيد وعزت باشا العسايد والشريف على باشا وبلال اليمنى قد اجتمعوا حيث ألقى على يوسف خطبة فى هذا الاجتماع يقصد بها هدم الخلافة العثمانية وانشاء خلافة عربية .

لكن على يوسف اعترف فى حديث له مع مراسل جريدة الطان الفرنسية فى القاهرة نشرته المؤيد بصحة المحاولات المبذولة لاقامة الخلافة العربية ولكنه قال : ان النهضة العربية ليس القصد منها مناواة خلافة آل عثمان البتة بل نحن جميعا نرغب فى أن نحافظ على الخلافة الحاضرة بقدر المستطاع ، وأننا لا نتوخى فى الوقت الحاضر سوى توظيف حكم جلالة مولانا السلطان مع اعداد قوى أخرى احتياطية ، وبالتالى فإننا نوطد أركان بناء مترغزع ونجمع الأدوات اللازمة لاستعمالها اذا اتفق تداعى البناء الحاضر بالرغم من المساعى التى نبذلها لتوطيده ، ولكننا لم نحاول قط الشروع فى بناء آخر جديد .

ان على يوسف بذلك يعترف بالعمل على اعداد قوى أخرى احتياطية فى حالة سقوط الخلافة العثمانية ، ولا شك أن هذه القوى هى الخلافة العربية ، ويحدد الدافع للعمل للوحدة العربية فى عجز

الدولة العثمانية وضعفها والتنبؤ بسقوطها ، لكن نفية الشروع في البناء الجديد ، وأن الهدف منه ليس مناوأة خلافة آل عثمان ، فان اتجاه المؤيد ومعالجتها للموضوع يؤكد أنها قد بدأت في العمل على تحقيق الوحدة من خلال الوسائل التالية :

١ - التشكيك في قدرة الدولة العثمانية على حماية البلاد العربية ، والتلويح بإمكانية اتفاق تركيا مع إنجلترا على القضية المصرية ، وعدم إمكانية تحقيق الجامعة الإسلامية كما أوضحنا عند حديثنا عن الجامعة الإسلامية .

٢ - التأكيد على أن المصريين ينتمون الى الأمة العربية ذات الفضل العظيم في حفظ الإسلام ونشر رايته على أرجاء المعمورة ، وما مجد الترك الحاضر الا بعض مجد العرب الغابر ، ولولا العرب أنفسهم لما قام للترك مجد ولا دولة حتى الآن .

٣ - التأكيد على أن الخلافة من حق العرب وأنه اذا تجاوز العرب عن حقهم الصحيح في أن يكون الخليفة منهم ، فهل من الحكمة أن يؤخذ منهم حق توظيف عربى في وظيفة عربية ؟

واعترضت على تعيين رجل تركى لا يعرف اللغة العربية في وظيفة مكة والمدينة وتساءلت هل من الحكمة أن يتولى القضاء في المدينة رجل تركى وأهلها كلهم عرب ، وهى بلد الهجرة النبوية ومهبط الوحي العربى ؟

٤ - التأكيد على أن الأمة العربية هى الركن الركين من أركان الجامعة العثمانية وأن الاستبداد الثقيل هو السبب في تأخرها ودعوة الناطقين بالضاد الى أن يهبوا من سباتهم العميق .

٥ - التصدى لحملة الصحف التركية على العرب بمناسبة ثورة اليمن ، وتأييدها لهجوم الطلبة العرب على دار جريدة أقدام التركية ، وتأكيدها أن العرب أمة قائمة بذاتها ، وأنهم أصحاب الفضل الأول على جميع أمم الشرق خصوصاً الترك .

٦ - محاولة التذكير بالأمجاد العربية ، وعرض الصفحات المشرفة من تاريخ العرب سواء قبل الاسلام أو بعده ، وأن مدنية أوروبا مقتبسة من الحضارة العربية ، كما حددت وسيلة قيام نهضة عربية حديثة في « المحافظة على التراث العربى ، والحضارة العربية » .

٧ - الدعوة لاهياء اللغة العربية والاقتصار على التعليم بها فى البلاد العربية حيث اعترضت على اصدار قانون يجعل اللغة التركية هى اللغة الرسمية فى الدولة العثمانية ، واعتبرت أن هذا القانون محاولة للوقوف فى وجه تقدم العرب ، وأن من يحاول الوقوف فى وجه التقدم العربى هو أكبر خائن لهذه الأمة وأكبر جان على الوطن .

وحثت العرب على اقامة المدارس الابتدائية والثانوية من أجل اقامة نهضة علمية عصرية بلغة آبائهم ، لأن اللغة هى أقوى الروابط بين البشر .

٨ - التأكيد على أن العروبة تجمع بين المسلم والمسيحى فمن الخطأ خلط اللغة والأدب بالدين ، فان اللغة لاتختص بدين دون آخر .

كما أكدت على الوحدة الوطنية بين المسلمين العرب والمسيحيين العرب عبر التاريخ ، وكشفت عن دور المسيحيين فى الحضارة العربية ، وأنهم والمسلمين شركاء فى جميع المناصب والمباحث .

وهذا يكشف عن جانب مهم من جوانب الفكرة القومية العربية
وهي كونها فكرة علمانية لا تقوم على أساس الروابط الدينية .

٩ - تأييد المؤتمر العربي المنعقد في باريس عام ١٩١٣ حيث
اعتبرت أن هذا المؤتمر حجة أمام أوروبا على أن للعرب وجودا حيا
لا يستهان به ، وخصائص قومية لا يمكن انتزاعها ، وأن هذا المؤتمر
يمثل الأمة العربية ، ويحقق كلمة التضامن الاجتماعي بينها .

١٠ - نشر بعض خطب الأمراء العرب التي تتحدث عن مجد
الأمة العربية .

١ - الاهتمام بنشر أخبار البلاد العربية ، والتأكيد على
ارتباطها بمصر وارتباط مصر بها فمصر والشام تضمهما
وحدة الجنس واللغة وجامعة المصلحة والدين ، وما أصابت أحدهما
شدة إلا نهضت الأخرى لنجدتها .

كما أشارت الى ما يتهدد فلسطين من أخطار الاستيطان
الصهيوني حيث قالت : ان الوطنيين في فلسطين قد سلبت نصف
أموالهم وعقاراتهم وأراضيهم ، وانتقلت هذه الأراضي الى
الاسرائيليين المستعمرين الذين لا يزالون يبذلون كل جهودهم لامتلاك
ما بقي ، وقد أسس لهذه الغاية عدد كبير من الشركات والمصارف ،
وكلها ترمي لغاية واحدة هي استرجاع المملكة الاسرائيلية ، وتشيد
دولتها حتى يتمكن اليهود بذلك من ايجاد وطن لهم ، وقد أصبحت
جميع المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين بلادا مستقلة يحكمها
مجلس مؤلف من أهلها ولها عدا ذلك مدارس وإدارات خاصة بها
لا دخل للحكومة في شيء منها مطلقا ، وأنهم يديرون أمورهم حسبما
تقتضيه مصالحتهم القومية .

وحذرت المؤيد من الأطماع الاسرائيلية فى فلسطين حيث قالت : ان أطماع الاسرائيليين كبيرة ، وقد خطوا فى سبيل الحصول عليها خطوات واسعة حتى أصبح لهم من النفوذ والسلطان ما جعلهم يؤسسون حكومة صهيونية مستقلة ضمن الحكومة العثمانية .

وطالبت المؤيد رجال الحل والعقد بأن ينظروا بعين الحذر والقلق الى ما يجريه زعماء الصهيونيين من الحيل والتفنن فى سبيل الاستعمار ، كما طالبت الحكومة العثمانية بالضرب على أيدي جماعة السماسرة الذين يسهلون الطرق لتهريب المهاجرين اليهود .

كما حذرت المؤيد مرة أخرى من مساعى عنتابى رئيس الاتحاد الاسرائيلى فى فلسطين ، ومن محاولاته لاقامة دولة صهيونية .

وهكذا يتضح أن الفكرة القومية العربية قد طرحت فى مصر فى تلك الفترة ، وانها كانت احد التيارات الرئيسية فى الفكر القومى المصرى فكون مفكر مصرى فى أهمية على يوسف يؤمن بالعروبة ، ويعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية فان هذا لأكبر دليل على أن التيار العربى كان تيارا رئيسيا فى الحركة الوطنية المصرية .

ولكن هذا التيار ما لبث أن اختفى بعد وفاة الشيخ على يوسف وتحولت المؤيد بعد وفاقه للدعوة الوطنية المصرية .



المبحث الثالث

الوطنية المصرية

كان تيار الوطنية المصرية هو التيار الثالث فى الفكر القومى المصرى ، الذى قاده أحمد لطفى السيد فى مواجهة تيار الجامعة الإسلامية ، وقد دعا هذا التيار الى المصرية الخالصة ، والاعتماد على المصريين فى تحقيق الاستقلال والحرية ، فأخذ يبث الشعور بالوطنية الاقليمية ، والقومية المصرية بدلا من الجامعة الاسلامية .

لكن يونان ابيب رزق يعترض على القول بغياب مشاعر الانتماء للوطن المصرى حتى قيام حزب الأمة ، ويرى أن مثقفى حزب الأمة طرحوا رؤية جديدة فى هذا الشأن تختلف مع المنظور المطروح الذى تبناه الحزب الوطنى والذى قام على أنه لا تعارض بين الانتماء الوطنى والانتماء الإسلامى ، أما حزب الأمة فقد جرد الانتماء الوطنى من أى روافد دينية متأثرا فى هذا بدوافع علمانية قوية .

ويتفق الباحث مع هذا الرأى ويؤكد أن مشاعر الانتماء للوطن المصرى لم تغب عن الوطنيين المصريين ، ولكنهم لم يروا أى تعارض

بين هذه المشاعر والارتباط بالجامعة الاسلامية ، فقد اعتبرت المؤيد أن التمسك بالارتباط الجامعة العثمانية موقف يشترك فيه جميع المصريين المسلمين والاقباط ، ولا دخل للمشاعر الدينية فى ذلك اذ ان الهدف هو حماية مصر من الاطماع الاستعمارية كما أوضحنا من قبل .

ومن ناحية أخرى فقد تبنى الوطنيون فكرة الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ودافعوا عنها ، وهى احد المقومات الأساسية لفكرة الوطنية المصرية حتى وهم يرفعون راية الارتباط بالخلافة الاسلامية ، وهذا يمكن أن يفسر لنا ارتباط الاقباط بالحزب الوطنى أكثر الاحزاب المصرية ارتباطا واقتناعا بفكرة الجامعة الاسلامية أكثر من ارتباطهم بحزب الامة صاحب الدعوة لفكرة الوطنية المصرية .

واذا تتبعنا موقف جريدة المؤيد من فكرة الوحدة الوطنية نجد أنها خلال الفترة التى كانت تنادى فيها بالجامعة الاسلامية تؤكد بشكل مستمر على الروابط المشتركة بين المسلمين والاقباط باعتبارهم المصريين الحقيقيين التابعين لذرية واحدة ، وأن المصريين المسلمين الذين يراهم الانسان فى المدن وفى الارياف غالبا ليسوا من نسل العرب على الاطلاق ولا يصح اطلاق هذا اللفظ عليهم الا من حيث اللسان والدين ، ومجرد النظر اليهم يكفى للاقتناع بأن شكلهم الخلقى وشكل الاقباط متطابقان فى المميزات الجنسية تمام المطابقة ، وبناء على ذلك فان المسلمين المصريين ليسوا فى الحقيقة الا اقباطا اتخذوا الاسلام ديناً لهم .

كما تصدت المؤيد لحملة الصحف الانجليزية على المسلمين المصريين ، واتهامهم بالتعصب الدينى مستخدمة أسلوب الاستمالات

العاطفية فى التأكيد على تسامح المسلمين الدينى وارتباطهم بالأقباط فكم رضع الطفل القبطى من ثدى المسلمة ، والطفل المسلم من ثدى القبطية ، كل هذا ولم يكن فى البلاد احتلال أجنبى ، ولا سلطان يقهر على هذه المصافاة .

وشارك مصطفى كامل فى التأكيد على الوحدة الوطنية ، وعلى أن المسلمين فى مصر ، مصريون من نسل الفراعنة ، وأشار الى أن الانجليز يغترون بالأقباط لأحداث عداوة بينهم وبين المسلمين أى بين اخوة تجمعهم جامعة الوطن العزيز ، فهم يوحون اليهم أن المسلمين غرباء ، وأن البلاد للأقباط وحدهم ، وهذه وشاية يرفضها التاريخ ، لأن هناك ألف دليل تاريخى على أن القسم الأكبر من مسلمى مصر مصريون من نسل الفراعنة الاولين ، فهل يغير اعتناق الدين الاسلامى الدم المصرى والجنسية المصرية .

وفى عام ١٩٠٦ لم يجد الانجليز تبريرا لحادثة دنشواى سوى اتهام المسلمين بالتعصب الدينى ، وكنتيجة لذلك اتجهت جريدة مصر الى نقل صفحات من كتاب الجبرتى كدليل على تعصب المسلمين ، وقد اهتمت المؤيد بالرد على ذلك مؤكدة أن الكاتب الذى ينتهز فرصة الوقعة بفئة من أبناء البلاد مسلمين أو مسيحيين باثارة أحقاد التاريخ القديم هو أثيم يسىء الى نفسه أكثر مما يسىء لغيره .

وقد رد أحد محررى المؤيد الأقباط ، وهو ميخائيل أرمانىوس ، على جريدة مصر ، وأبدى هذا الكاتب دهشته من أن تكون جريدة مصر هى المتعصبة ضد مسلمى القطر .

وعرفت المؤيد الشعور الوطنى بأنه ذلك الحس الذى يقوم بنفس كل مصرى مهما اختلف دينه يأخذ به الى حب بلاده حبا ينسى فيه

شخصيته وينزل مع الوطنى زميله فى الوطنية المخالف له فى الدين الى خدمة البلد الذى يضم الكل تحت جناحيه .

وطالبت المؤيد المصريين بألا يخلطوا بين شعورهم الوطنى العام والشعور الدينى الشخصى الخاص ، وأن يميزوا بين هذين النوعين من الشعور وأن يعملوا على تقوية جامعتهما المصرية ، وأن يكونوا معا يدا واحدة حتى يتمكنوا من مواجهة الاحتلال ويستردوا حقوقهم الطبيعية التى اغتصبها .

وظلت المؤيد تكرر دعوتها للاتحاد بين المسلمين والاقباط بهدف مواجهة الاحتلال البريطانى والى نسيان خلافاتهم حول الوظائف فمصلحة المسلمين والاقباط اليوم قائمة على حسن التوفيق بينهم ، وترك الخصام فى مسألة الوظائف التى جعلها البعض فى هذه الأيام بضاعته ، وليس وراءها الا الاساءة الحقيقية للامة والوطن .

وتمنت المؤيد أن تمحى من الصحافة المصرية ، ومن الجمعيات المصرية ، ومن المعاملات ، كلمة مسلم وقبطى فى مصر ، ولا تكون الا كلمة مصرى ينطق بها فتشمل المسلم والمسيحى على السواء .

وطالبت جميع زعماء البلاد والأحزاب السياسية بتربية الأمة تربية دستورية بالعمل على تكوين الجامعة المصرية بدون نظر الى الدين أو الجنس أو العنصر ما دام الكل مصريين فى حظيرة الوطنية المصرية ، والمساواة أمام القانون .

كما تفاخرت المؤيد بأن حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية يضم تحت جناحيه عنصرى الوطن أى الاخوين المسلم والمسيحى ، وأن الحزب قد حفظ لكل منهما كرامته ، وعمل على التوفيق بينهما شأن الأحزاب التى تسعى الى الاستقلال من طرقه الحقيقية .

وطالبت بأن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد لاختيار الموظفين بصرف النظر عن الدين فالمسلمون والأقباط لا ميزة لاحدهم على الآخر باعتبارهم مصريين ، ولا يصح أن يكون الدين سببا من الأسباب المعطلة لكفاءة الشخص واقتداره في عمله ، أو عقبة من العقبات التي تحول دون ترقيته .

لكن مصر تعرضت في أعقاب اغتيال بطرس غالي عام ١٩١٠ لفتنة طائفية خطيرة تشير معظم الدراسات الى أن الانجليز هم الذين دفعوا الأمور لاحداث هذه الأزمة بهدف اجهاض الحركة الوطنية المصرية فهم الذين أوهموا عددا من الأقباط بأن الاحتلال ضروري لحماية الاقلية من خطر الاغلبية . ويؤكد ذلك أيضا حلیم بركات وحسين فوزي النجار وفاروق أبو زيد ، وقد استخدم الاحتلال لذلك جريدتين قبطيتين هما « مصر » و « الوطن » .

حيث رددت هاتان الصحيفتان تفسير الانجليز لاغتيال بطرس غالي بأنه يرجع الى التعصب الديني ، في حين حرصت المؤيد على التأكيد بأن الجريمة سياسية ، وأن القاتل كان مجرما سياسيا تشبع بأراء وأميال فاسدة تلقاها عن فوضويي أوروبا لا عن خطبة خطيب في مسجد ، ولا عن درس ديني في معهد فحرام أن تسند هذه الجريمة الى التعصب الديني .

واتهمت المؤيد جريدتي مصر والوطن بالعمل على التفريق بين عنصرى الأمة خدمة للاحتلال ، وحذرت الجسريدة من بذر بذور التفرقة بين العنصريين المتأخيين .

كما استمرت المؤيد في الاشارة الى الاحتلال باعتبارها المحرك لهذه الفتنة ، وأنه أراد في ظروف كثيرة أن يجرى على قاعدة فرق

تسد ، وكثيرا ما دس كرومر السم فى الدسم من أجل هذا فأتى
بالاحصائيات التى تميز بين المسلم والقبطى فى المنافع المادية
والأدبية ليحث هذا مرة على النهوض ، وذلك مرة أخرى .

وقد استخدمت رسائل القراء الأقباط فى محاولة لتهدئة
المعركة ونفت أن جريدتى مصر والوطن تعبران عن الأقباط ، كما
أكدت أن آراء أغلبية الأقباط ممتزجة بآراء باقى الأمة المصرية ،
متوجهة نحو غرض واحد وهو الاستقلال التام ورفع شأن الوطن .

لكن الأمر اختلف بعد عقد المؤتمر القبطى إذ هاجمت هذا
المؤتمر متهمة إياه بالدعوة الى الثورة ، وأن مطالبه ترمى الى انكار
الصيغة الرسمية لحكومة مصر .

واقترحت المؤيد عقد مؤتمر اسلامى للرد على المؤتمر القبطى ،
ولكنها اقترحت تسميته بالمؤتمر المصرى مبررة ذلك بأنه سيبحث
فى المنافع الحقيقية الاجتماعية والمالية بخلاف المؤتمر القبطى الذى
قام باسم جماعة من الأقباط .

ثم أخذت تنشر قوائم بالوظائف التى يتولاها الأقباط فى مصر
والمرتبات التى يحصلون عليها ، وتصف الأقباط بأنهم خارجون عن
إطار الجماعة الوطنية ، كما أخذت تنشر أخبار المؤتمر المصرى
ودراساته .

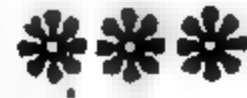
ولكن رغم عنف المعركة وعنف الاتهامات المتبادلة ، فإن
المؤيد كانت ترفع دائما وفى قلب الخلاف شعار الوحدة الوطنية ،
وتدافع عن هذا الشعار .

ففى أثناء عقد المؤتمر المصرى أكدت المؤيد أن المصريين

المسلمين يعتبرون المسيحيين إخوانا لهم ، وأن كل مخلص في محبة مصر يشعر بالأسف لهذا الانقسام .

وقد اتجهت المؤيد في أواخر عام ١٩١٣ ، وبعد وفاة علي يوسف ، وفشل محاولات الخديويين في تحقيق الخلافة العربية الى الدعوة للوطنية المصرية والتأكيد على أن الأمة المصرية ليست عربا، ولكنها من أمة الفراعنة غلب عليها لسان العرب ، وأن مصر تحتاج الى اتحاد عنصريها اتحادا تاما ، فيرى المسلم والقبطي أنه مصرى قبل كل شيء ، وتهاجم الأتراك ، وتصور مظالمهم في وادى النيل لتكون عبرة ونبراسا يستضيء به من لاتزال العاطفة الدينية تحول بينهم وبين ما تشتهى مصر من الحرية والعدل والانصاف .

كما أكدت ان الاقباط شركاء للمسلمين في هذه الحياة ، ولاغنى لأحد الطرفين عن الآخر مادام الجميع يستظلون براية واحدة هي العلم المصرى .



الخاتمة

أوضحت الدراسة أن موقف جريدة المؤيد من الاحتلال قد تطور من خلال ثلاث مراحل على النحو التالي :

أولا : فى الفترة من ١٨٩٠ حتى عام ١٩٠٠ :

ان جريدة المؤيد قد قامت بحملات صحفية مهمة فى الهجوم على الاحتلال خاصة فى فترات الصراع بين الخديو عباس والرد كرومر وقد كانت المؤيد فى هذه الفترة تمثل لسان تحالف القوى الوطنية التى التفت حول الخديو عباس ، ولعبت دورا مهما فى الهجوم على الاحتلال خلال حملات استرداد السودان وحادثة فاشودة .

ثانيا : فى الفترة من ١٩٠٠ حتى عام ١٩٠٧ :

وقد اتجهت المؤيد فى هذه الفترة الى مهادنة الاحتلال الانجليزى ملتزمة فى ذلك بموقف الخديو عباس من الانجليز ، لكن موقف المهادنة هذا قد انتهى فى عام ١٩٠٦ ، واتجهت المؤيد مرة اخرى لمهاجمة الاحتلال البريطانى خلال حادثتى طابا ودينشواى .

ثالثا : فى الفترة من ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٥ :

وقد أيدت المؤيد فى هذه الفترة سياسة الوفاق بين الخديو عباس والمعتمد البريطانى الدون جورست ، كما التزمت بموقف حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الذى بنى سياسته على الاعتماد على وعود انجلترا بالجلء عن مصر ، وفى نهاية هذه الفترة أيدت المؤيد الانجليز ورحبت باعلان الحماية على مصر فى عام ١٩١٤ .

أما بالنسبة للمتغيرات التى ساهمت فى تشكيل موقف جريدة المؤيد من الاحتلال البريطانى فقد أوضحت الدراسة أن موقف المؤيد من الاحتلال البريطانى قد حكمته المتغيرات التالية :

- ١ - تبعية المؤيد للخديو عباس والتزامها بتأييد سياساته .
- ٢ - علاقتها بالقوى الوطنية من ناحية ، وعلاقات هذه القوى بالخديو عباس وخاصة الحزب الوطنى من ناحية أخرى .
- ٣ - الوضع الدولى لمصر ، فقد أثبتت الدراسة أن المؤيد كانت تشتد فى مهاجمة الاحتلال البريطانى ، حينما ترى أن هناك فرصة للحصول على مساعدة إحدى الدول الأجنبية لمصر فى تحقيق الجلء مثل حادثتى فاشودة وطابا .

وفىما يتعلق بموقف جريدة المؤيد من قضية الدستور والحريات العامة :

أثبتت الدراسة أن المؤيد قد قامت بحملة صحفية مهمة مطالبة بمنح مصر الدستور النيابى ، وقد بدأت هذه الحملة مع طرح الشيخ على يوسف لاقتراحه على الجمعية العمومية عام ١٩٠٥ الذى طالب فيه الحكومة بالدستور ، لكن المؤيد وجهت هذا المطلب - فيما بعد - الى الانجليز الأمر الذى أثار استياء الوطنيين ولكن

المؤيد فسرت ذلك بأن الخديو عباس يرغب في اعطاء أمتة الدستور ،
لكنه لا يستطيع ذلك نتيجة لمعارضة الانجليز .

وقد دافعت المؤيد عن حق المصريين في الحكم النيابى
وكفاءتهم له .

لكن اهتمامها بالحريات العامة كان ضئيلا ، كما أنها قد
استخدمت رسائل القراء لتأييد اعادة العمل بقانون المطبوعات عام
١٩٠٩ ، فى الوقت الذى أعلنت فيها رفضها لاعادة العمل بهذا
القانون ، ولكنها حاولت فى الوقت نفسه القاء مسئولية اعادة العمل
بهذا القانون على الصحف المتطرفة كاللواء مما يثبت أنها قد التزمت
بموقف الخديو عباس الذى سعى بنفسه لاعادة هذا القانون .

وفيما يتعلق بموقفها من قضية التعليم فقد أثبتت الدراسة
اهتمامها بهذه القضية ، فقد طالبت بتعميم التعليم ومجانيته فى
المراحل الابتدائية والثانوية ، كما دعت الى انشاء المدارس الأهلية
وانشاء ادارة معارف أهلية كبديل لنظارة المعارف التى يسيطر
عليها الانجليز .

كما أيدت مشروع انشاء الجامعة الاهلية ، وفتحت صفحاتها
لنشر قوائم الاكتتاب فى هذا المشروع .

وبالنسبة لقضية تحرير المرأة ، فقد بينت الدراسة تناقض
موقفها من هذه القضية فبالرغم من أنها نشرت مقالات قاسم أمين
عام ١٨٩٩ ، فانها فتحت صفحاتها لمعارضى تحرير المرأة ، وقد
عكست موقفا محافظا من هذه القضية خاصة بعد عام ١٩٠١ ،
وأشارت الى أن رفضها للسفور هو رفض للنموذج الغربى ومحافظة
على الهوية القومية .

أما عن موقفها من تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في مصر فقد بينت الدراسة أن جريدة المؤيد قد حذرت من خطر تزايد رأس المال الأجنبي في مصر ، وأشارت الى أن الدول الأوروبية تريد استثمار مصر اقتصاديا .

كما أثبتت الدراسة أن المؤيد دعت الى حماية الصناعة الوطنية وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على البضائع الأوروبية المستوردة ، كما دعت الى انشاء مصنع للطرابيش والمحافظة على الصناعات الوطنية التقليدية ، ومقاطعة المصريين للبضائع الأجنبية ووصفت كل من يشتري سلعة من بائع أجنبي ولها بديل عند بائع وطني بأنه خائن لوطنه ، كما أكدت أن العمل على تنمية الصناعة الوطنية واجب ديني .

وأوضحت الدراسة أن المؤيد فتحت صفحاتها لطلعت حرب وعمر لطفى للدعوة لانشاء بنك وطني مصري برؤوس أموال مصرية وأكدت أنه إحدى الوسائل المهمة لتحقيق الاستقلال والخلص من رقة الاستعباد المالي ، كما ربطت بين الدعوة لانشاء بنك وطني ودعوة اجتماعية هدفها تحسين حال الفلاحين المصريين وتخليصهم من تحكم المرابين الأجانب .

وأوضحت الدراسة أن جريدة المؤيد قد التزمت بالدعوة للجامعة الإسلامية خاصة في الفترة التي لعبت فيها دور اللسان الناطق باسم تحالف القوى الوطنية ١٨٩٢ - ١٩٠٠ ولكن حماسيتها لدعوة الجامعة الإسلامية بدأت تفتر تدريجا حتى أعلنت في عام ١٩٠٧ أنها تؤمن بالجامعة الإسلامية من الناحية الدينية ولا تؤمن بها من الناحية السياسية ، وأن تحقيق اتحاد بين الشعوب الإسلامية مستحيل لعدم وجود رابطة المصلحة بين هذه الشعوب .

أما بالنسبة لموقف المؤيد من الدعوة لعروبة مصر فقد أثبتت الدراسة أن جريدة المؤيد قد أكدت على وجود روابط بين مصر والبلاد العربية ، وأن المصريين ينتمون إلى الأمة العربية ، كما عملت على تحقيق الوحدة العربية ودعت العرب إلى النهوض وتعميم المعارف بلغتهم ، كما عملت على تذكير العرب بأمجادهم السالفة ودعوة العرب إلى الحفاظ على لغتهم وقوميتهم ، واهتمت بنشر أخبار البلاد العربية ، والتأكيد على ارتباطها بمصر وارتباط مصر بها .

أما موقفها من الدعوة للوطنية المصرية فقد بينت الدراسة دفاع المؤيد عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والاقباط واتجاهها للدعوة للوطنية المصرية في نهاية عام ١٩١٣ بعد وفاة على يوسف وفشل محاولات الخديويين في تحقيق الخلافة العربية ، وقد أكدت بعد عام ١٩١٣ على أن الأمة المصرية ليست عربا ، ولكنها من أمة الفراعنة غلب عليها لسان العرب .



مصادر البحث ومراجعته

أولا : الصحف :

- ١ - جريدة المؤيد ١٨٨٩ - ١٩١٥ .
- ٢ - جريدة الاهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ ، ١٩ أغسطس ١٩٥٤ ، ٩ يناير ١٩٧٧ .
- ٣ - جريدة الفلاح ، ١٥ مارس ١٨٩٨ .
- ٤ - جريدة المقطم ، ١٨ مارس ١٨٩٨ .
- ٥ - جريدة البلاغ ، ٢٦ أكتوبر ١٩٣٤ .
- ٦ - مجلة الشباب ، ٢٤ فبراير ١٩٣٦ ، ٢٢ مارس ١٩٣٦ .
- ٧ - مجلة الدوحة ، فبراير ١٩٨٣ .
- ٨ - مجلة روز اليوسف ، ٩ يوليو ١٩٨٤ .

ثانيا : وسائل غير منشورة :

- أحمد الشرييني السيد ، التجارة المصرية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب ، جامعة القاهرة) ١٩٨٥ .

- أميرة محمد المرسى العباسي ، الصحافة الحزبية في مصر ١٩٠٧ - ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاعلام جامعة القاهرة) ١٩٧٩ .
- تيسير محمد أحمد أبو عرجة ، جريدة المقطم ودورها في الدعاية للاحتلال الانجليزي ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاعلام ، جامعة القاهرة) ١٩٧٨ .
- جرجس سلامة ميخائيل ، تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب جامعة القاهرة) ١٩٦٠ .
- راسم محمد الجمال ، عباس محمود العقاد في تاريخ الصحافة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاداب ، جامعة القاهرة) ١٩٧٤ .
- سيد عبد المنعم السيد ، سياسة الاحتلال الانجليزي في مصر في عهد اللورد كرومر ١٨٨٣ - ١٩٠٧ رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاداب جامعة القاهرة) ١٩٧٢ .
- عبد العزيز شرف ، محمد حسين هيكل صحفيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاداب جامعة القاهرة) ١٩٧٢ .
- فاروق يوسف يوسف أحمد ، تطور نظام الحكم النيابي في مصر من الاحتلال حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة (مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ١٩٦٣ .
- فؤاد أحمد سليم ، العناصر التبيوغرافية في الصحف المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (كلية الاعلام ، جامعة القاهرة) ١٩٨١ .

١٠ - محمد سعد أحمد إبراهيم ، أمين الراقعي صحفيا ودوره في الحركة الوطنية رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاعلام جامعة القاهرة) ١٩٨٣ .

١١ - محمد عبد الوهاب سيد أحمد ، حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب ، جامعة عين شمس) ١٩٨٠ .

١٢ - نور يعقوب نجار ، عبد الرحمن الكواكبي صحفيا ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب : جامعة القاهرة) ١٩٧٥ .

١٣ - يوسف خليل جاد الله ، تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٩ رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الاداب ، جامعة القاهرة) ١٩٥٧ .

ثالثا : مذكرات شخصية :

١٤ - أحمد شفيق باشا ، مذكراتي في نصف قرن ، ج٢ ، القسم الأول ط١ ، (القاهرة : مطبعة مصر) ١٩٣٦ .

١٥ - مذكرات الخديو عباس حلمي ، جريدة المصري ، ابريل - يوليو ١٩٥١ .

١٦ - محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية) ١٩٥١ .

١٧ - محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٨ .

٢٠ بحوث ومذكرات غير منشورة :

- محمد جمال الدين المسدي ، مذكرات في تاريخ مصر المعاصر ، مذكرات مطبوعة على الاستنسل (كلية الاعلام ، جامعة القاهرة) ١٩٧٧ .

٢١ رابعا : كتب عربية أو مترجمة :

- ابراهيم امام ، دراسات في الفن الصحفي ، (القاهرة : مكتبة الانجلو) ١٩٧١ .
- _____ فن الاخراج الصحفي ، (القاهرة : مكتبة الانجلو) ١٩٧٧ .
- ابراهيم عبده ، اعلام الصحافة العربية ، ط ١ (القاهرة : مكتبة الاداب) ١٩٤٤ .
- _____ تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٨١ ، ط ٤ ، (القاهرة : مؤسسة سجل العرب) ١٩٨٢ .
- اجمال خليفة ، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي ، ط ٢ (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية) ١٩٨١ .
- احمد يهيا الدين ، أيام لها تاريخ ، ط ٣ ، (القاهرة : دار الكاتب العربي) ١٩٥٤ .
- احمد حسين ، موسوعة تاريخ مصر ، ج ٣ (القاهرة : مطابع دار الشعب) ١٩٧٣ .
- احمد حسين الصاوي ، طباعة الصحف واخراجها ، (القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر) ١٩٦٥ .

- أحمد رمزي ، الانتخابات وأحكامها ، ط ١ ، (القاهرة : مطبعة
الاداب) ١٩١١ .

- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تطور الفكر السياسى فى مصر
الحديثة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية)
١٩٧٣ .

- أديب مسروة ، الصحافة العربية نشأتها وتطورها ، ط ١ ،
(بيروت : دار مكتبة الحياة) ١٩٦١ .

- آرثر ادوارد جولد شميت (الابن) ، الحزب الوطنى المصرى
(مصطفى كامل - محمد فريد) ، ترجمة فؤاد دواره ،
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٨٣ .

- الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مصطفى كامل ،
(القاهرة : مطبعة الجبلاوى) ١٩٧٦ .

- الينورييرنز ، الاستعمار البريطانى فى مصر ، ترجمة أحمد
رشدى صالح ، (القاهرة : دار القرن العشرين للنشر)
١٩٤٥ .

- أنور الجندى ، الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها الى
الحرب العالمية الثانية ، (القاهرة : مطبعة الرسالة) بدون
تاريخ .

- ——— ، تطور الصحافة العربية فى مصر ، (القاهرة :
مطبعة الرسالة) ، بدون تاريخ .

- جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والاحزاب فى مصر ، ترجمة
سامى المليثى (القاهرة : مكتبة مديولى) بدون تاريخ .

- جمال الدين المعطيقى ، حرية الصحافة ، ط ٢ ، (القاهرة : مطابع الاهرام التجارية) ، ١٩٧٤ .
- جيهان أحمد وشنتى ، الأسس العلمية لنظريات الاعلام ، ط ٢ ، (القاهرة دار الفكر العربى) ، ١٩٧٨ .
- حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، ط ٤ (القاهرة : دار المعارف) ، ١٩٨٠ .
- حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، ط ٢ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٥ .
- حلیم بوكسات ، المجتمع العربى المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٤ .
- خليل صابات ، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، ط ٢ ، (القاهرة : دار المعارف) ، ١٩٦٨ .
- ——— ، تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ، (القاهرة : دار المعارف) ١٩٥٨ .
- ——— ، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها ، ط ٤ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية) ١٩٨٥ .
- خليل صابات وسامى عزيز ويونان لبيب رزق ، حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٢٤ (القاهرة : مكتبة الوعى العربى) بدون تاريخ .
- نوقان قرقوط ، تطور الفكرة العربية فى مصر ١٨٠٥ - ١٩٣٦ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ١٩٧٢ .
- رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، ط ٥ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة) ١٩٨٠ .

- رؤوف عباس حامد ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، ط١ (القاهرة : دار الفكر الحديث للطباعة والنشر) ١٩٧٣ .
- سامى عزيز ، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر) ١٩٦٨ .
- سعيد اسماعيل على ، المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩٢٣ ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية) ، ١٩٧٢ .
- صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية ، (القاهرة : مكتبة مدبولى) ، بدون تاريخ .
- صلاح قبضايا ، الصحف اليومية المصرية فى القرن التاسع عشر ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٨٢ .
- عباس محمود العقاد ، محمد عبده ، سلسلة اعلام العرب ، (القاهرة : دار الكاتب العربى) ١٩٦٩ .
- عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ ، (القاهرة : دار المعارف) ١٩٧١ .
- عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ط٣ ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية) ١٩٦٢ .
- مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية) ١٩٤٩ .
- مصر البعث الوطنى ، سلسلة دراسات قومية (القاهرة : مطابع الشروق) ١٩٧٩ .

— — — — — ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ط ١
(القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبي) ١٩٤٢ •

— عبد الصبور مرزوق ، الخطابة السياسية فى مصر من الاحتلال
البريطانى الى اعلان الحفاية ، (القاهرة : دار الكاتب العربى
للطباعة والنشر) ١٩٦٧ •

— عبد العاطى محمد احمد ، الفكر السياسى للامام محمد عبده ،
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٨ •

— عبد العزيز الرفاعى ، الديمقراطية والاحزاب السياسية فى مصر
الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ - ١٩٥٢ ، (القاهرة : دار الشروق)
١٩٧٧ •

— عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ -
١٩٣٦ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٧ •

— عبد اللطيف حمزة ، ادب المقالة الصحفية ، ج ٤ ، ط ٣ (القاهرة :
دار الفكر العربى) ١٩٦٦ •

— — — — — ، قصة الصحافة العربية فى مصر منذ نشأتها الى
منتصف القرن العشرين ، (بغداد : مطبعة المعارف) ١٩٦٧ •

— — — — — ، المدخل فى فن التحرير الصحفى ، ط ٢ ،
(القاهرة دار الفكر العربى) ١٩٥٨ •

— عبد المنعم الجميع ، الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى
١٨٩٢ - ١٩١٤ ، (القاهرة : دار الكتاب الجامعى) ١٩٨٢ •

— عصمت سيف الدولة ، النظام النيابى ومشكلة الديمقراطية ،
(القاهرة : دار القاهرة للثقافة والنشر) ١٩٧٦ •

- علي الحديدي ، عبد الله القديم خطيب الوطنية ، سلسلة اعلام العرب ، (القاهرة : مكتبة مصر) بدون تاريخ .
- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق) ١٩٧٧ .
- ——— ، التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧٥ .
- علي يوسف ، أيام الجناب الخديو المعظم في دار السعادة (القاهرة : مطبعة الاداب) بدون تاريخ .
- ——— ، بيان في خطة المؤيد تجاه الدولة العثمانية ، (القاهرة : مطبعة الاداب) ١٩٠٩ .
- فاروق أبو زيد ، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي) ، بدون تاريخ .
- ——— ، أزمة الفكر القومي في الصحافة المصرية ، (القاهرة : دار الفكر والفن) ١٩٧٦ .
- ——— ، صفحات مجهولة من عصر التنوير الصحفي ، (القاهرة العربي للنشر والتوزيع) ١٩٧٧ .
- فيليب دي طرازى ، تاريخ الصحافة العربية ، ج٣ (بيروت : المطبعة الادبية) ، ١٩١٤ .
- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث من عهد اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٨٣ .

— محمد أحمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، (القاهرة : مطبعة الجبلاوى) ١٩٧٧ •

— محمد أنيس والسيد وجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع
المصرى الحديث ، (القاهرة : دار النهضة العربية) بدون
تاريخ •

— محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، ط ٢
(القاهرة : مكتبة مدبولى) ١٩٧٣ •

— محمد كامل الفقى ، الأزهر وأثره فى النهضة الادبية الحديثة ،
ج ١ ، (القاهرة : مجمع البحوث الاسلامية) ١٩٨٢ •

— محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول
الكبرى ازاءه (القاهرة : دار الفكر العربى) ١٩٥٢ •

— محمد نصر ، دنشواى والصحافة ، (القاهرة : مطبعة نهضة
مصر) ، ١٩٥٨ •

— محمود كامل المحامى ، أشهر القضايا المصرية ، (القاهرة :
مطبعة الاعتماد) ، ١٩٤٦ •

— محمود نجيب أبو الليل ، الامانى الوطنية والمشكلات المصرية
فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب
العالمية الأولى (١٩٥٣) •

— مختار القهامى ، ثلاث معارك فكرية ، (القاهرة : دار مأمون
للطباعة) ، بدون تاريخ •

— مصطفى النحاس جبر يوسف ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة

الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب) ١٩٧٥ .

- نبيه بيومي عبد الله ، تطور الفكرة العربية في مصر ، (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب) ، ١٩٧٥ .

- نصر عبد الحميد نصر ، مصر وحركة الجامعة الاسلامية
١٨٨٢ - ١٩١٤ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب)
١٩٨٤ .

- يونان لبيب رزق ، الاحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ -
١٩٨٤ ، (القاهرة : دار الهلال) ، ١٩٨٤ .

- ——— ، الاحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ ، (القاهرة :
مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) ١٩٧٧ .

خامسا : المراجع الأجنبية :

- Cromer, Earl of, Abbas 11 (London : Macmilland and Co., Limited) 1015.
- Cromer, Earl of, Modern Egypt, Vol., 11 (London : Macmillan and Co., Limited) 1908.
- Elgood, P.G., Egypt, (London : Arrowsmith Limited) 1935).
- Lloyed, Lord, Egypt since Cromer, Vol. I, (London : Macmillan and Co. Limited) 1933.

- Marlow, John, Anglo Egyptian relations 1800 — 1953 (London : The cressert Press) 1954.
- Tignor L. Robert, Modernization and British Colonial rule in Egypt 1822 — 1914, (U.S.A. Princeton University Press) 1966.
- Warren, Carl, Modern news reporting (U.S.A., Harper and Row Publishers) 1959.

الفهرس

الموضوع . الصفحة

المبحث الثاني

موقف المؤيد من الاحتلال

(١٩٠٠ - ١٩٠٧) ٥

المبحث الثالث

موقف المؤيد من الاحتلال

(١٩٠٧ - ١٩١٥) ٢٧

الفصل الخامس

المؤيد والدستور وقضايا الحريات ٤٧

المبحث الأول

المؤيد والدستور (١٨٨٩ - ١٩٠٤) ٤٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني	
المؤيد والدستور (١٩٠٤ - ١٩٠٧)	٥٩
المبحث الثالث	
المؤيد والدستور (١٩٠٧ - ١٩١٥)	٧١
المبحث الرابع	
جريدة المؤيد وقضايا الحريات	٩٣
الفصل السادس	
المؤيد وقضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى	١٠٣
المبحث الأول	
المؤيد والتعليم	١٠٥
المبحث الثانى	
المؤيد وقضية تحرير المرأة	١٢٧
المبحث الثالث	
المؤيد والاصلاح الاقتصادى	١٣٧
الفصل السابع	
المؤيد وقضايا الفكر القومى	١٤٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول	
الجامعة الإسلامية	١٤٩
المبحث الثاني	
القومية العربية	١٦٥
المبحث الثالث	
الوطنية المصرية	١٧٩
الخاتمة	١٨٧
مصادر البحث ومراجعته	١٩٥

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر :
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على النشواطيء المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية :
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكنوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى :
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ٢ ، امام
التصوف فى مصر : الشعراى ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد يوين ، ترجمة : د. أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د. سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج. بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج. بتلر : ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والقرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجميلى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبو العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د. حسن
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سمير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، فى إبريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن
الثامن عشر ،
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د. حلمى أحمد شلبى فى ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل النعمة ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د. ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة
وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د. سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني ،
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د . سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنصة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
تجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدتها للنشر د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى - الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
د . د . عبد العزيز صالح ، د . جمال مختار ،
أ . د . محمد ابراهيم بكر ، أ . د . ابراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضى ، أعدهما للنشر : أ . د . عبد العظيم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء /
عبد الحميد كفاى ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير /
جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢
د . تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د . على بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -
١٩٨٧
د . أحمد فارس عبد المنعم

رقم الايداع ١٩٩٧/٤٧٠٠

الترقيم الدولى 7 — 5163 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة

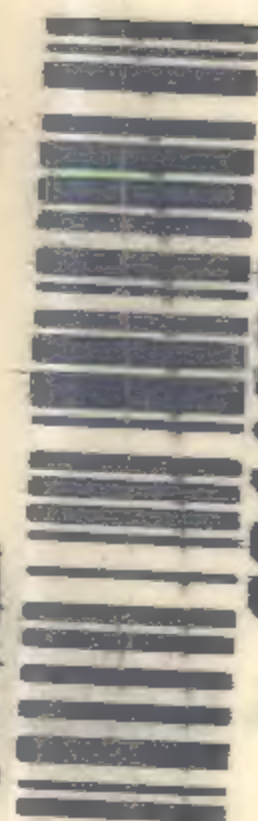
ويمكن القول: أن تبعية المؤيد الكاملة للخديو هي
السبب في اضطراب وتذبذب مواقفها من الاحتلال خلال
الفترة السابقة ١٩٠٠ - ١٩٠٧ ما بين تأييد الاحتلال
وامتداح كرومر والاشادة به ومحاولة استخدام مشاعر
المسلمين الدينية لتأييده بوصفه الرجل المنزه عن
اضطهاد الأديان، ومهاجمة الاحتلال خلال عام ١٩٠٦،
هذا بالإضافة إلى تمسكها بخطة الاعتماد على الدول
الأجنبية لذلك فهي تهدن الاحتلال في حالة بأسها من
الحصول على أى مساعدة من فرنسا وتهاجمه بعنف
عندما تظهر بادرة أمل في أن يؤدي احتلال تركيا لطاها
إلى إيجاد حل للمسألة المصرية.

السعر ٢٧٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية

Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الإسكندرية



0241303